الاقتصادية
ALEQTISADYAH
تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com
الأربعاء 12 من ذى القعدة 1447 • 29 أبريل 2026 م • السنة الثانية
جريدة إلكترونية كويتية يومية
رقم العدد 644
عدد الصفحات 29

استبيان «الاقتصادية» أبريل 2026
ما هي الأسباب وراء ارتفاع موجة تعثر العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة وإغلاق مقراتها؟

8.1 مليار دولار حجم المشاريع المسندة في الكويت خلال الربع الأول 2026

1 «كامكو»: قيمة العقود 5.5 أضعاف الربع الأول 2025... الأعلى خليجياً

2 128.8 مليار دولار مشاريع قيد الإعداد 29.6% في مرحلة التصميم و11.5% في تقييم العطاءات

بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في الكويت خلال الربع الأول من العام 2026 أعلى مستوياتها على أساس ربع سنوي منذ أكثر من 21 فترة ربع سنوية (منذ الربع الأول من العام 2021)، إذ ارتفعت إلى 8.1 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. وقال تقرير صادر عن «كامكو إنفست» أن الكويت سجلت نمواً قوياً على أساس سنوي بلغ 5.5 أضعاف في قيمة العقود المسندة خلال هذا الربع، وهو أعلى معدل نمو على أساس سنوي على مستوى الدول الخليجية خلال هذه الفترة. وجاء هذا الأداء مدفوعاً بصفة رئيسية بالمشاريع المتوافقة مع أجندة التنويع الاقتصادي للحكومة ضمن إطار رؤية الكويت 2035، والتي شكلت ركيزة جوهرية لنمو سوق المشاريع في الدولة. وإلى جانب ذلك، واصلت الكويت تنفيذ عدد من المبادرات الهادفة إلى تحديث القطاعات الحيوية، لا سيما قطاع الطاقة (خاصة النفط والغاز)، إضافة إلى قطاعي الكهرباء والنقل خلال هذا الربع.

في سياق آخر يمكن الإشارة إلى أن نشاط الإنفاق وطفرة المشاريع اذدهر بالرغم من الظروف والتحديات الجيوسياسية، حيث كانت ورشة العمل الاقتصادية على رأس أولويات الحكومة، وهو أحد المرتكزات التي عززت ثقة القطاع الخاص في الاستثمار في السوق المحلي عموماً، وعززت من استدامة التفاؤل رغم الأحداث.

ولو استمرت عمليات الطرح على هذا المستوى بشكل فصلي، قد يصل حجم طروحات العام الحالي إلى 32.4 مليار دولار، حيث ستكون 2026 الأعلى تاريخياً في طفرة التحول الاقتصادي.

تضيف مصادر القطاع الخاص بأن الرهان كبير على التحول في الرؤية، مشيرة إلى أن هناك سباق في المنطقة نحو إطلاق مشاريع ضخمة، وهناك شركات عديدة كويتية عبر تابع وزميل منتشر في أسواق المنطقة، وسيكون لها دور، وكذلك القطاع المصرفي الذي يتواجد في الأسواق الرئيسية اقتصادياً في الخليج.

وما يدعوا أكثر إلى التفاؤل أن هناك تقديرات بأن قيمة المشاريع قيد الإعداد نحو 128.8 مليار دولار أمريكي، منها 34.4% في مرحلة الدراسة، و29.6% في مرحلة التصميم، و11.5% في مرحلة تقييم العطاءات.

هذا الزخم يؤكد التزام الحكومة بمواصلة تنفيذ وتطوير مشاريع البنية التحتية الكبرى.

ميزانيات الشركات على المواقع الإلكترونية للشفافية والمحاسبة

شركات مساهمة تحجب الميزانيات عن المساهمين

نبهت أوساط استثمارية إلى أن بعض الشركات غير المدرجة تتعنت مع المساهمين وترفض تزويدهم أو إتاحة الميزانية للاطلاع على المركز المالي للشركة، وهو حق أصيل ومستحق.

في المقابل تضيف المصادر أن جزءًا من المتابعة والمحاسبة لمجالس الإدارات، أن تكون البيانات المالية متاحة، وهو أقل حق للمساهم، لذلك يطالب الكثير من المستثمرين إلزام الشركات بنشر الميزانية على الموقع الإلكتروني للشركة بشكل حديث كل فترة مالية.

وتساءلت المصادر: كيف تكون شركة مساهمة حصلت على أموال مساهمين ومستثمرين، ويتم التعنت في أبسط الحقوق، ويتم تجهيل المستثمر ورفض تزويده بالبيانات المالية؟

خطوة إلزام الشركات المساهمة تحتاج تنسيق رقابي بين كل الجهات المعنية في نطاق إشرافها، لضمان انسيابية الحصول على الميزانيات ووضع ضوابط وعقوبات على المخالفين.

«الوطني»: قانون الرهن العقاري تحت المراجعة من «المركزي»

يتوقع صدور اللائحة التنفيذية قريباً في إطار متكامل

قال بنك الكويت الوطني بشأن آخر المستجدات الخاصة بتطورات قانون الرهن العقاري، أنه في ظل التداعيات الجيوسياسية الأخيرة لم تكن هناك أي تحديثات إضافية، وحتى الآن قام مجلس الوزراء بتقديم آخر مشروع للقانون عقب مراجعته من إدارة الفتوى والتشريع، وتمضي هذه المسودة قدماً نحو مراحلها النهائية مع استمرار التنسيق بين الجهات المعنية.

ونوه «الوطني» إلى أن مشروع القانون في الوقت الحالي يخضع لمراجعة بنك الكويت المركزي، في إطار دعم وتطوير إطار تنظيمي متكامل يحكم أنشطة التمويل العقاري، كما يتوقع صدور اللائحة التنفيذية قريباً.

هدوء في حضرة مشاريع مليارية تم ترسيتها وإسنادها للقطاع الخاص

231.2 مليون خسارة تصحيحية وتحركات وفق استكشافات جديدة

نشاط البورصة منح شركات إدارة الأصول أرضية صلبة لجذب سيولة كبيرة من الخارج

كتب محمود محمد:

أرقام السوق التي حققها في ظل ظروف جيوسياسية غير مشجعة بررتها الأرقام المتعلقة بحجم الترسيات للمشاريع التي أسندت للقطاع الخاص في الربع الأول، والتي فاقت أرقامها حدود التفاؤل.

رقمين فقط يستحقان التوقف أمامها كثيراً، وهما حجم المشاريع المسندة البالغة 8.1 مليار دولار، وثانياً حجم النمو مقارنة مع الفترة المقابلة من العام الماضي، حيث أن تلك الترسيات تعادل 5.5 مرات فترة المقارنة.

الثقة في السوق المالي والبيئة الاستثمارية ودور القطاع الخاص وبصمة الحكومة ، تبررها أرقام الإنفاق والمشاريع التي تم ترسيتها وحجم المشاريع التي في الأجندة.

السوق عملياً حصل على الصدمة الإيجابية الثانية من تماسك أرباح البنوك وقوة النمو في الأعمال والأنشطة التشغيلية وهامش التفاؤل الكبير في نظرتها الإيجابية، فيما على مستوى الشركات هناك تجاوز للأرقام التي تعلنها بعض الشركات، خصوصاً على صعيد تراجع الأرباح أو تحقيق خسائر طفيفة، لا سيما وأن استمرار استقرار الأوضاع سيفسح المجال أمام التعويض والعودة لمسار النمو.

وبنظرة على سوق المشاريع في منطقة الخليج يمكن الإشارة إلى أن السوق أصبح متبادل المنفعة في تلك الفرص، حيث أيقنت الكثير من الشركات عمق تلك السوق على صعيد الإنفاق الاستثماري وحجم المشاريع، وقامت بعمليات تأسيس شركات تابعة وزملية، وأخرى أسست كيانات ضخمة، وبعضها مقبل على الإدراج في الأسواق الخليجية بحكم منشأ الشركة، وهذه الخطوات ستتيح لها الدخول في أعمال تحقق لها مصادر دخل إضافية.

مصادر استثمارية محلية قالت أن هناك طلبات شراء تلقتها شركات محلية ذات صلة بأعمال الإنشاء والتشييد، حيث تم التعاقد على كافة الفوائض الإنتائجية، فيما شركات تعمل على تطوير خطوط الإنتاج وتوسعة الطاقة التشغيلية لتلبية متطلبات السوق المحلية والخليجية.

على صعيد حركة السوق، فمع كل موجة تصحيح يستوعب السوق سيولة جديدة، حيث لم تنحصر السيولة، وهناك حالة من التفاؤل دفعت المستثمرين لاقتناص بعض الفرص.

في سياق فرص السوق ونصيبه من السيولة، قالت مصادر أن هناك عودة ملموسة لشرائح واسعة من الأفراد، إضافة إلى زيادة في تدشين المحافظ لدى شركات الاستثمار والتي منحها السوق أرضية صلبة للتسويق الخارجي بقوة لجذب سيولة من العملاء في الأسواق الخارجية استناداً لقوة العوائد.

وانخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0.50%، كما انخفض «العام» بنسبة 0.44%، وتراجع «الرئيسي» بـ0.13%، وهبط «الرئيسي 50» بنسبة 1.09%، عن مستوى الاثنين.

سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 109.35 مليون دينار، موزعة على 496.74 مليون سهم، بتنفيذ 30.67 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة انخفاض 9 قطاعات في مقدمتها قطاع صناعية بنسبة 0.88%، بينما ارتفع 3 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بـ6.64%، واستقر قطاع منافع.

وبالنسبة للأسهم، فقد انخفض سعر 77 سهماً على رأسها «يوباك» بـ6.39%، بينما ارتفع سعر 41 سهماً في مقدمتها «أصول» بواقع 17.62%، واستقر سعر 13 سهماً.

«وطنية دق» النشاط مستمر لليوم الثالث بتداول 24.140 من رأس المال

154.216 مليون سهم في 3 جلسات تمثل 62.78%

44.262% قفزة في سعر السهم السوقي

لليوم الثالث على التوالي واصل سهم «الوطنية الدولية القابضة» النشاط القوي الذي بدأه منذ الأحد الماضي، وبلغت كمية الأسهم التي شملها التداول أمس 59.298 مليون سهم بنسبة تبلغ 24.140% من رأس المال وفقاً للأسهم القائمة البالغة 245.638 مليون سهم.

وسجل سعر السهم مكاسب جديدة أمس بلغت 6 فلوس ليغلق عند مستوي 176 فلساً.

ويبلغ مجموع أسهم «وطنية دولية القابضة « التي تم تداولها في 3 أيام 154.216 مليون سهم، تمثل نسبتها 62.78% من الأسهم الحرة بعد استبعاد الخزانة.

وارتفع سعر السهم السوقي من مستوى 122 فلساً إلى إغلاق أمس عند 176 فلساً بنسبة 44.262%.

مصادر أشارت إلى أنه تم طلب كشف التداولات، فيما نوهت مصادر إلى دخول مضارب معروف بسرعة «التقليب» على خط النشاط.

ارتفاعات في بورصة دبي

وتصدر سهم الشركة الوطنية الدولية القابضة قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً في سوق دبي المالي، محققاً قفزة سعرية قوية وضعت الشركة في صدارة المشهد الاستثماري رغم هدوء أحجام التداول النسبية على السهم.

ووفق بيانات السوق، سجل السهم نمواً بنسبة 14.53% ليصل إلى مستوى 1.97 درهم، مدفوعاً بطلبات شراء رفعت سعره السوقي بشكل ملحوظ. وشهدت الجلسة تداول 99,652 سهماً، بلغت قيمتها الإجمالية 196,225.94 درهم، نُفذت من خلال 23 صفقة فقط.

البنك المركزي: 1,458,399 حساب مصرفي لذوي الدخل المحدود

كشفت أرقام بنك الكويت المركزي أن مجموع الحسابات لفئات ذوي الدخل المحدود أصحاب الوظائف الخدمية البسيطة بلغت في البنوك الكويتية حتى إبريل 2026 نحو 1,458,399 حساب. وضمن حرصه، أصدر المركزي مجموعة موافقات للبنوك وشركات نظم الدفع لإطلاق خدمات رقمية تستهدف تلك شريحة ذوي الدخل المحدود وأصحاب الوظائف الخدمية البسيطة. والجدير ذكره أن نسبة النمو في تلك الحسابات بلغت 27%.

إفصاحات البورصة

«مشاعر»: فهد الصالح رئيساً لمجلس الإدارة

أعلنت شركة مشاعر القابضة تشكيل مجلس الإدارة عن الدورة (2026 -2028) برئاسة فهد عبدالله عيسى الصالح.

ضم التشكيل هيثم توفيق إبراهيم الفريح نائباً لرئيس مجلس الإدارة، وبعضوية كل من منصور حمد منصور المبارك، ونواف عبدالله محمود الرفاعي، وصالح عبدالعزيز أحمد الصرعاوي، وعبدالعزيز زيد عبدالعزيز السبيعي، وعبدالقادر بن سليمان المهيدب.

«الفنادق»: عقد بقيمة 3.4 مليون دينار أرباح الربع الأول تتراجع وتبلغ 212.3 ألف

تراجعت أرباح شركة الفنادق الكويتية خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 60.97% سنوياً.

سجلت الشركة ربحاً بـ212.35 ألف دينار في الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي، مقابل 544.09 ألف دينار أرباح الربع الأول من عام 2025.

وعزا البيان النتائج المعلنة إلى انخفاض الإيرادات، وارتفاع مصاريف التشغيل، والمصروفات العمومية.

وحسب القوائم المالية، فقد انخفضت الإيرادات التشغيلية الإجمالية بنسبة 5.26% عند 1.54 مليون دينار، فيما نمت موجودات الشركة بختام مارس الماضي 21.41% سنوياً إلى 16.98 مليون دينار.

ووقعت إحدى الشركات التابعة لشركة الفنادق الكويتية ملحق تمديد لعقد بقيمة إجمالية 3.39 مليون دينار كويتي؛ لتقديم خدمات النظافة والفندقة لمقر الأمانة العامة لمجلس الوزراء وديوان رئيس مجلس الوزراء والجهات التابعة لهما في قصر السيف.

وأوضحت الشركة أن ملحق التمديد يعود للعقد رقم (5057)، ويمتد لمدة 3 سنوات تنتهي في 31 مارس 2029؛ وذلك بذات نطاق الخدمات المتعاقد عليها.

وأضافت أن الأثر المالي للعقد من المتوقع أن ينعكس على البيانات المالية خلال الربع الثاني من عام 2026.

أرباح «إس تي سي» تنمو 1.6% في الربع الأول

كشفت القوائم المالية نمو أرباح شركة الاتصالات الكويتية «إس تي سي" في الربع الأول من عام 2026 بنسبة 1.6% على أساس سنوي.

بلغت أرباح الشركة 9.21 مليون دينار في الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي، مقارنةً بـ9.07 مليون دينار صافي ربح الربع الأول من عام 2025.

وعزت «إس تي سي» ارتفاع الأرباح إلى كفاءة النفقات التشغيلية، علماً بأن صافي الربح التشغيلي للشركة قد نما 1.1% إلى 10.05 مليون دينار، فيما انخفضت إيراداتها التشغيلية الإجمالية 2.4% لـ85.29 مليون دينار خلال الفترة ذاتها.

ملكية الأهلية للتأمين في الإعادة تتراجع

تمثل التغير الأول في انخفاض مساهمة شركة الأهلية للتأمين المباشرة في شركة إعادة التأمين الكويتية من 85.19% إلى 82.48%.

واستناداً إلى بيانات بورصة الكويت؛ فإن رأس مال «الإعادة» يبلغ 34.21 مليون دينار، موزعاً على 342.08 مليون سهم، وتمتلك شركة الكويت للتأمين 5.10% في الشركة.

ولفت التقرير إلى انخفاض مساهمة خالد أحمد سعود الخالد في شركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية «فيوتشر كيد" المباشرة وغير المباشرة من 19.987% إلى 17.836%.

يُشار إلى أن رأس مال «فيوتشر كيد» يبلغ 11.97 مليون دينار موزعاً على 119.73 مليون سهم، ويمتلك المساهم وائل أحمد سعود الخالد 18.92% بصورة غير مباشرة في الشركة.

«سنرجي»: خفض رأس المال بقيمة 9.89 مليون

وافقت الجمعية العامة غير العادية المؤجلة لشركة سنرجي القابضة على تخفيض رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع من 20 مليون دينار إلى 10.11 مليون دينار بقيمة 9.89 مليون دينار وبنسبة 49.4732% من رأس المال، وتعديل مادة بالنظام الأساسي.

سيتم تفويض مجلس الإدارة بالتصرف بكسور الأسهم إن وجدت، كما سيتم إلغاء عدد 98.95 مليون سهماً بالقيمة الإسمية 100 فلس للسهم الواحد، وذلك لإطفاء كامل رصيد الخسائر المتراكمة البالغة 9.92 مليون دينار كويتي، وفقاً للبيانات المالية المدققة للسنة المالية 2025.

كما سيتم إلغاء 49.4732% من أسهم الخزينة البالغ عددها الإجمالي 277.87 ألف سهم بالقيمة الإسمية بمبلغ 13.75 ألف دينار، و استخدام جزء من علاوة الإصدار بقيمة 27.46 ألف دينار؛ لإطفاء جزء من الخسائر المتراكمة وتجميد المتبقي من علاوة الإصدار مقابل تكلفة أسهم الخزينة المتبقية.

ووافقت العمومية على تعديل نص المادة رقم (6) من عقد التأسيس و المادة رقم (5) من النظام الأساسي ليُحدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 10.11 ملايين دينار كويتي موزع على 101.05 مليون سهم، قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية.

«المباني»: تعديل عقد تمويل إلى 131.6 مليون دينار

وقعت شركة المباني وبالاتفاق مع شركاتها الزميلة بنسبة 35% جاي ثري لإدارة وتطوير الأراضي والعقارات على تعديل وزيادة اتفاقية التمويل القائمة الخاصة بمشروع أفنتورا بمبلغ 31.4 مليون دينار كويتي.

يُصبح بذلك إجمالي التسهيلات 131.6 مليون دينار كويتي، وبمدة إجمالية تبلغ 15 عاماً و8 أشهر (ما يعادل 194 شهراً).

وذكرت أن هذا التمويل يأتي ضمن خطة المشروع؛ لاستكمال أعمال التطوير والتي تشمل المجمع التجاري والوحدات السكنية، مبينة أنه لا يوجد أثر مباشر على المركز المالي للشركة.

إفصاحات البورصة

«أسس»: خسارة 194.04 ألف الربع الأول

تحولت شركة مجموعة أسس القابضة للخسائر خلال الربع الأول من العام الحالي.

سجلت الشركة خسائر في الثلاثة أشهر الأولى من 2026 بقيمة 194.04 ألف دينار، مقابل أرباحاً بـ 75.86 ألف دينار في الربع الأول من العام السابق.

وعزت الشركة تحقيقها لخسارة في فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026 بشكل أساسي إلى انخفاض بند مجمل الربح صافي الربح التشغيلي ليبلغ 129.50 ألف دينار بالمقارنة مع فترة المقارنة حيث بلغ مجمل الربح 206.8 ألف دينار أي بفارق وقدره 77.306 ألف دينار كويتي.

يأتي ذلك إلى جانب انخفاض بند إيراد من استثمارات ليبلغ 153.14 ألف دينار بالمقارنة مع فترة المقارنة حيث بلغت قيمة ايرادات من استثمارات مبلغ 49.98 ألف دينار أي بفارق وقدره 203.12 ألف دينار كويتي.

«اكتتاب»: إطفاء كامل الخسائر البالغة 23.8 مليون

وافق مجلس إدارة شركة اكتتاب القابضة على مقترح إطفاء كامل الخسائر المتراكمة للشركة البالغ قيمتها 23.83 مليون دينار منا في نهاية 2025، وسيتم ذلك من خلال استخدام رصيد الاحتياطي الإجباري البالغ 94.51 ألف دينار كويتي، لإطفاء جزء من الخسائر المتراكمة بعد موافقة الجمعية العامة العادية والجهات الرقابية.

سيتم تخفيض رأس المال من 31.86 مليون دينار إلى 8.13 مليون دينار بقيمة 23.73 مليون دينار وبنسبة 74.48% من رأس المال، بإلغاء أسهم عادية عددها 237.31 مليون سهم بالقيمة الاسمية البالغة 100 فلس للسهم الواحد، لإطفاء كامل الرصيد المتبقي من الخسائر المتراكمة بعد موافقة الجمعية العامة الغير عادية والجهات الرقابية.

كما وافق على خطة التعامل مع الخسائر المتراكمة التي تم تحديثها وفقا للبيانات المالية للسنة 2025، واعتماد تقرير مجلس الإدارة بشأن الخسائر المتراكمة وتخفيض رأس المال وفقاً للبيانات المالية 2025، وتوصية لجنة المخاطر بشأن إطفاء الخسائر المتراكمة وتخفيض رأس المال.

كما تم اعتماد دراسة إدارة المخاطر بشأن المخاطر المصاحبة لتخفيض رأس المال، وإطفاء الخسائر المتراكمة، وتقديم طلب لهيئة أسواق المال بتخفيض رأس مال الشركة.

«المتكاملة»: تأسيس شركة جديدة في قطر

اقترح مجلس إدارة شركة المتكاملة القابضة زيادة رأس مال الشركة ليصبح 26.56 مليون دينار؛ تزامناً مع الموافقة على تفويض شركة المتكاملة اللوجستية – قطر التابعة بنسبة 100% بتأسيس شركة تابعة في دولة قطر.

فقد ناقش مجلس إدارة «المتكاملة» موافقة الجمعية العامة العادية على توزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 5% من رأس المال، ووافق عليها واقترح زيادة رأس مال الشركة ليصبح 26.56 مليون دينار؛ لتغطية أسهم المنحة المقرر توزيعها بعد الموافقة عليها من الجهات المختصة، واعتمادها في الجمعية العامة غير العادية.

وستكون الزيادة بحسب البيان على المساهمين المسجلين بسجلات الشركة حتى تاريخ الاستحقاق.

وبينت «المتكاملة» في بيانها أنه سيتم تحديد الأثر المالي لاحقاً.

بورصات خليجية

«تاسي» يغلق مرتفعاً 0.10% والمؤشر عند 11179 نقطة

أنهى المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية (تاسي) تعاملات جلسة الثلاثاء باللون الأخضر، ليصعد إلى مستوى 11,179.95 نقطة، بمكاسب بلغت 11.44 نقطة، ما يعادل 0.10%.

وشهدت الجلسة تداولات بلغت قيمتها الإجمالية 5.35 مليار ريال، من خلال 328.69 مليون سهم، مقابل 6.09 مليار ريال بتداولات بلغت 374.52 مليون سهم بنهاية جلسة الاثنين، مع ارتفاع أسهم 84 شركة، مقابل تراجع أسهم 178 شركة، واستقرار أسهم 7 شركات دون تغيير.

وتذبذب المؤشر خلال الجلسة في نطاق 45.48 نقطة، حيث سجل أعلى مستوى له عند 11,223.14 نقطة، بينما كان أدنى مستوى وصل إليه عند 11,177.66 نقطة، بعد أن افتتح التداولات عند مستوى 11,199.13 نقطة.

3 قطاعات تدعم المؤشر

وعلى صعيد أداء القطاعات، قدم قطاع التأمين الأداء الأفضل بارتفاعه بنسبة 1.22% بسيولة بلغت 203.06 مليون ريال، تلاه قطاع الطاقة بنسبة 0.84% بسيولة 753.51 مليون ريال، ثم قطاع البنوك بنسبة 0.29% بسيولة 781.97 مليون ريال.

وفي المقابل، سجل قطاع السلع الرأسمالية التراجع الأكبر بنسبة 1.75%، تلاه قطاع الإعلام والترفيه بنسبة 1.58%، وقطاع المرافق العامة بنسبة 1.15%.

تحركات الأسهم

وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعا، حقق سهم أسمنت أم القرى مكاسب بنسبة 10% ليغلق عند 13.09 ريال. وصعد سهم الشركة الكيميائية السعودية القابضة بنسبة 6.14% ليصل إلى 8.64 ريال، كما ارتفع سهم بترو رابغ بنسبة 4.74% مسجلا 14.57 ريال، وسهم أديس بنسبة 4.47% ليغلق عند 19.38 ريال.

وتصدر سهم لجام للرياضة الخسائر بنسبة 9.96% ليغلق عند 80 ريال، وذلك عقب إعلان الشركة عن نتائجها المالية الأولية للربع الأول من عام 2026 وتوزيع أرباح نقدية عن نفس الفترة.

كما انخفض سهم الصناعات الكهربائية بنسبة 3.77% إلى 17.1 ريال بعد إعلانها عن النتائج المالية الأولية للفترة المنتهية في 31 مارس 2026، وتراجع سهم أبو معطي بنسبة 3.68% ليغلق عند 41.34 ريال.

الأعلى نشاطا

ومن حيث نشاط السيولة، تصدر سهم مصرف الراجحي القائمة بنحو 377.04 مليون ريال مع استقرار سعره عند 69.1 ريال، تلاه سهم أرامكو السعودية بقيمة 293.63 مليون ريال وارتفاع بنسبة 0.73%، ثم سهم الكيميائية بقيمة 252.55 مليون ريال.

وفي نشاط الكميات، جاء سهم أمريكانا أولا بتداول 62.25 مليون سهم، تلاه سهم الكيميائية، ثم سهم كيان السعودية الذي تراجع بنسبة 0.85%.

وشهدت الجلسة مجموعة من الإفصاحات الجوهرية، حيث أعلنت الشركة السعودية للخدمات الأرضية عن ترسية عقد مع شركة مطارات الرياض لتشغيل وصيانة خدمات جسور الإركاب والخدمات المرتبطة بها في مطار الملك خالد الدولي بالرياض، كما أعلنت شركة سابك عن نتائج اجتماع الجمعية العامة العادية، وتراجع سهمها بنسبة 0.57% ليغلق عند 60.85 ريال.

وفيما يخص الأرقام القياسية للأسهم، سجلت 3 أسهم في السوق الرئيسية مستويات عليا جديدة لـ 52 أسبوعا، وهي بترو رابغ بإغلاق عند 14.57 ريال، وأديس عند 19.38 ريال، والبحري عند 36 ريال. وفي المقابل، وسجل سهم نماء للكيماويات أدنى مستوى له في 52 أسبوعا بإغلاق عند 18.99 ريال بعد تراجعه بنسبة 2.81%.

بورصات خليجية

3.3 مليارات درهم خسائر سوقية لأسهم دبي

اختتم مؤشر سوق دبي المالي تعاملات الثلاثاء على تراجع طفيف، متأثراً بتباين أداء الأسهم القيادية وحالة الترقب الحذر لدى المستثمرين، تزامناً مع استمرار التحديات الجيوسياسية وتعثر مفاوضات التهدئة في المنطقة.

ووفق بيانات التداول، أغلق المؤشر عند مستوى 5857.83 نقطة، مسجلاً انخفاضاً قدره 12.79 نقطة، ما يعادل نسبة 0.218%. وشهدت الجلسة تداول 265.137 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت 740.122 مليون درهم، نُفذت من خلال 21.794 صفقة.

وتراجعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق دبي المالي بنحو 3.329 مليار درهم بختام تعاملات، حيث وصلت إلى 943.202 مليار درهم، مقارنة بـ 946.531 مليار درهم المسجلة في جلسة.

وعلى صعيد حركة الأسهم، مالت الكفة نحو التراجع؛ حيث انخفضت أسعار 26 شركة، مقابل ارتفاع 18 شركة، في حين استقرت أسعار 10 شركات دون تغيير.

وشهدت الجلسة تنفيذ صفقة كبيرة على أسهم «شركة الخليج للملاحة القابضة» حيث جرى تبادل 21.500 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 59.340 مليون درهم، وتم تنفيذ الصفقة عند سعر 2.760 درهم.

الأسهم الأكثر تراجعاً

تصدر سهم «الشركة الوطنية للتأمينات العامة» قائمة التراجعات بسوق دبي المالي، حيث هبط بنسبة 4.84% ليغلق عند 5.50 درهم.

الأسهم الأكثر ارتفاعاً

تصدر سهم «الشركة الوطنية الدولية القابضة» قائمة الارتفاعات بنسبة 14.53% ليغلق عند 1.97 درهم.

5 أسهم تقتنص 63% من سيولة دبي

تركزت معظم التدفقات المالية في سوق دبي المالي خلال جلسة نحو أسهم محددة في قطاعات العقارات والبنوك والنقل، حيث شكلت هذه المجموعة المحرك الرئيسي لحركة الأموال، ما جعلها تستأثر بالنصيب الأكبر من القيمة الإجمالية للمبالغ المتداولة بنهاية التعاملات.

وبلغت القيمة الإجمالية لتداولات السوق 740.122 مليون درهم، وبلغت القيمة الإجمالية المجمعة لأعلى خمسة أسهم بلغت 467.132 مليون درهم، حيث تصدر سهم «إعمار العقارية» القائمة منفرداً بنسبة استحواذ قاربت ربع سيولة السوق الإجمالية.

واستحوذت الأسهم الخمسة التالية على 63.11% من هذه القيمة وهي، إعمار العقارية، بنك الإمارات دبي الوطني، الخليج للملاحة، طلبات وإعمار للتطوير.

في المقابل، سجلت أحجام التداول الكلية في السوق 265.137 مليون سهم، وبلغ مجموع الحصص المتداولة لأكثر خمسة أسهم نشاطاً من حيث الكمية 147.738 مليون سهم، حيث جاء سهم «طلبات» في الصدارة من حيث الحجم، مستحوذاً وحده على 28.13% من إجمالي عدد الأسهم التي جرى تبادلها.

واستحوذت الأسهم الخمسة التالية على 55.72% من إجمالي الكميات المتداولة وهي، طلبات، الخليج للملاحة، بي اتش ام كابيتال، إعمار العقارية واتحاد العقارية.

مؤشر بورصة أبوظبي يحقق مكاسب طفيفة بارتفاع 7.86 نقطة

أنهى سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الثلاثاء على ارتفاع طفيف، محافظاً على استقراره في المنطقة الخضراء رغم التحديات الجيوسياسية الراهنة وتعثر محادثات إنهاء الصراع في المنطقة.

ووفق بيانات التداول، اغلق السوق تعاملات عند مستوى 9835.52 نقطة، مسجلاً نمواً بنسبة 0.080% بمكاسب بلغت 7.86 نقطة.

وشهدت الجلسة نشاطاً قوياً في حركة التداولات، حيث بلغت القيمة الإجمالية للسيولة نحو 1.054 مليار درهم، ناتجة عن تداول 492.82 مليون سهم عبر تنفيذ 24,450 صفقة.

وعلى صعيد القيمة السوقية، حقق السوق مكاسب بلغت 183 مليون درهم في جلسة واحدة؛ حيث ارتفعت القيمة الإجمالية لأسهم الشركات المدرجة لتصل إلى 2.828641 تريليون درهم بنهاية التعاملات، مقارنة بنحو 2.828458 تريليون درهم المسجلة في ختام الجلسة السابقة.

أما على صعيد حركة الأسهم، فسجلت 54 شركة تراجعاً في أسعار أسهمها، مقابل ارتفاع 29 شركة حافظت على مكاسبها حتى الإغلاق، في حين استقر أداء 49 شركة دون تغيير يذكر مقارنة بمستويات إغلاقها السابقة.

الأسهم الأكثر ارتفاعاً

شهدت قائمة الأسهم المرتفعة في سوق أبوظبي للأوراق المالية بختام تعاملات الثلاثاء أداءً قوياً، حيث تصدر سهم «بنك الاستثمار» القائمة بنسبة نمو بلغت 12.121%.

الأسهم الأكثر تراجعاً

تصدر سهم شركة «ألفا ظبي القابضة» قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً بنهاية تعاملات، حيث انخفض بنسبة 4.893% ليغلق عند مستوى 7.58 درهم.

5 أسهم تستحوذ على 45% من السيولة

اتجهت معظم تعاملات سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال جلسة نحو أسهم شركات كبرى ومحددة، حيث تركز اهتمام المستثمرين على شراء وبيع حصص في مؤسسات عقارية وبنكية.

وشكلت هذه الشركات المحرك الأساسي لحركة الأموال داخل السوق، ما جعلها تستحوذ على الجزء الأكبر من قيمة المبالغ المالية المتداولة بختام التعاملات.

واستحوذت 5 أسهم على 45% من إجمالي قيمة تداولات السوق بختام تعاملات، التي بلغت قيمتها الإجمالية 1.054 مليار درهم، وهي، الدار العقاري، بنك أبوظبي التجاري، بنك أبوظبي الأول، ألفا ظبي القابضة والعالمية القابضة.

في المقابل، شهدت كميات الأسهم المتبادلة نشاطاً مكثفاً لعدد من الشركات، حيث بلغت الكمية الإجمالية للسوق 492.823 مليون سهم، واستحوذت الأسهم الخمسة التالية على 50.41% من حجم التداولات وهي، بنك الاستثمار، إشراق للاستثمار، الدار العقارية، أدنوك للغاز، وسبيس 42.

بورصات خليجية

5.5 مليون دولار صافي بيع الأجانب في أسهم الإمارات

سجل المستثمرون الأجانب صافي استثمار بيعي في أسواق المال الإماراتية الثلاثاء، حيث بلغت المحصلة الإجمالية لصافي صفقاتهم في سوقي أبوظبي ودبي 13.208 مليون درهم ما يعادل 5.596 مليون دولار، تزامناً مع استمرار التحديات الجيوسياسية وتعثر مفاوضات التهدئة في المنطقة.

ووفق بيانات أسواق المال المحلية، بلغ إجمالي مشتريات الأجانب في السوقين معاً 627.802 مليون (170.946 مليون دولار)، في حين وصل إجمالي المبيعات إلى 641.010 مليون درهم (174.543 مليون دولار).

تفصيلاً، اتجه المستثمرون الأجانب نحو الشراء بختام تعاملات في سوق دبي المالي، حيث ضخوا سيولة شرائية بقيمة 222.153 مليون درهم، مقابل عمليات بيع بلغت 218.234 مليون درهم، ليتحقق بذلك صافي استثمار شرائي قدره 3.918 مليون درهم.

وفي المقابل، مال المستثمرون العرب نحو التسييل بصافي بيع بلغ 5.096 مليون درهم، ناتج عن مشتريات بقيمة 27.332 مليون درهم ومبيعات بقيمة 32.428 مليون درهم.

كما سجل المستثمرون الخليجيون صافي بيع طفيفاً بقيمة 0.104 مليون درهم، بعد عمليات شراء بلغت 14.607 مليون درهم مقابل بيع بنحو 14.711 مليون درهم.

ومع محصلة هذه التحركات، بلغ إجمالي مشتريات الأجانب (بما فيهم العرب والخليجيون) 264.093 مليون درهم، مقابل مبيعات بلغت 265.375 مليون درهم، ليصل صافي استثمارهم الإجمالي إلى اتجاه بيعي بنحو 1.281 مليون درهم.

على الجانب الآخر، دعم مواطنو دولة الإمارات القوى الشرائية في السوق بصافي استثمار بلغ 1.281 مليون درهم، حيث بلغت قيمة مشترياتهم 476.028 مليون درهم، مقابل مبيعات بلغت 474.746 مليون درهم.

في سوق أبوظبي للأوراق المالية، اتجه المستثمرون الأجانب نحو التسييل بختام تعاملات، حيث سجلوا صافي استثمار بيعي بلغ 17.127 مليون درهم، ناتج عن مشتريات بقيمة 405.648 مليون درهم مقابل مبيعات بلغت 422.775 مليون درهم.

مؤشر مسقط يرتفع 1.1% ويغلق عند 8228 نقطة

أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات الثلاثاء، مرتفعًا 1.1%، بإقفاله عند مستوى 8,228.2 نقطة، رابحًا 88.67 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة الاثنين.

ودعم المؤشر العام ارتفاع مؤشرات القطاعين الخدمات والمالي، وصعد الأول بنسبة 1.08%؛ مدفوعًا بارتفاع المها لتسويق المنتجات النفطية بنسبة 4.64%، وارتفع سعر سهم سيمبكورب صلالة بنسبة 3.13%.

وارتفع مؤشر القطاع المالي 0.68%، مع صدارة سهم مسقط للتأمين للرابحين بنسبة 9.82%، وارتفع المركز المالي بنسبة 9.35%.

وعلى الجانب الآخر، تراجع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.37%، مع تقدم سهم الجزيرة للمنتجات الحديدية على المتراجعين بنسبة 6.45%، بضغط سهم المدينة للاستثمار القابضة بنسبة 2.7%.

وارتفع حجم التداولات بنسبة 68.78%، إلى 286.47 مليون ورقة مالية، مقابل 169.72 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 61.79%، إلى 93.79 مليون ريال، مقارنةً بنحو 57.97 مليون ريال جلسة الاثنين.

مسقط للتأمين والمركز المالي يقودان الرابحين

تصدر سهم مسقط للتأمين قائمة الرابحين بعد ارتفاعه بنسبة 9.82% ليغلق عند 0.749 ريال، وتلاه سهم المركز المالي بارتفاع بنسبة 9.35% إلى 0.117 ريال.

كما ارتفع سهم المها لتسويق المنتجات النفطية بنسبة 4.64% ليغلق عند 1.151 ريال، وصعد سهم الأسماك العُمانية بنسبة 3.85% إلى 0.027 ريال، فيما سجل سهم الصفاء للأغذية مكاسب بنسبة 3.75% ليغلق عند 0.83 ريال.

وفي المقابل، تصدر سهم الجزيرة للمنتجات الحديدية قائمة المتراجعين خلال الجلسة بانخفاضه بنسبة 6.45% ليغلق عند 0.725 ريال، وتراجع سهم مطاحن صلالة بنسبة 5% إلى 0.57 ريال.

كما انخفض سهم الغاز الوطنية بنسبة 3.39% ليغلق عند 0.114 ريال، وتراجع سهم المطاحن العُمانية بنسبة 2.90% إلى 0.57 ريال، فيما هبط سهم المدينة للاستثمار القابضة بنسبة 2.70% ليغلق عند 0.036 ريال.

صحار الدولي وأوكيو للصناعات يقودان النشاط

اد سهم بنك صحار الدولي قائمة الأسهم الأنشط قيمةً بتداولات قيمتها 24.75 مليون ريال، وجاء سهم أوكيو للصناعات الأساسية في المرتبة الثانية بقيمة تداول بلغت 19.72 مليون ريال.

كما حلّ سهم العُمانية للاتصالات ثالثًا بتداولات قيمتها 16.32 مليون ريال، تلاه سهم أوكيو لشبكات الغاز بقيمة 11.51 مليون ريال، فيما جاء سهم بنك مسقط خا بقيمة تداول بلغت 6.47 مليون ريال.

بورصة قطر تنخفض بنسبة 0.18% بتراجع 19.27 نقطة

أغلقت بورصة قطر تعاملات، الثلاثاء، منخفضة، تزامناً مع تصدر سهم شركة بلدنا نشاط التداولات.

انخفض المؤشر العام بنسبة 0.18% ليصل إلى النقطة 10622.63، خاسراً 19.27 نقطة، عن مستوى الاثنين.

أثر على أداء الجلسة تراجع 4 قطاعات على رأسها قطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية بـ0.76%، بينما ارتفع 3 قطاعات في مقدمتها التأمين بـ2.15%.

وبشأن التداولات فقد ارتفعت السيولة إلى 511.11 مليون ريال، مقابل 449.08 مليون ريال الاثنين، وزادت أحجام التداول عند 239.13 مليون سهم، مقارنة بـ209.72 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 28.67 ألف صفقة، مقابل 21.31 ألف صفقة.

وتقدم سهم «بلدنا» تراجعات الأسهم البالغة 28 سهماً بـ7.17%، بينما جاء سهم «قطر للتأمين» على رأس الارتفاعات البالغة 20 سهماً بـ4.37%، واستقر سعر 7 أسهم.

وجاء «بلدنا» في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 83.78 مليون سهم، و سيولة بقيمة 116.86 مليون ريال، وذلك عقب ارتفاع أرباحها بنسبة 6% في الربع الأول.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 644 • الأربعاء 12 من ذى القعدة 1447 • 29 أبريل 2026 م
aleqtisadyah.com

بورصة البحرين ترتفع 0.31% والمؤشر يرتفع إلى 1957 نقطة

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الثلاثاء، على ارتفاع بدعم قطاعات العقارات والمال والاتصالات.

ومع ختام التعاملات، ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.31%، إلى مستوى 1957 نقطة، وسط تعاملات بحجم 2.2 مليون سهم بقيمة 516.65 ألف دينار، توزعت على 90 صفقة.

وتصدر الأسهم الأكثر ارتفاعاً سهم عقارات السيف بـ5%، تلاه سهم جي إف إتش المالية بـ2.4%، وزين البحرين بـ 0.85%، وبنك البحرين الوطني بـ0.61%، وصلة الخليج بـ 0.59%، واستيراد الاستثمارية بـ 0.48%، وبنك السلام بـ0.47%.

وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم عقارات السيف بتداول 1.15 مليون سهم بسعر 0.147 دينار للسهم، تلاه سهم مجموعة جي إف إتش المالية بتداول 378.61 ألف سهم بسعر 0.597 دولار للسهم.

بورصات عالمية

«سيتي» ترفع توقعات سوق الذكاء الاصطناعي إلى 4.2 تريليون دولار

رفعت مجموعة «سيتي جروب» توقعاتها لحجم سوق الذكاء الاصطناعي عالميًا، مشيرة إلى تسارع تبنّي الشركات لأدوات الذكاء الاصطناعي في مجالات البرمجة والأتمتة، مع تحقيق شركات مثل «أنثروبيك» نموًا قويًا في الإيرادات.

وذكرت «سيتي» أنها تتوقع أن يتجاوز حجم سوق الذكاء الاصطناعي العالمي 4.2 تريليون دولار بحلول عام 2030، مع نحو 1.9 تريليون دولار منها مرتبطة بالذكاء الاصطناعي المؤسسي.

وكانت التقديرات السابقة تشير إلى سوق يتجاوز 3.5 تريليون دولار، منها نحو 1.2 تريليون دولار للذكاء الاصطناعي المؤسسي.

وأشارت «سيتي» إلى أن يقود الطلب المؤسسي ونمو الإيرادات لدى «أنثروبيك» نماذج «كلاود» ومنصة «كلاود كود»، بينما يمثل مشروع «مايثوس» فرصًا مستقبلية أكثر من كونه مصدر دخل قريب.

وأشارت المجموعة إلى أن «أنثروبيك» تُعد «الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي المؤسسي»، بسبب الزخم القوي في الاستخدامات التجارية مثل تطوير البرمجيات وسير العمل الآلي القائم على الوكلاء الذكيين.

ومنح التركيز المبكر والمستمر على العملاء المؤسسيين «أنثروبيك» ميزة هيكلية، حتى مع تنامي تكاليف الحوسبة، وقيود السعة، والمنافسة المتزايدة من مختبرات الذكاء الاصطناعي المنافسة.

يأتي حوالي 80% من إيرادات «أنثروبيك» من العملاء المؤسسيين، مما يعكس تحولًا متعمدًا بعيدًا عن استراتيجيات الذكاء الاصطناعي الموجهة للمستهلكين أولاً.

وتجاوز معدل الإيرادات السنوي لشركة «أنثروبيك» 30 مليار دولار بحلول أبريل، وهو أحد أسرع مسارات النمو في تاريخ التكنولوجيا.

ووقعت الشركة صفقات كبرى لسعة الحوسبة، بما في ذلك ما يصل إلى 40 مليار دولار من «جوجل» في وقت سابق من هذا الأسبوع، وما يصل إلى 25 مليار دولار من «أمازون».

وتشتد المنافسة مع توغل «أوبن إيه آي» و«جوجل» وشركات أخرى بشكل أعمق في الأسواق المؤسسية، مما يحول المعركة نحو تكامل سير العمل والموثوقية بدلاً من معايير نماذج الذكاء الاصطناعي فقط.

تباين أداي الأسهم الآسيوية في ظل ارتفاع أسعار النفط

تباين أداء الأسهم الآسيوية، الثلاثاء، في ظل ارتفاع أسعار النفط واستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي، في وقت ثبت فيه بنك اليابان أسعار الفائدة كما كان متوقعًا على نطاق واسع.

وأنهت «وول ستريت» تعاملات الاثنين، على ارتفاع طفيف، حيث أغلق مؤشرا «ستاندرد آند بورز 500» و«ناسداك» عند مستويات قياسية جديدة، بدعم من مكاسب أسهم التكنولوجيا.

وأبقى بنك اليابان على سعر الفائدة قصير الأجل عند 0.75%، بما يتماشى مع التوقعات، وذلك بقرار تم تمريره بأغلبية 6 أصوات لصالح القرار مقابل معارضة 3 أصوات.

وأكد المركزي الياباني أنه سيواصل رفع أسعار الفائدة بما يتماشى مع تطورات الاقتصاد والصراع في الشرق الأوسط، في إشارة إلى مسار تدريجي نحو تطبيع السياسة النقدية.

كما أشار البنك إلى أن توقعات التضخم مرشحة لمواصلة الارتفاع بشكل معتدل، ما يعزز توقعات الأسواق بإمكانية اتخاذ مزيد من إجراءات التشديد لاحقًا هذا العام.

وتراجع مؤشر «نيكاي 225» الياباني بنسبة 0.7% إلى 60,107.50 نقطة، بعد أن سجل مستوى قياسيًا عند 60,903.95 نقطة في السابق، فيما ارتفع مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقًا بنسبة 0.8%.

وكان مؤشر «كوسبي» في كوريا الجنوبية استثناءً، إذ صعد بأكثر من 1% ليسجل مستوى قياسيًا جديدًا عند 6,712.73 نقطة.

وفي أماكن أخرى، تأثرت معنويات الأسواق الإقليمية سلبًا باستمرار ارتفاع أسعار النفط، في ظل غياب تقدم يُذكر في حل النزاع مع إيران.

كما ساهمت الاضطرابات في مضيق هرمز في إبقاء أسعار الخام قرب أعلى مستوياتها في عدة أسابيع، مما زاد من مخاوف التضخم وأضعف شهية المخاطرة.

كما تراجعت أسهم التكنولوجيا في آسيا، متأثرة بحالة الحذر العالمية قبيل صدور نتائج أعمال مهمة في الولايات المتحدة، ومع تزايد التدقيق بشأن تقييمات شركات الذكاء الاصطناعي.

وذكر تقرير لصحيفة «وول ستريت جورنال» أن شركة «أوبن إيه آي» لم تحقق أهدافها الداخلية للإيرادات ونمو المستخدمين قبل طرح عام أولي محتمل، ما أثار تساؤلات حول القدرة على تحقيق عوائد في المدى القريب بقطاع الذكاء الاصطناعي.

وتراجع مؤشر شنغهاي المركب في الصين بنسبة 0.1%، فيما انخفض مؤشر «هانغ سنغ» في هونغ كونغ بنسبة 0.7%.

كما هبط مؤشر «إس آند بيإيه إس إكس 200» الأسترالي بنسبة 0.5%، في حين ارتفع مؤشر «ستريتس تايمز» في سنغافورة بنسبة 0.2%.

وانخفضت العقود الآجلة لمؤشر «نيفتي 50» الهندي بنسبة 0.5%.

وعالميًا، تتركز الأنظار الآن على مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، الذي من المقرر أن يعلن قراره بشأن السياسة النقدية في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

«نيكاي» يتراجع عن أعلى مستوى له على الإطلاق بعدما أبقى بنك اليابان على سعر الفائدة دون تغيير

تراجع مؤشر نيكاي الياباني عن أعلى مستوى له على الإطلاق، وتقلبت أسعار السندات الحكومية وارتفع الين الثلاثاء بعدما أبقى البنك المركزي على سعر الفائدة دون تغيير، لكنه أبدى ميلاً للتشديد النقدي.

وانخفض نيكاي 225 نقطة أي 1% إلى 59917.46 نقطة عند الإغلاق، وتركز الانخفاض في الشركات الكبرى. وزاد مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً 0.99% إلى 3772.19 نقطة.

وصعد العائد على السندات الحكومية اليابانية لأجل 10 سنوات إلى 2.48% ليقترب من أعلى مستوى له في 29 عاماً عند 2.49%، والذي سجله في وقت سابق من الشهر، قبل أن يتراجع إلى 2.465%. وارتفع الين 0.2% إلى 159.13 مقابل الدولار.

وأبقى بنك اليابان سعر الفائدة دون تغيير، لكن ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة التسعة اقترحوا رفع تكاليف الاقتراض، في إشارة إلى قلق البنك المركزي من الضغوط التضخمية الناجمة عن صراع الشرق الأوسط.

وقال كازواكي شيمادا، الخبير الاقتصادي في شركة إيواي كوزمو للأوراق المالية: «نتيجة اجتماع بنك اليابان بشأن السياسة النقدية اتسمت بالميل للتشديد بعض الشيء، وعارض ثلاثة أعضاء في مجلس الإدارة القرار، وليس اثنين... وأثر ذلك على معنويات المستثمرين الذين كانوا يستعدون لرفع سعر الفائدة في يونيو".

وأضاف أن انخفاض نيكاي جاء رغم ذلك مدفوعاً إلى حد كبير بعمليات البيع المكثفة لأسهم الشركات الكبرى في قطاع الذكاء الاصطناعي، مثل أدفانتست ومجموعة سوفت بنك، اللتين شهدتا مكاسب حادة في الآونة الأخيرة.

ورفعت شركة أدفانتست لتصنيع معدات اختبار الرقائق الاثنين توقعاتها للأرباح السنوية، لكنها لم تحظ برضا المستثمرين، وتراجع سهمها 5.56%. وانخفض سهم مجموعة سوفت بنك، وهي مستثمر رئيسي في مجال الذكاء الاصطناعي، 9.9%، مما شكل أكبر عامل هبوطي على مؤشر نيكاي.

وصعد 184 سهماً على مؤشر نيكاي، وانخفض 41 سهماً الثلاثاء. وكان سهم أوريكس أكبر الرابحين بارتفاعه 9.8% بعد إعلان مجموعة دايوا للأوراق المالية شراء كامل وحدة الخدمات المصرفية التابعة للشركة.

وارتفع عائد السندات لأجل عامين، وهي الأكثر حساسية لأسعار الفائدة التي يحددها بنك اليابان، بمقدار نقطة أساس واحدة إلى 1.37%. وانخفض العائد على السندات لأجل 30 عاماً بمقدار 3.5 نقطة أساس إلى 3.64%. ويتحرك العائد عكس اتجاه أسعار السندات.

وقال كاتسوتوشي إينادوم، الخبير الاقتصادي في شركة سوميتومو ميتسوي ترست لإدارة الأصول، إن بنك اليابان سلط الضوء على المخاطر الصعودية لأسعار المستهلكين وكيف يمكن أن يضر ذلك بالاقتصاد بشكل عام.

وأضاف: «يشير هذا إلى استعداد بنك اليابان لرفع الفائدة لتجنب تأثير ارتفاع الأسعار".

أرباح الشركات الأمريكية تواصل التفوق على توقعات «وول ستريت»

تواصل الشركات الأمريكية الكشف عن نتائج مالية قوية للربع الأول من عام 2026، حيث أعلنت كل من «يو بي إس»، و«جنرال موتورز» و«كوكا كولا»، عن أرباح تجاوزت توقعات «وول ستريت»، رغم التحديات الاقتصادية والجيوسياسية الراهنة، بحسب ما ذكرته «سي إن بي سي».

وتجاوزت نتائج الربع الأول لشركة «يو بي إس» التوقعات على صعيد الإيرادات والأرباح، إلا أن سهمها تراجع بنحو 3% في تداولات ما قبل السوق.

وارتفعت ربحية السهم إلى 1.07 دولار «معدلة»، مقابل 1.02 دولار توقعتها الأسواق، كما حققت الشركة إيرادات بمقدار 21.2 مليار دولار مقابل 20.99 مليار دولار متوقعة.

وسجلت الشركة صافي ربح قدره 864 مليون دولار، أو 1.02 دولار للسهم، مقابل 1.19 مليار دولار، أو 1.40 دولار للسهم، خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وبعد استبعاد البنود غير المتكررة، بلغ صافي الربح 906 ملايين دولار، أو 1.07 دولار للسهم.

وقالت الرئيسة التنفيذية كارول تومي إن الربع الأول مثّل «مرحلة انتقالية مهمة» للشركة، مشيرة إلى توقعات بالعودة إلى نمو الإيرادات والأرباح التشغيلية خلال الربع الثاني.

وأكدت الشركة توقعاتها السنوية بإيرادات تبلغ 89.7 مليار دولار، مع هامش تشغيلي معدل عند 9.6%، وفي قطاعها المحلي، تراجعت الإيرادات بنسبة 2.3% نتيجة انخفاض متوقع في حجم الشحنات.

كما أوضحت «يو بي إس» أنها حققت وفورات بقيمة 600 مليون دولار خلال الربع الأول ضمن برنامج كفاءة الشبكة، مع استهداف تحقيق وفورات سنوية تصل إلى 3 مليارات دولار في 2026.

وفي السياق نفسه، رفعت شركة «جنرال موتورز» توقعاتها لعام 2026 بعد تسجيل نتائج قوية في الربع الأول، مدعومة بمكاسب بلغت نحو 500 مليون دولار نتيجة حكم قضائي أمريكي بإلغاء رسوم جمركية سابقة.

وبلغت ربحية السهم 3.70 دولار «معدلة»، مقابل 2.62 دولار توقعتها «وول ستريت»، وحققت الشركة إيرادات بلغت 43.62 مليار دولار مقابل 43.68 مليار دولار متوقعة.

ورغم أن الشركة لم تتلقّ بعد المبالغ المستردة من الرسوم، فإنها قامت بتسجيلها خلال الربع الأول، وهي جزء من تعويضات قد تصل إلى 160 مليار دولار للشركات بعد قرار المحكمة العليا اعتبار هذه الرسوم غير قانونية.

ورفعت الشركة توقعاتها للأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى ما بين 13.5 و15.5 مليار دولار، كما توقعت صافي دخل يتراوح بين 9.9 و11.4 مليار دولار.

وأشارت الرئيسة التنفيذية ماري بارا إلى أن أداء الربع الأول «فاق التوقعات».

من جانبها أعلنت شركة «كوكاكولا» تسجيل نتائج فاقت التوقعات في الربع الأول، مدعومة بزيادة الطلب على منتجاتها، ما دفع سهمها للارتفاع بنحو 2% في تداولات ما قبل السوق.

وبلغت ربحية السهم: 86 سنتًا «معدلة» مقابل 81 سنتًا توقعها محللو «وول ستريت»، وحققي الشركة إيرادات بقيمة 12.47 مليار دولار مقابل 12.24 مليار دولار متوقعة.

وبلغ صافي الربح 3.92 مليار دولار، أو 91 سنتًا للسهم، مقابل 3.33 مليار دولار، أو 77 سنتًا للسهم، في العام الماضي، وارتفعت المبيعات المعدلة بنسبة 12%، بينما زادت الإيرادات العضوية بنسبة 10%.

كما ارتفع حجم المبيعات العالمي بنسبة 3%، في إشارة إلى تحسن الطلب، ورغم ضعف الطلب من بعض المستهلكين محدودي الدخل، واصلت العلامات المميزة مثل «فيرلايف» و«سمارت ووتر» تحقيق أداء قوي، مدعومة بالإنفاق المرتفع من المستهلكين ذوي الدخل الأعلى.

عصر جديد يطرق أبواب هرمز: السفن الذكية بديل استراتيجي في وجه الاضطرابات الجيوسياسية

بقلم د. عدنان البدر
باحث ومستشار استراتيجي في سياسة الموارد بشرية وبيئة العمل ورئيس ومؤسس الجمعية الكندية الكويتية للصداقة والأعمال
ckbafa@gmail.com

صناعة السفن ليست قطاعًا هامشيًا بل بنية تحتية حقيقية للاقتصاد العالمي

السفن لم تعد مجرد وسيلة بل سلاح استراتيجي في زمن الذكاء الاصطناعي

القوس الجديد لصناعة السفن: من الفولاذ والنفط إلى البطاريات والذكاء الاصطناعي

لم تعد صناعة بناء الســـفن مجـــرد قطاع صناعي ثقيل يُقاس بعدد الأحواض وأطنان الفولاذ والمحركات الضخمة. ما يجـــري اليوم أعمق من ذلك بكثير: العالم يعيد تعريف الســـفينة نفسها. فالســـفينة التي كانت طوال قـــرن تقريبًا ابنة النفط والديـــزل الثقيل، بدأت تتحـــول تدريجيًا إلـــى منصة تكنولوجيـــة ذكية، أقل انبعاثًا، وأكثر اتصـــالًا بالبرمجيات والبيانات والطاقة البديلة. وهذه ليست نزعة بيئية عابرة، بل إعادة هيكلة اقتصادية كاملة لسلســـلة قيمة تمتـــد من التصميم والتمويل والتأمين إلى الموانئ والوقود وسوق الشحن العالمي وذالك بحسب تقرير. (UNCTAD)UN Trade and Development.

في هذا السياق، يكتسب الخبر الصيني في الإسبوع الماضي عن دخول الســـفينة "نينغ يوان ديان كون" الخدمـــة التجارية دلالة تتجـــاوز قيمتـــه الرمزية. فالسفينة، بحسب وكالة شـــينخوا، هي أكبر سفينة حاويات كهربائية ذكية بالكامل من نوعها في العالم، وتعمل بطاقة بطاريـــات تبلغ نحو 20 ألف كيلوواط/ســـاعة، وتحمـــل 742 حاوية مكافئـــة، مع خفض سنوي لانبعاثات ثاني أكســـيد الكربون بنحو 1,462 طنًا. كما أن سفينتها الشقيقة "نينغ يوان ديان بنغ" يفترض أن تدخل تجاربها البحرية في شـــهر مايو ثم تُســـلَّم في يونيو، بما يخلق نواة تشغيلية لخط شحن أخضر منتظم على مسارات ثابتة. اسمين مستمدين من الأســـاطير الصينية القديمة — "كون" (السمكة العملاقة) و"نينغ يوان ديان بنغ" (الطائر الأسطوري). هنا بالذات تتضح الفكرة الأهم: مســـتقبل بناء السفن يُحســـم في أحواض البناء وفي مختبـــرات البطاريات، وخوارزميات الملاحة، وتشريعات الكربون، وجغرافيا المضائق البحرية.

كم عدد السفن في العالم؟ وكم بقي من الصناعة التقليدية؟

بحسب بيانات الأونكتاد المحدثة لعام 2025 (UNCTAD)، يبلغ إجمالي الأســـطول التجاري العالمي نحو 112,501 ســـفينة، منها 20,136 ســـفينة لا تتوافر لها بيانات الحمولة الســـاكنة مباشرة وتقوم الأونكتاد بتقديرهـــا إحصائيًا. كما تشـــير المنظمـــة البحرية الدولية إلى أن نحو 50 ألف سفينة تجارية تنقل يوميًا احتياجات العالم، بينما تحمل الملاحة البحرية أكثر من 80% من التجارة العالمية. هذه الأرقام وحدها تشرح لماذا لا تُعد صناعة الســـفن قطاعًا هامشيًا، بل بنية تحتية حقيقية للاقتصاد العالمي.

لكن الصناعة نفسها أصبحت أكثر تمركزًا. فالأونكتاد تشير إلى أن الصين واليابان وكوريا الجنوبية استحوذت في عـــام 2023 على نحو 95% مـــن الإنتاج العالمي لبناء السفن، وللمرة الأولى تجاوزت الصين 50% من الحمولة المبنيـــة عالميًا. وبعبارة أخرى، فإن "مصنع السفن العالمي" بات آسيويًا بصورة شبه حاسمة، ما يعني أن أي تحول تقني كبير ســـيُترجم أولًا في شرق آسيا، ثم ينتقل إلى بقية العالم.

التكنولوجيا التي ستغير الصناعة: السفينة لم تعد مجرد هيكل عائم

التحول الأكبر اليوم له أربع عناوين.

الأول هـــو الوقود البديل. وفـــق الأونكتاد، كان نحو 50% من الحمولة الإجمالية للســـفن تحت الطلب في مطلع 2024 مصممًا لاســـتخدام وقود بديل، وأكثر من 14% صُنِّـــف "جاهزًا" لهذا التحول. كما اســـتحوذت السفن القادرة على اســـتخدام الغاز الطبيعي المسال علـــى 36.1% من دفتـــر الطلبات الخاص بالســـفن القادرة على استخدام وقود بديل، بينما ارتفعت حصة الســـفن القادرة على اســـتخدام الميثانول إلى 9.3% بعـــد أن كانت 4% فقط في بداية 2023. كذلك ظهرت في 2023 أول 12 طلبية لســـفن قادرة على استخدام الأمونيا.

العنوان الثاني هـــو الكهربة، لكنه لا ينطبق بالدرجة نفســـها على كل أنواع السفن. فالســـفن الكهربائية بالكامـــل لا تزال أكثـــر ملاءمة للمســـافات القصيرة والخطوط الســـاحلية والممرات الداخليـــة، لأن قيود البطارية والمدى ما زالت عائقًا أمام الســـفن العابرة للمحيطات. لذلك فإن الحـــدث الصيني ليس إعلانًا عن نهاية الوقود التقليدي في الشحن البحري العالمي غدًا، بل إعلان عن بداية تقسيم جديد للسوق: سفن قصيرة المدى كهربائية أو هجينة، وســـفن أكبـــر تتجه إلى الميثانول أو الأمونيا أو أنظمة وقود مزدوجة.

العنوان الثالث هو الذكاء الاصطناعي والملاحة الذكية . الســـفينة الصينية الجديدة لم تُسوَّق فقط باعتبارها كهربائيـــة، بل أيضًا باعتبارها ذكيـــة، مزودة بأنظمة ملاحة ومحركات متكاملة تســـمح بتجنب التصادم، وتتبع المسار بدقة، وربط السفينة بالشاطئ والسحابة الرقمية. وهذا يتقاطع مع توجه أوســـع لدى المنظمة البحرية الدولية، التي شـــرعت في صياغة استراتيجية للتحول الرقمي واستثمار التكنولوجيا الناشئة لتعزيز الكفاءة والسلامة والاستدامة في الشحن.

أما العنوان الرابع فهو التشريعات البيئية . ففي أبريل 2025 وافقـــت المنظمة البحريـــة الدولية على قواعد جديدة تتضمن معيارًا عالميًا جديدًا لوقود السفن وآلية تســـعير لانبعاثات الكربون، على أن تصبح ملزمة بدءًا من 2027 للســـفن الكبيرة التي تتجـــاوز 5,000 طن إجمالي، وهي الســـفن التي تمثـــل 85% من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الشحن الدولي. هذا يعني أن بناء السفن في الســـنوات المقبلة لن يتحدد فقط بمن يملك أفضل حوض، بل أيضًا بمن يملك أفضل استجابة تنظيمية وتمويلية لاقتصاد الكربون.

ماذا يفعل إغلاق مضيق هرمز بمستقبل بناء السفن؟

هنا ندخل إلى النقطة الأخطر والأكثر تأثيرًا اقتصاديًا. مضيق هرمز ليس مجرد ممر جغرافي؛ إنه شـــريان تســـعير عالمي . رويترز أفادت هذا العام بأن المضيق يمر عبـــره نحو خُمس النفط المســـتهلك عالميًا، إلى جانب كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المسال. وعندما تصاعدت الأزمة، وصلت حركـــة العبور في أحد الأيام إلى أقل من 10% مـــن مســـتوياتها الطبيعية، بينما علقت مئات الناقلات والسفن داخل الخليج، وارتفعت أسعار النفط الفعلية بقوة، وقفزت أجور ناقلات النفط العملاقة على خط الشرق الأوسط–الصين إلى أكثر من 423 ألف دولار يوميًا، كمـــا قفزت أجور ناقلات الغاز المسال بأكثر من 40% في أيام قليلة. إذا استمر هذا النوع مـــن الاضطرابات، أو حتـــى إذا تحول إلى خطر دوري دائم، فإن أثره على بناء الســـفن سيكون مركبًا، وليس في اتجاه واحد فقط.

أولًا، ســـيزداد الطلب على ســـفن أكثـــر كفاءة في اســـتهلاك الوقـــود، لأن كلفة الرحلة ســـتصبح أكثر تقلبًا، وكل نقطة توفير في الطاقة ستتحول إلى ميزة تنافسية. ثانيًا، سيزداد الاهتمام بالسفن القادرة على العمل بوقـــود بديل أو بمزيج وقود متعدد، لأن الاعتماد الكامل على مســـار نفطي واحد أو نـــوع وقود واحد سيصبح مخاطرة اســـتراتيجية. ثالثًا، قد يعاد تقييم أحجام السفن وأنواعها بحسب طول المسارات البديلة، فإذا اتجهـــت التجارة إلى الالتفـــاف على المخاطر أو إلى تنويع مصـــادر الطاقة والمواد الخام، فإن تصميم الأسطول نفسه سيتغير. رابعًا، سترتفع قيمة السفن الذكية القادرة على إدارة المخاطر الملاحية والسرعات المثلى والتشـــغيل عن بعد وكفاءة المسار. هذه ليست رفاهية تقنية؛ ولكن أصبحت جزءًا من اقتصاد البقاء في سوق شديد التقلب.

بصيغة أوضـــح: إغلاق هرمز أو التهديد المســـتمر بإغلاقه يرفع أجور الشـــحن ويغيّـــر دفتر مواصفات السفينة التي يريدها العالم بعد خمس سنوات.

كيف نربط ذلك بخبر السفينة الصينية الكهربائية؟

الربط هنا ليس دعائيًا، بل اقتصادي بحت.

السفينة الصينية "كون"، المأخوذ اسمها من سمكة أســـطورية عملاقة في الثقافة الصينيـــة، ورفيقتها "بنغ"، المأخوذ اســـمها من طائر أسطوري من الأصل الثقافي نفســـه، ليستا مجرد مشروع أخضر تجريبي. إنهما تمثلان رســـالة صناعية تقول إن الصين لا تريد فقط أن تبني أكثر ســـفن العالـــم ولكن تبني النموذج

هذه ليست مجرد سفينة بل هي نموذج أولي لمستقبل النقل البحري العالمي

تطوير «ممر أخضر» بحري بتنسيق خليجي لإنشاء شبكة موانئ مزودة بشحن كهربائي سريع

توحيد المعايير الفنية والتنظيمية لتسهيل حركة السفن الخضراء إقليمياً

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 644 • الأربعاء 12 من ذى القعدة 1447 • 29 أبريل 2026 م
aleqtisadyah.com

السفينة لم تعد تُقاس بالحمولة والسرعة بل بالبصمة الكربونية والقدرة الرقمية ومرونة التشغيل عند الأزمات

السفينة المقبلة يجب أن تكون أذكى وأنظف وأكثر مرونة جيوسياسية

السؤال لم يعد: كم سفينة سيُبنى في العالم؟ بل أي سفينة سيطلبها العالم المقبل؟

التالي للسفينة: أقل ضوضاء، أقل انبعاثًا، أكثر اتصالًا بالبرمجيات، وأسهل دمجًا في موانئ الطاقة النظيفة. ومع أن هذا النموذج لا يزال أنسب للخطوط الساحلية القصيرة، فإن معناه الاستراتيجي أكبر من حجمه الفعلي: كل ثورة كبيرة في النقل تبدأ أولًا في المسارات الأقصر والأكثر قابلية للسيطرة، ثم تنضج تدريجيًا نحو الاستخدام الأوسع. ومن زاوية البزنز، يكتسب هذا التحول وزنًا إضافيًا لأن الصين تجمع في يد واحدة ثلاث مزايا نادرًا ما تجتمع: هيمنة على بناء السفن، وقوة في البطاريات والمحركات الكهربائية، ودفع حكومي واضح لدمج الذكاء الاصطناعي بالنقل البحري. بل إن خطة صينية صدرت في مارس 2026 تستهدف بحلول 2027 إنشاء أكثر من 3 مناطق تجريبية للشحن الذكي، وأكثر من 5 خطوط تجريبية، وأكثر من 100 سفينة ذكية، ثم بلوغ مستوى متقدم دوليًا بحلول 2030. وهذا يعني أن خبر السفينة الكهربائية ليس قصة سفينة واحدة، ولكن مقدمة لسياسة صناعية كاملة.

إلى أين تتجه الصناعة إذن؟

لكن وراء هذا الإنجاز التقني المبهر، تكمن أسئلة اقتصادية وجيوسياسية أعمق: كيف سيُعيد هذا التحول التكنولوجي رسم خريطة الصناعة العالمية؟ وماذا يعني إغلاق مضيق هرمز — شريان الطاقة العالمي — على مستقبل بناء السفن؟ وهل تملك الكويت، عبر شركات مثل "هيسكو" (HEISCO)، المقومات للمشاركة في هذه الثورة، أم ستكتفي بمشاهدتها من بعيد؟

لماذا الكهرباء؟ ثلاثة دوافع استراتيجية حاسمة

يشهد قطاع النقل البحري تحولاً جذرياً نحو الطاقة الكهربائية، مدفوعاً بثلاثة عوامل استراتيجية قوية. أولاً، الضغط التنظيمي الدولي، حيث فرضت المنظمة البحرية الدولية (IMO) أهدافاً طموحة لخفض انبعاثات الكربون بنسبة 50% بحلول عام 2050 مقارنة بعام 2008. ثانياً، الوفر المالي الكبير، إذ تُظهر الدراسات أن السفن الكهربائية توفر ما يصل إلى 60% من تكاليف الوقود والصيانة على مدى 20 عاماً. ثالثاً، الطلب التجاري المتزايد، حيث أعلنت شركات الشحن العملاقة مثل مايرسك وكوسكو وهاباغ-لويد عن خطط لتحويل 30% من أساطيلها إلى طاقة نظيفة بحلول عام 2030. من هنا، يتجه العالم نحو ثلاث طبقات واضحة في صناعة السفن المستقبلية. الطبقة الأولى: سفن كهربائية بالكامل أو شبه كهربائية مخصصة للخدمات الساحلية والداخلية والرحلات القصيرة. أما الطبقة الثانية، فتشمل السفن المحيطية التي تعتمد على وقود مزدوج، بدءاً من الغاز الطبيعي والميثانول، وصولاً إلى الأمونيا في مراحل لاحقة. أما الطبقة الثالثة، فتتمثل في السفن الذكية — بغض النظر عن نوع الوقود — التي تعتمد على البيانات والبرمجيات وكفاءة تخطيط المسارات أكثر من اعتمادها على القوة الميكانيكية التقليدية. لذلك، لم يعد السؤال: كم سفينة سيتم بناؤها في العالم؟ بل أصبح السؤال الأهم: أي نوع من السفن سيطلبه العالم المقبل؟ هل يريد ناقلات أكبر حجماً فقط؟ أم سفناً أقل انبعاثاً للكربون؟ أم سفناً قادرة على الصمود اقتصادياً في عالم تتزايد فيه المخاطر الجيوسياسية، ويُسعَّر فيه الكربون، ويتعدد فيه مصادر الوقود؟ الإجابة الأقرب إلى الواقع أن السفينة المستقبلية يجب أن تكون أذكى، وأنظف، وأكثر مرونة جيوسياسية.

الكويت في المعادلة... هل تملك هيسكو مفاتيح المستقبل؟

HEISCO : من "كويت شيبيلدنج" إلى "هيسكو": قصة تحول استراتيجي

تأسست شركة الكويتية للصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن (هيسكو) عام 1974، وكانت تعرف سابقاً باسم «حوض بناء السفن الكويتي». اليوم، أصبحت الشركة واحدة من أبرز اللاعبين الإقليميين في مجال الطاقة وبناء السفن، تمتلك خبرة متراكمة وقدرات هندسية متطورة وانتشاراً إقليمياً واسعاً. تملك «هيسكو» كل المقومات التي تؤهلها للعب دور محوري في المرحلة الجديدة من صناعة بناء السفن: الخبرة العميقة، والموقع الاستراتيجي، والشبكة الإقليمية القوية، والشجاعة الكافية للاستثمار في المستقبل. كما أنها تمتلك القدرة على الشراكة مع الجهات التي تملك التكنولوجيا المتقدمة، مع إيمان راسخ بأن الثورة الخضراء ليست تهديداً للصناعة التقليدية، بل فرصة تاريخية لإعادة تعريف الدور الكويتي في الاقتصاد البحري العالمي. وتقدر قيمة الأعمال قيد التنفيذ من عقود الشركة تبلغ 836.2 مليون دينار طبقاً للموقف التنفيذي في 31 ديسمبر 2025 حيث سيتم إنجازها خلال الـ 5 أعوام القادمة، ومن المتوقع ارتفاع قيمة العقود في المستقبل القريب لتتجاوز المليار دينار.

قاعدة صناعية متينة: تمتلك الشركة قاعدة تصنيعية متكاملة ومتقدمة، مجهزة بأحدث التقنيات لبناء المنصات البحرية، ومعدات المعالجة، وهياكل السفن. وقد حصلت على شهادات عالمية مرموقة في الجودة والبيئة والسلامة، بالإضافة إلى شهادات ASME الخاصة بالضغط العالي، مما يعكس التزامها الصارم بأعلى المعايير الدولية.

شبكة علاقات قوية وكوادر مؤهلة: نفذت «هيسكو» عقوداً استراتيجية مهمة مع كبريات الشركات الإقليمية مثل أرامكو السعودية، وقطر للطاقة، ونيوم، وسابك، وشركة كهرباء السعودية. وتدعم هذه التجربة قاعدة بشرية كويتية وإقليمية مؤهلة، مدعومة بشركة فرعية في الهند متخصصة في التصميم والهندسة.

موقع استراتيجي متميز: يمنح موقع الشركة في الكويت ميزة تنافسية كبيرة، حيث يتيح لها الوصول المباشر والفعال إلى أسواق الخليج والعراق وشرق أفريقيا. بهذه المقومات مجتمعة، لا تقف «هيسكو» بعيداً عن سباق بناء السفن الخضراء والذكية، بل تمتلك الأساس الصلب الذي يمكن البناء عليه للدخول بقوة في هذه المرحلة الجديدة من الصناعة البحرية.

خريطة الطريق... كيف تتحول الكويت من مستورد للتكنولوجيا إلى شريك في صناعتها؟

لتحقيق هذا التحول الاستراتيجي، تحتاج الكويت إلى خطة عمل واضحة ومتكاملة تشمل ثلاثة مستويات رئيسية:

على مستوى السياسات العامة، يجب إطلاق «استراتيجية الكويت للنقل البحري الأخضر 2035» التي تحدد أهدافاً واضحة لخفض انبعاثات القطاع البحري بنسبة 40% بحلول عام 2035، مع تقديم حوافز ضريبية وجمركية مشجعة للسفن منخفضة الانبعاثات التي ترسو في الموانئ الكويتية. كما ينبغي إنشاء «صندوق الابتكار البحري» بتمويل مشترك بين القطاعين العام والخاص لدعم مشاريع البحث والتطوير، بالإضافة إلى بناء شراكات مع مراكز التميز العالمية في سنغافورة والنرويج وكوريا الجنوبية. وأخيراً، تطوير «ممر أخضر» بحري خليجي من خلال التنسيق مع دول مجلس التعاون لإنشاء شبكة موانئ مزودة بشحن كهربائي سريع، وتوحيد المعايير الفنية والتنظيمية لتسهيل حركة السفن الخضراء إقليمياً.

على مستوى القطاع الخاص، واتخاذ شركة «هيسكو» نموذجاً، يتعين إطلاق خط إنتاج «هيسكو جرين شيبس» يركز على سفن الخدمة القصيرة والمتوسطة في مجالات نقل البضائع ودعم العمليات النفطية والسياحة البحرية، مع دمج أنظمة هجينة تعمل بالكهرباء والهيدروجين تناسب الظروف المناخية الحارة في الخليج. كما يجب إبرام شراكة استراتيجية مع شركة صينية أو كورية متخصصة لنقل تكنولوجيا البطاريات البحرية وأنظمة إدارة الطاقة، مع هدف توطين 60% من المكونات محلياً خلال خمس سنوات. وفي السياق نفسه، ينبغي تأسيس «أكاديمية هيسكو للطاقة البحرية» لتقديم برامج تدريب معتمدة للكوادر الكويتية في هندسة السفن الخضراء، بالتعاون مع جامعات عالمية لضمان الجودة والاعتراف الدولي.

على مستوى التمويل والاستثمار، يُقترح إصدار أول «سند أخضر» كويتي مخصص للقطاع البحري لجذب المستثمرين المؤسسيين المهتمين بالاستدامة، مثل صناديق الثروة السيادية، مع ربط العائد بمؤشرات أداء بيئية قابلة للقياس. كذلك، يجب تشجيع الشراكات بين «هيسكو» وشركات الشحن المحلية من خلال عقود طويلة الأجل لتوريد وصيانة السفن الخضراء لأساطيل «ناقلات الكويت» و«الشحن الكويتية»، واعتماد نموذج «الدفع مقابل الخدمة» لتقليل المخاطر المالية على العملاء. بهذه الخطوات المتكاملة، يمكن للكويت أن تنتقل تدريجياً من مجرد مستورد للتكنولوجيا البحرية إلى شريك فاعل ومؤثر في صناعتها، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي وإمكانياتها الاقتصادية.

الخلاصة

صناعة بناء السفن تدخل الآن مرحلة تاريخية تشبه تماماً ما حدث لصناعة السيارات قبل عقدين من الزمن: الانتقال من منطق «المحرك» إلى منطق «النظام». لم تعد السفينة تُقاس بمجرد الحمولة والسرعة، بل أصبحت تُقيَّم أيضاً ببصمتها الكربونية، وقدراتها الرقمية، ونوع الوقود الذي تستخدمه، ومدى مرونتها في مواجهة الأزمات. وإغلاق مضيق هرمز — أو حتى التعايش مع احتمال تعطله — لا يبطئ هذا التحول، بل يسرّعه. فهو يدفع العالم بقوة نحو سفن أقل اعتماداً على الوقود التقليدي، وأكثر قدرة على التكيف مع مسارات بحرية مضطربة وأسواق طاقة شديدة الحساسية. أما السفينة الصينية الكهربائية «كون»، فهي ليست مجرد إنجاز تقني معزول، بل عنوان لمرحلة جديدة كاملة. من يفوز اليوم في سباق السفن الخضراء والذكية، قد يفوز غداً بجزء مهم من تجارة العالم. السفينة لا تُبنى في يوم واحد... لكن المستقبل لا ينتظر.

في خضم هذه التحولات التكنولوجية والجيوسياسية المتسارعة التي تعيد تشكيل صناعة النقل البحري، تواجه الكويت — وشركاتها الرائدة مثل «هيسكو» — لحظة حاسمة: فالكويت لا تحتاج إلى بناء أكبر سفينة في العالم. بل تحتاج إلى بناء أذكى حل يغيّر قواعد اللعبة. من يتحرك اليوم بذكاء واستراتيجية واضحة سيمتلك غداً مكانة متقدمة في عالم النقل البحري الجديد.

مرزوق الخرافي: إمكانات «السفن» كافة تحت تصرف الدولة

مرزوق الخرافي متحدثاً خلال الجمعية العمومية

الصين تجمع ثلاث مزايا: هيمنة على بناء السفن قوة في المحركات الكهربائية ودفع حكومي لدمج الذكاء الاصطناعي بالنقل البحري

بناء السفن في السنوات المقبلة سيحدده من يملك أفضل استجابة تنظيمية وتمويلية لاقتصاد الكربون

الصين: أكبر سفينة حاويات ذكية كهربائية بالكامل تدخل نطاق الخدمة

الحارس الصامت في قلب المؤسسة

«الدور الرقابي للجنة التدقيق الداخلي — حين تكون الرقابة درعاً لا قيداً»

بقلم ـ عمرو علاء
مسؤول مطابقة والتزام

في كل مؤسسة ناجحة حارسٌ لا يظهر في صدر المشهد، ولا يُصفّق له في حفلات الجوائز — لكن حين يغيب تنكشف الثغرات وتتسع الفجوات حتى تبتلع ما بناه الآخرون بشقّ الأنفس.

لجنة التدقيق الداخلي هي هذا الحارس، إنها الضمير المؤسسي الذي يطرح الأسئلة الصعبة حين يُفضّل الجميع الصمت ويرى ما لا يريد أحد رؤيته ويقول ما لا يجرؤ كثيرون على قوله.

أولاً: ما لجنة التدقيق الداخلي؟ تعريف يتجاوز الشكل إلى الجوهر

لجنة التدقيق الداخلي هيئة رقابية تُشكَّل ضمن هيكل الحوكمة في المؤسسات والشركات والهيئات الحكومية، وتتألف في الغالب من أعضاء مستقلين من مجلس الإدارة — يُستحسن أن يكونوا من غير التنفيذيين — يمتلكون كفاءات مالية وقانونية ومعرفية متخصصة، وخلافاً لما يُعتقد أحياناً فإن هذه اللجنة ليست مجرد وعاء شكلي يُستدعى لاجتماعات دورية بل هي جهاز رقابة حيّ يعمل على مدار الساعة خلف ستار الأرقام والتقارير والأنظمة.

تمثّل هذه اللجنة حلقة الوصل الأساسية بين المدقق الداخلي ومجلس الإدارة — وهي حلقة لا غنى عنها لحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة.

ثانياً: الأضرار الخفية ماذا يحدث حين تغيب الرقابة؟

ربما لا يُدرك كثيرون الثمن الحقيقي لغياب رقابة فاعلة من لجنة التدقيق، الأضرار لا تبدأ بانهيار مؤسسي مدوٍّ — بل تتسلل بهدوء عبر ثغرات صغيرة تتراكم حتى تُصبح أزمات وجودية.

تآكل الثقة المؤسسية

حين لا تُمارَس الرقابة بشكل فعلي تتسع مساحة التلاعب في القوائم المالية، وتضعف دقة التقارير المقدمة لمجلس الإدارة والجهات الرقابية والمساهمين. وحين تُكتشف مثل هذه الانتهاكات — وهي تُكتشف في نهاية المطاف دائماً — فإن ضربة الثقة تكون أشد وقعاً على المؤسسة من الخسارة المالية ذاتها. إعادة بناء الثقة تستغرق سنوات، وتكلّف أضعاف ما كان يمكن إنفاقه على رقابة حقيقية.

انفلات مخاطر الفساد والاحتيال

الفساد لا ينمو في البيئات الرقابية الصارمة بل يزدهر في الفراغ، غياب لجنة تدقيق فاعلة يعني بمعنى ما فتح الباب أمام التلاعب بالمشتريات، والصفقات المشبوهة، وتضارب المصالح الذي لا يُعلن عنه، والمكافآت غير المستحقة، ومع الوقت تُصبح هذه الممارسات ثقافة مؤسسية راسخة يصعب اجتثاثها.

الانكشاف القانوني والتنظيمي

المؤسسات التي تفتقر إلى رقابة داخلية حقيقية تجد نفسها عُرضةً لمخالفات تنظيمية قد تُفضي إلى غرامات مالية ضخمة أو إجراءات قانونية مكلفة في بيئة تتزايد فيها متطلبات الامتثال على المستويين المحلي والدولي، يُصبح غياب التدقيق الفاعل رهاناً خاسراً لا محالة.

تدهور جودة القرار الاستراتيجي

القرارات الاستراتيجية الكبرى تُبنى على بيانات ومعلومات، حين تكون هذه البيانات غير موثوقة أو منقوصة بسبب ضعف الرقابة تُصبح القرارات مبنيةً على أسس هشة وقد يدفع ثمن ذلك المساهمون والموظفون والعملاء على حدٍّ سواء.

أرقام توقظ الضمير المؤسسي

5% من الإيرادات السنوية — متوسط ما تخسره المؤسسات جراء الاحتيال وفق تقرير ACFE 2022

42% من حالات الاحتيال المؤسسي — كان يمكن اكتشافها مبكراً بوجود رقابة داخلية فاعلة

18 شهراً متوسط مدة الاحتيال قبل اكتشافه — في المؤسسات ذات الرقابة الضعيفة

50% انخفاض في خسائر الاحتيال — في المؤسسات التي تمتلك لجان تدقيق نشطة وفاعلة

ثالثاً: أعمدة الدور الرقابي — ماذا تفعل لجنة التدقيق فعلاً؟

كثيراً ما يُختزل دور لجنة التدقيق في مراجعة القوائم المالية ولقاءات المدقق الخارجي، الحقيقة أوسع وأعمق من ذلك بكثير. إليك المحاور الفعلية لعمل اللجنة الفاعلة:

1. الإشراف على الإبلاغ المالي

اللجنة هي الجهة المسؤولة عن مراجعة القوائم المالية الدورية والسنوية والتحقق من أنها تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة بدقة وشفافية. هذا يشمل مراجعة السياسات المحاسبية المُعتمدة، والتأكد من اتساقها مع المعايير المحاسبية الدولية IFRS أو غيرها من المعايير المعتمدة، ومتابعة ملاحظات المدقق الخارجي والتأكد من معالجتها. اللجنة في هذا الدور تمثل بوابة الشفافية المالية أمام مجلس الإدارة والمساهمين والجهات الرقابية.

2. الرقابة على المدقق الداخلي

العلاقة بين اللجنة ووحدة التدقيق الداخلي علاقة ركيزة وليست علاقة تراتبية بيروقراطية. اللجنة تُقرّ خطط التدقيق السنوية، وتراجع تقارير التدقيق وملاحظاته، وتتابع تنفيذ التوصيات مع الإدارة التنفيذية. والأهم: اللجنة تضمن استقلالية المدقق الداخلي وتحميه من أي ضغوط قد تُحاول الإدارة ممارستها لتخفيف حدة نتائجه أو تأخير توصياته.

3. الإشراف على الامتثال والحوكمة

تحرص اللجنة على أن المؤسسة تسير وفق الأنظمة واللوائح والتشريعات ذات الصلة، وتمتثل للسياسات الداخلية المعتمدة. وفي بيئة تنظيمية آخذة في التعقيد، يشمل ذلك متطلبات هيئات الأسواق المالية، وقواعد الحوكمة، ومعايير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والمتطلبات البيئية والاجتماعية ESG.

مؤشرات دور لجان التدقيق الفاعلة

74% من الشركات المدرجة عالمياً — تُلزمها قوانين الحوكمة بوجود لجنة تدقيق مستقلة

3× أكثر قدرة على اكتشاف الأخطاء المالية — المؤسسات التي لديها لجان تدقيق نشطة مقارنةً بغيرها

60% من حالات إعادة صياغة القوائم المالية — نتجت عن غياب رقابة فاعلة من لجنة التدقيق

4 اجتماعات | الحد الأدنى السنوي الموصى به دولياً — مع اجتماعات طارئة عند الضرورة

رابعاً: سمات اللجنة الفاعلة — ما الذي يجعل الرقابة حقيقية لا شكلية؟

ليست كل لجان التدقيق سواء، الفارق بين لجنة تُحدث أثراً حقيقياً وأخرى تملأ خانة في الهيكل التنظيمي يكمن في عدة خصائص جوهرية:

الاستقلالية الحقيقية: أعضاء اللجنة يجب أن يكونوا بعيدين عن أي علاقات تنفيذية أو تجارية أو عائلية قد تُخلّ بحياديتهم، الاستقلالية ليست لقباً يُمنح بل ممارسة يومية تُعاش.

الكفاءة المالية والمهنية: وجود خبير مالي متمرس — محاسب قانوني معتمد أو مدير مالي سابق — داخل اللجنة ضرورة لا رفاهية، الجهل بالتفاصيل الفنية يُفرغ الرقابة من مضمونها.

الجرأة على المساءلة: اللجنة الفاعلة تطرح الأسئلة الصعبة ولا تقبل إجابات مبهمة، قدرتها على الضغط على الإدارة التنفيذية بلغة الأرقام والمعايير هي ما يُميّزها عن مجرد هيئة استشارية.

الوصول غير المقيّد: اللجنة يجب أن تمتلك صلاحية الوصول الكامل لجميع المعلومات والوثائق والأشخاص داخل المؤسسة دون الحاجة لإذن مسبق من الإدارة.

الاستمرارية والانتظام: الرقابة الفاعلة تستلزم حضوراً منتظماً ومتابعة مستمرة، لا اجتماعات موسمية تُعقد لمجرد رفع العتب.

خامساً: التحديات التي تُضعف الرقابة — العقبات الحقيقية

في الواقع العملي تواجه لجان التدقيق عقبات عدة تُقلّص فاعليتها وتُحوّلها أحياناً إلى ديكور مؤسسي أكثر منها درعاً حقيقية:

التعيين بالولاء لا بالكفاءة

حين يُعيَّن أعضاء اللجنة بناءً على علاقاتهم بالإدارة التنفيذية أو كبار المساهمين، تنتفي الاستقلالية من جذورها. الرقيب الذي يدين بولائه لمن يُفترض أن يراقبهم لا يستطيع أن يكون رقيباً فعلياً، مهما بلغت خبرته المهنية.

ضيق الوقت وتعدد الأدوار

كثيرٌ من أعضاء لجان التدقيق يشغلون مناصب متعددة في مجالس إدارة مختلفة، مما يُضيّق هامش الوقت والانتباه المُخصَّص لكل لجنة. الرقابة المتسرعة لا تختلف كثيراً عن غياب الرقابة.

مقاومة الإدارة التنفيذية

الإدارة التنفيذية التي تمنح اللجنة معلومات منقوصة أو تُؤخّر الردود على ملاحظاتها أو تعمل على تهميش توصياتها تُشكّل عائقاً حقيقياً أمام الرقابة الفاعلة. هذه المقاومة لا تتخذ دائماً أشكالاً صريحة، بل تتجلى أحياناً في البيروقراطية والتسويف والإغراق في التفاصيل التقنية.

الفجوة التكنولوجية

في عالم تتصاعد فيه المخاطر السيبرانية ومخاطر التحول الرقمي بسرعة مذهلة، لا يزال كثير من أعضاء لجان التدقيق يفتقرون إلى الكفاءة التكنولوجية اللازمة لتقييم هذه المخاطر بشكل وافٍ. الثغرات الأمنية الرقمية باتت تُعادل في خطورتها الثغرات المالية التقليدية — إن لم تتجاوزها.

الواقع العالمي — أين نحن من المعيار؟

38% فقط من لجان التدقيق في الأسواق الناشئة — تعمل باستقلالية كاملة وفق تقييمات الحوكمة الدولية

2.1 مليار دولار | متوسط الغرامات التنظيمية الدولية السنوية — على مؤسسات أخفقت في الامتثال بسبب ضعف رقابتها الداخلية

67% من إخفاقات الحوكمة المؤسسية الكبرى — كان لضعف لجنة التدقيق دور محوري في حدوثها

90 يوماً متوسط الوقت الضائع قبل اكتشاف المشكلة — حين تكون آليات الإبلاغ المنظم غائبة عن اللجنة

سادساً: الكويت ومتطلبات الحوكمة — السياق التنظيمي

في الكويت تُشكّل لجان التدقيق الداخلي ركيزةً أساسية في منظومة الحوكمة المؤسسية التي تُشرف عليها هيئة أسواق المال.

إذ تُلزم المتطلبات التنظيمية الصادرة عن الهيئة الشركاتِ المدرجة بتشكيل لجان تدقيق مستوفيةً لشروط الاستقلالية والكفاءة المهنية، مع إلزامها بالإفصاح الدوري عن نشاطها ونتائجها.

وتتماشى هذه المتطلبات مع التحولات الإقليمية والدولية نحو تعزيز الشفافية والمساءلة في بيئة الأعمال.

فالكويت بوصفها سوقاً مالياً ناضجاً وعضواً فاعلاً في المنظومة الاقتصادية الخليجية والدولية، تُدرك أن جودة الحوكمة لم تعد ميزة تنافسية اختيارية، بل شرطاً لازماً لاستقطاب الاستثمار وبناء الثقة مع الشركاء والجهات الرقابية الدولية.

ومع صعود معايير الإفصاح البيئي والاجتماعي وحوكمة الشركات ESG، تتوسع صلاحيات لجان التدقيق وتتشعّب مسؤولياتها لتتجاوز الأرقام المالية التقليدية نحو رقابة أشمل تشمل الأداء المستدام وانعكاساته على سمعة المؤسسة وديمومتها.

عزيزي القارئ

سواء كنت مساهماً، أو موظفاً، أو عضواً في مجلس إدارة، أو مديراً تنفيذياً ، لجنة التدقيق تعمل من أجلك أنت.

إليك ما ينبغي أن تعرفه وتفعله:

إذا كنت مساهماً: لا تكتفِ بقراءة أرقام الأرباح في التقارير السنوية. راجع قسم تقرير لجنة التدقيق — فهو يمنحك صورة أصدق عن الصحة المؤسسية للشركة من صافي الربح نفسه، اسأل في اجتماعات الجمعية العمومية عن استقلالية اللجنة وعدد اجتماعاتها وأبرز ما رصدته.

إذا كنت موظفاً: اعلم أن وجود لجنة تدقيق فاعلة يعني أن ثمة قناةً للإبلاغ عن المخالفات بعيداً عن المدير المباشر. استخدم هذه القناة إن رأيت مخالفة حقيقية — الصمت في مثل هذه الحالات شراكة ضمنية في الضرر.

إذا كنت عضواً في مجلس إدارة: الموافقة على توصيات اللجنة دون قراءة متأنية، وقبول تطمينات الإدارة دون أسئلة نقدية، هو تقصير في المسؤولية الائتمانية. الرقابة الحقيقية تتطلب شجاعة مؤسسية، لا مجرد حضور اجتماعات.

وللجميع: الحوكمة الرشيدة ليست ترفاً تنظيمياً نُزيّن به التقارير السنوية — إنها الفارق بين مؤسسة تصمد وتنمو وتُلهم الثقة، ومؤسسة تحمل في أحشائها أزمتها القادمة دون أن يعلم أحد.

KAMCO INVEST

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعـداد إدارة البحـوث والاستراتيجيـات الاستثماريـة

28 أبريل 2026

أداء مؤشر السوق العام لبورصة الكويت مقابل الكمية المتداولة

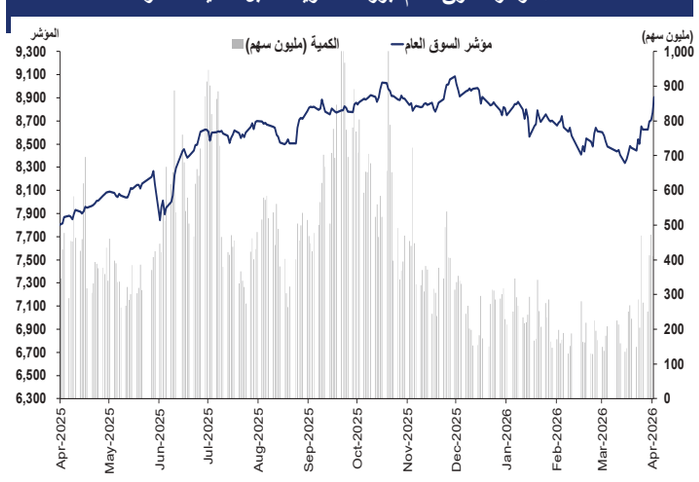

عوائد القطاعات

القطاعات	التغيير اليومي	إغلاق المؤشرات	التغيير اليومي	من بداية الشهر	من بداية العام
بورصة الكويت	▼	8,869.4	(0.44%)	5.38%	(0.43%)
الطاقة	▼	1,820.8	(0.27%)	9.19%	4.95%
مواد أساسية	▼	815.3	(0.03%)	10.58%	(2.20%)
صناعية	▼	755.1	(0.88%)	5.22%	(0.34%)
سلع إستهلاكية	▲	1,424.3	1.87%	15.95%	4.75%
رعاية صحية	▼	566.3	(0.39%)	1.22%	(4.16%)
الخدمات الاستهلاكية	▼	2,369.1	(0.42%)	9.13%	(0.60%)
إتصالات	▲	1,351.1	0.13%	3.56%	10.24%
بنوك	▼	2,152.8	(0.55%)	3.33%	(0.80%)
التأمين	▼	1,927.3	(0.02%)	2.84%	(1.06%)
العقار	▼	2,040.5	(0.17%)	13.26%	0.55%
خدمات مالية	▼	1,799.2	(0.58%)	10.95%	(6.32%)
تكنولوجيا	▲	1,753.3	6.64%	119.09%	83.97%
منافع	=	392.1	0.00%	9.56%	0.00%

أداء المؤشرات

مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية	القيمة	اليومي (نقطة)	اليومي (%)	الشهري (%)	من بداية العام (%)
مؤشر السوق الأول	▼ 9,406.29	(47.0)	(0.50%)	4.41%	(0.97%)
مؤشر رئيسي 50	▼ 9,316.55	(103.1)	(1.09%)	16.61%	7.22%
مؤشر السوق الرئيسي	▼ 8,508.97	(11.3)	(0.13%)	10.74%	2.49%
مؤشر السوق العام	▼ 8,869.35	(39.1)	(0.44%)	5.38%	(0.43%)
القيمة السوقية (مليون د.ك)	▼ 53,435.34	(231.2)	(0.43%)	5.06%	(0.19%)

مؤشرات التداول

مؤشرات التداول	القيمة	التغير اليومي %	المتوسط اليومي 2026	المتوسط اليومي 2025
الكمية المتداولة (مليون سهم)	496.8	(26.7%)	265.1	423.0
القيمة المتداولة (مليون د.ك.)	109.4	(14.9%)	73.9	113.0
عدد الصفقات	30,709	(17.0%)	18,821	20,144

الاسم المختصر للشركة المدرجة		السعر إقفال (دك)	السعر التغير اليومي (فلس)	السعر التغير اليومي (%)	القيمة المتداولة (الف د.ك)	الكمية المتداولة (الف سهم)	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عائد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر للربحية	مضاعف السعر للقيمة الدفترية	القيمة السوقية (مليون دك)	إقفال خلال 52 اسبوع الأعلى	إقفال خلال 52 اسبوع الأدنى
دلقان	=	0.104	0.0	0%	0	0	161%	0.0%	2.8	0.92	6.9	0.338	0.084
ثريا	▲	0.430	17.0	4%	336	777	25%	0.0%	NM	3.12	63.0	0.448	0.090
أسس	▲	0.213	6.0	3%	542	2,492	26%	0.0%	8.7	1.25	23.3	0.249	0.120
بيتك ريت	▲	1.214	6.0	0%	26	22	15%	0.1%	NA	NA	28.7	1.311	1.120
العقار				13.3%	22,331	144,933		3.6%	13.0	1.14	4,010		
كويتية	▼	0.196	-4.0	-2%	500	2,524	23%	9.1%	5.5	0.77	108.0	0.256	0.157
تسهيلات	▲	0.307	1.0	0%	9	29	2%	6.5%	9.9	0.93	155.9	0.307	0.230
ايفا	▼	0.418	-5.0	-1%	1,098	2,619	44%	0.0%	19.7	1.77	226.8	0.516	0.345
استثمارات	▼	0.262	-2.0	-1%	233	892	11%	9.5%	8.7	0.87	208.8	0.346	0.220
مشاريع	▼	0.085	-1.8	-2%	775	9,085	8%	0.0%	25.9	0.66	423.7	0.097	0.075
ساحل	▲	0.068	0.5	1%	390	5,681	21%	0.0%	59.5	0.63	31.5	0.084	0.055
البيت	▼	0.081	-0.3	0%	667	8,189	33%	0.0%	NM	0.80	32.3	0.097	0.060
أرزان	▲	0.363	4.0	1%	748	2,070	26%	0.5%	14.2	1.47	329.4	0.400	0.238
المركز	=	0.141	0.0	0%	39	276	6%	5.6%	6.6	0.62	71.2	0.179	0.126
كميفك	▼	0.169	-1.0	-1%	435	2,597	42%	0.0%	14.0	1.41	37.2	0.192	0.132
الاولى	▼	0.123	-2.0	-2%	785	6,346	171%	0.0%	5.2	1.26	54.9	0.168	0.031
الخليجي	▼	0.456	-4.0	-1%	62	137	1%	0.0%	NM	3.72	185.4	0.709	0.401
أعيان	▼	0.260	-4.0	-2%	2,828	10,830	85%	2.9%	8.8	1.45	172.7	0.270	0.155
بيان	▲	0.083	0.3	0%	150	1,796	62%	0.0%	16.4	1.40	19.6	0.101	0.047
أصول	▲	0.307	46.0	18%	2,078	7,439	42%	0.0%	39.5	2.75	38.8	0.384	0.139
كفيك	▲	0.140	4.0	3%	388	2,791	5%	0.0%	8.6	1.15	34.4	0.225	0.118
كامكو	▼	0.202	-3.0	-1%	69	342	31%	5.0%	7.5	1.00	69.2	0.232	0.107
وطنية د ق	▲	0.176	6.0	4%	10,543	59,298	79%	1.1%	23.0	0.98	43.8	0.183	0.102
يونيكاب	▼	0.309	-6.0	-2%	136	442	13%	0.0%	NM	3.87	69.1	0.403	0.237
مدار	▼	0.128	-1.0	-1%	188	1,467	49%	0.0%	NM	1.19	26.5	0.185	0.090
الديرة	▲	0.498	3.0	1%	1,813	3,644	146%	0.0%	10.4	1.25	51.4	0.872	0.302
الصفاة	▲	0.250	4.0	2%	115	462	16%	2.0%	14.2	2.23	79.4	0.312	0.120
اكتتاب	▼	0.036	-0.2	-1%	201	5,516	205%	0.0%	NM	10.09	11.5	0.050	0.012
نور	▼	0.413	-8.0	-2%	539	1,292	17%	3.6%	6.1	1.22	210.8	0.504	0.264
تمدين أ	=	1.340	0.0	0%	0	0	0%	3.6%	16.2	0.72	268.0	1.525	0.657
الإماراتية	▼	0.129	-7.0	-5%	240	1,776	18%	0.0%	NM	1.66	22.7	0.500	0.052
آسيا	▼	0.042	-0.8	-2%	451	10,635	28%	0.0%	NM	0.62	34.6	0.062	0.034
راسيات	▲	0.456	1.0	0%	651	1,433	60%	0.0%	27.9	4.47	68.4	0.470	0.333
الامتياز	▼	0.052	-1.1	-2%	314	6,007	29%	0.0%	NM	0.71	58.8	0.080	0.030
منازل	▼	0.048	-1.6	-3%	314	6,500	60%	0.0%	NM	1.39	20.5	0.074	0.030
صناعات	▼	0.265	-1.0	0%	964	3,638	18%	1.9%	9.2	1.12	670.6	0.310	0.219
وربة كبيتل	▼	0.580	-13.0	-2%	6	10	33%	0.0%	NM	5.62	17.4	0.967	0.225
التخصيص	▼	0.073	-1.5	-2%	110	1,500	21%	0.0%	NM	1.25	44.2	0.102	0.046
تحصيلات	▼	0.155	-5.0	-3%	50	320	8%	0.0%	NM	5.04	25.6	0.485	0.040
فلمور	▼	0.208	-14.0	-6%	111	536	2%	6.6%	6.0	1.69	246.1	0.250	0.180
تمويل خليج	▲	0.191	1.0	1%	5,210	27,300	33%	3.9%	17.0	2.34	732.0	0.195	0.087
إنوفست	▲	0.102	1.0	1%	1,373	13,427	181%	0.0%	NM	0.87	31.3	0.135	0.083
عمار	▲	0.113	4.0	4%	1,585	13,880	20%	0.0%	25.7	0.98	22.1	0.126	0.063
المنار	▲	0.117	1.0	1%	108	926	20%	3.4%	11.4	0.94	30.9	0.133	0.061
البورصة	▼	2.894	-14.0	0%	607	209	14%	4.4%	20.6	7.33	581.0	4.304	2.627
بيوت	=	0.375	0.0	0%	682	1,817	37%	2.7%	13.7	2.20	112.5	0.459	0.338
خدمات مالية				11.0%	37,567	225,674		3.6%	13.8	1.25	5,679		
الأنظمة	▲	0.241	15.0	7%	1,076	4,621	107%	0.0%	NM	2.15	24.1	0.282	0.098
تكنولوجيا				119.1%	1,076	4,621		0.0%	NM	2.15	24		
شمال الزور	=	0.149	0.0	0.0%	90	608	7%	4.7%	10.9	1.21	163.9	0.174	0.136
منافع				9.6%	90	608		4.7%	10.9	1.21	164		
اجمالي بورصة الكويت				5.4%	109,372	496,759		2.25%	14.17	1.27	53,435		

الاسم المختصر للشركة المدرجة		السعر إقفال (دك)	السعر التغير اليومي (فلس)	السعر التغير اليومي (%)	القيمة المتداولة (الف د.ك)	الكمية المتداولة (الف سهم)	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عائد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر للربح ية	مضاعف السعر للقيمة الدفترية	القيمة السوقية (مليون دك)	إقفال خلال 52 اسبوع الأعلى	إقفال خلال 52 اسبوع الأدنى
سينما	▲	1.319	19.0	1%	0	0	0%	5.5%	6.9	1.15	122.1	1.639	1.005
فنادق	▲	0.189	13.0	7%	20	109	7%	0.0%	11.7	1.55	11.7	0.291	0.165
ايفا فنادق	▼	0.887	-6.0	-1%	1,327	1,485	26%	0.0%	13.9	5.04	258.3	1.590	0.768
أولى وقود	▼	0.277	-4.0	-1%	840	3,003	25%	2.9%	17.7	1.44	123.3	0.504	0.240
منتزهات	▲	0.132	3.0	2%	15	120	2%	2.5%	25.5	0.75	28.6	0.157	0.105
الجزيرة	▼	1.674	-19.0	-1%	731	432	12%	5.1%	16.9	7.76	368.3	1.905	1.100
السور	▲	0.280	3.0	1%	41	146	1%	2.5%	22.4	1.19	117.8	0.346	0.240
فيوتشر كيد	▼	0.106	-3.0	-3%	199	1,857	30%	0.0%	NM	0.95	12.7	0.147	0.092
النخيل	=	0.235	0.0	0%	34	146	26%	0.0%	12.7	1.89	12.3	0.555	0.179
الغانم	▼	1.011	-7.0	-1%	1,089	1,074	17.3%	2.6%	11.7	3.46	364.7	1.082	0.918
تروليي	▼	0.990	-3.0	0%	545	552	17.7%	0.0%	33.8	8.34	272.3	0.999	0.711
الخدمات الاستهلاكية				9%	4,842	8,924		2.8%	15.4	1.55	1,692		
زين	▲	0.562	2.0	0%	1,222	2,173	7%	0.0%	10.2	2.00	2,432	0.588	0.453
أريد	▲	1.732	12.0	1%	141	82	1%	8.6%	11.2	1.40	868.0	1.784	1.055
أس تي سي	▼	0.648	-5.0	-1%	794	1,236	6%	5.9%	19.0	2.70	647.2	0.769	0.525
ديجتس	▼	1.720	-39.0	-2%	179	104	18%	0.0%	NM	41.25	184.7	1.790	0.079
إتصالات				3.6%	2,337	3,595		7.2%	11.2	2.35	4,132		
كويت ت	▲	0.748	18.0	2%	43	58	1%	5.1%	15.4	0.81	138.2	0.750	0.490
خليج ت	=	0.800	0.0	0%	0	0	0%	0.0%	9.2	0.86	227.0	1.122	0.710
اهلية ت	▼	0.719	-6.0	-1%	177	249	2%	4.1%	7.1	1.01	179.7	0.885	0.609
وربة ت	▲	0.201	7.0	4%	872	4,282	17%	7.2%	10.8	0.91	49.2	0.213	0.133
الاعادة	▼	0.339	-9.0	-3%	97	285	0.3%	2.9%	5.8	1.07	116.0	0.475	0.277
أولى تكافل	▼	0.173	-2.0	-1%	104	604	14.0%	0.0%	NM	3.00	28.8	0.219	0.123
وثاق	▼	0.108	-3.0	-3%	147	1,339	79%	0.0%	14.2	2.18	11.9	0.179	0.033
ب ك تأمين	=	0.191	0.0	0%	0	0	0%	10.4%	7.4	0.75	28.5	0.191	0.191
التأمين				2.8%	1,441	6,817		5.1%	9.2	0.96	779		
صكوك	=	0.079	0.0	0%	140	1,797	13%	0.0%	5.8	1.07	45.2	0.093	0.050
عقارات ك	▼	0.353	-4.0	-1%	1,479	4,181	270%	0.0%	2.5	0.20	37.6	0.449	0.304
متحدة	▼	0.268	-2.0	-1%	159	594	12%	0.0%	62.7	1.89	383.4	0.312	0.145
وطنية	▲	0.103	2.0	2%	2,677	26,393	23%	0.0%	NM	0.69	225.0	0.107	0.063
صالحية	▲	0.403	1.0	0%	738	1,834	19%	3.6%	41.1	1.38	251.2	0.435	0.360
تمدين ع	▼	0.445	-9.0	-2%	3	6	0%	3.7%	8.8	0.62	178.7	0.480	0.323
اجيال	▲	0.318	5.0	2%	7	21	1%	6.3%	10.6	0.47	66.5	0.335	0.233
ع عقارية	▲	0.220	4.0	2%	2,546	11,714	59%	0.0%	NM	1.92	84.9	0.315	0.077
الإنمـاء	▼	0.094	-0.7	-1%	400	4,254	23%	5.3%	10.3	0.88	33.0	0.100	0.070
المباني	▼	1.000	-6.0	-1%	864	865	8%	2.0%	18.5	2.13	1,568	1.118	0.731
إنجازات	▲	0.187	7.0	4%	173	919	3%	3.1%	24.0	1.04	63.3	0.235	0.093
التجارية	▼	0.194	-1.0	-1%	728	3,750	26%	1.5%	22.5	1.23	367.8	0.233	0.151
سنام	▼	0.275	-7.0	-2%	2,046	7,388	98%	0.0%	30.1	2.50	60.6	0.284	0.138
أعيان ع	▼	0.168	-5.0	-3%	236	1,379	43%	3.6%	20.5	1.08	69.8	0.176	0.088
عقار	▲	0.098	4.0	4%	199	2,065	11%	3.0%	13.0	0.72	22.8	0.114	0.068
العقارية	▼	0.060	-1.4	-2%	48	794	32%	0.0%	6.2	3.02	11.2	0.086	0.030
مزايا	▼	0.078	-0.5	-1%	128	1,648	10%	0.0%	24.1	0.91	41.7	0.094	0.056
تجارة	▲	0.115	15.0	15%	3,601	33,183	16%	4.3%	18.7	1.00	42.6	0.115	0.059
أركان	▲	0.307	2.0	1%	908	2,954	40%	3.6%	34.2	1.99	95.6	0.382	0.094
أرجان	▲	0.121	3.0	3%	2,163	17,966	104%	0.0%	NM	0.48	35.3	0.187	0.078
منشآت	▼	0.216	-1.0	0%	21	100	3%	2.3%	NM	1.67	69.6	0.256	0.159
م الاعمال	▼	0.099	-0.5	-1%	480	4,822	55%	0.0%	28.6	1.15	59.2	0.159	0.072
مينا	▼	0.119	-5.0	-4%	1,331	10,963	91%	0.0%	NM	1.27	22.6	0.139	0.094
مراكز	=	0.215	0.0	0%	253	1,172	246%	0.0%	10.8	1.48	29.8	2.660	0.136
مشاعر	=	0.114	0.0	0%	100	881	19%	4.3%	12.2	1.12	18.3	0.132	0.074
المساكن	=	0.055	0.0	0%	0	0	0%	0.0%	NM	-3.89	5.4	0.074	0.041

الاسم المختصر للشركة المدرجة		السعر إقفال (دك)	السعر التغير اليومي (فلس)	السعر التغير اليومي (%)	القيمة المتداولة (الف د.ك)	الكمية المتداولة (الف سهم)	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عائد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر للربحية	مضاعف السعر للقيمة الدفترية	القيمة السوقية (مليون دك)	إقفال خلال 52 اسبوع الأعلى	إقفال خلال 52 اسبوع الأدنى
وطني	▼	0.869	-9.0	-1.0%	6,730	7,714	6%	4.0%	13.9	1.75	7,977.3	1.063	0.854
خليج ب	▼	0.339	-1.0	0%	1,940	5,716	13%	2.7%	27.1	1.66	1,421.2	0.362	0.304
تجاري	▲	0.488	3.0	1%	27	55	0%	4.9%	8.8	1.36	1,069.3	0.700	0.451
اهلي	▼	0.282	-1.0	0%	803	2,826	7%	3.5%	12.4	1.14	775.1	0.301	0.264
الدولي	▼	0.273	-5.0	-2%	3,663	13,329	31%	2.7%	17.0	1.34	512.7	0.282	0.212
برقان	▼	0.204	-2.0	-1%	694	3,397	7%	2.9%	16.7	0.89	776.4	0.275	0.188
بيتك	▼	0.788	-2.0	0%	9,820	12,468	5%	3.0%	24.6	2.71	15,579.2	0.807	0.666
بنك بوبيان	▼	0.676	-7.0	-1%	1,364	2,013	3%	1.0%	31.7	3.30	3,190.4	0.697	0.606
بنك وربة	▼	0.295	-1.0	0%	1,255	4,246	14%	1.7%	28.1	1.68	1,393.3	0.306	0.209
البنوك				3.3%	26,295	51,764		2.9%	17.0	1.66	32,695		
سنرجي	=	0.126	0.0	0%	486	3,889	60%	0.0%	NM	2.69	25.2	0.143	0.050
بترولية	▼	0.630	-3.0	0%	11	18	1%	6.8%	11.2	0.98	113.9	0.834	0.534
نابسكو	=	1.565	0.0	0%	0	0	0%	5.9%	10.5	2.64	151.8	1.885	1.019
بيت الطاقة	▼	0.253	-6.0	-2%	17	68	49%	0.0%	26.2	3.96	11.5	0.323	0.186
آبار	▼	0.177	-2.0	-1%	78	437	5%	3.7%	11.8	0.57	44.9	0.235	0.136
ألفتاقا	=	0.270	0.0	0%	399	1,484	73%	1.1%	26.8	1.83	153.0	0.313	0.231
الطاقة				9.2%	991	5,896		4.8%	11.8	2.23	500		
سكب ك	▼	0.500	-2.0	0%	10	20	2%	1.0%	14.4	1.80	32.5	0.720	0.481
بوبيان ب	=	0.611	0.0	0%	58	95	13%	6.5%	17.9	1.29	326.8	0.709	0.545
الكوت	=	0.999	0.0	0%	0	0	0%	4.0%	14.6	2.62	100.8	2.145	0.702
مواد أساسية				-2.2%	68	115		4.0%	14.6	1.80	460		
الخصوصية	▲	0.176	1.0	1%	374	2,126	7%	1.6%	16.1	1.01	35.3	0.189	0.138
اسمنت	▼	0.436	-4.0	-1%	10	23	3%	1.6%	43.5	1.28	310.9	0.445	0.233
كابلات	▼	1.957	-5.0	0%	206	105	10%	3.5%	18.3	1.18	407.4	2.280	1.708
سفن	▲	0.900	8.0	1%	2,199	2,443	24%	2.8%	16.5	2.00	162.2	0.970	0.754
بورتلاند	▼	0.631	-2.0	0%	42	66	5%	6.3%	23.8	0.80	63.2	0.798	0.596
ورقية	▲	0.226	2.0	1%	45	196	4%	3.1%	31.5	1.23	22.4	0.427	0.159
معادن	▲	0.149	2.0	1%	516	3,459	60%	1.3%	NM	1.77	13.4	0.226	0.091
أسيكو	▼	0.450	-14.0	-3%	565	1,253	58%	0.0%	51.8	6.10	148.7	0.528	0.054
الوطنية للبناء	▼	0.247	-2.0	-1%	3	13	2%	4.0%	24.7	0.97	88.7	0.294	0.167
المعدات	=	0.272	0.0	0%	1,114	4,071	254%	0.0%	NM	8.30	21.8	0.380	0.084
إستهلاكية	=	0.103	0.0	0%	324	3,122	45%	0.0%	77.9	1.00	30.9	0.129	0.093
مخازن	▼	0.143	-2.0	-1%	455	3,176	17%	1.3%	NM	0.64	365.0	0.268	0.126
تنظيف	=	0.196	0.0	0%	1,892	9,640	363%	1.4%	18.2	1.33	49.0	0.198	0.048
المعامل	▼	0.321	-1.0	0%	9	30	2%	4.6%	9.5	1.13	43.9	0.370	0.294
هيومن سوفت	▼	2.415	-14.0	-1%	50	21	11%	11.3%	9.2	2.94	325.5	2.760	2.302
امتيازات	▼	0.419	-25.0	-6%	6	13	1%	0.0%	5.9	4.06	16.8	0.450	0.121
المشتركة	▼	0.975	-5.0	-1%	212	217	19%	3.1%	10.6	2.33	166.8	1.150	0.574
يوباك	▼	0.205	-14.0	-6%	2,246	9,668	8%	0.0%	NM	0.74	77.4	0.345	0.132
مبرد	▼	0.117	-2.0	-2%	71	610	27%	4.3%	13.1	0.92	19.2	0.135	0.089
المتكاملة	▼	0.410	-1.0	0%	938	2,289	47%	3.7%	18.8	1.62	103.7	0.625	0.377
قيوين ا	▲	0.135	8.0	6%	0	0	3%	4.5%	7.4	0.75	49.0	0.270	0.079
جي تي سي	▼	0.509	-6.0	-1%	87	172	11%	5.5%	10.2	1.28	76.4	0.539	0.364
صناعية				5.2%	11,365	42,714		3.6%	17.3	1.25	2,597		
مواشي	▼	0.096	-0.8	-1%	36	378	11%	0.0%	NM	1.21	20.0	0.155	0.082
ميزان	▲	1.322	26.0	2%	932	721	8%	3.4%	23.7	3.19	410.8	1.800	0.908
سلع الاستهلاكية				15.9%	968	1,098		3.4%	23.7	2.20	431		
التقدم	▼	0.580	-6.0	-1%	0	1	0%	1.8%	NM	1.97	104.4	0.935	0.426
ميدان	=	0.825	0.0	0%	0	0	0%	1.8%	25.2	1.87	167.1	0.910	0.548
رعاية صحية				1.2%	0	1		1.8%	25.2	1.92	271		

ملاحظة: مضاعف السعر للربحية محتسب على اساس الاسعار الحالية وصافي الارباح للعام 2025 . مضاعف السعر للقيمة الدفترية محتسب على اساس الأسعار الحالية وحقوق المساهمين كما في 31 ديسمبر 2025 . العائد الجاري للأسهم محتسب على أساس التوزيعات النقدية لعام 2025 والأسعار الحالية. الشركات التي تختلف في سنواتها المالية يتم التعامل معها بشكل منفصل لإجراء أية تعديلات ضرورية بعد إعلان آخر نتائج مالية. NA غير مطابق NM غير قابل للاحتساب

كامكو إنفست
خدمات استثمارية متكاملة
إدارة الأصول | الاستشارات المصرفية | الوساطة المالية
تطبيق كامكو إنفست
تجربتك الاستثمارية الرقمية
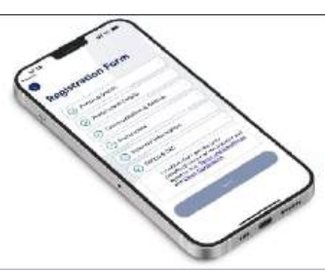

App Store
Google play
حمل التطبيق
وتمتع بمجموعة
من الحلول الاستثمارية

تقرير «كامكو» عن سوق المشاريع في الخليج

KAMCO INVEST

61.2 مليار حجم المشاريع والعقود خلال الربع الأول 2026

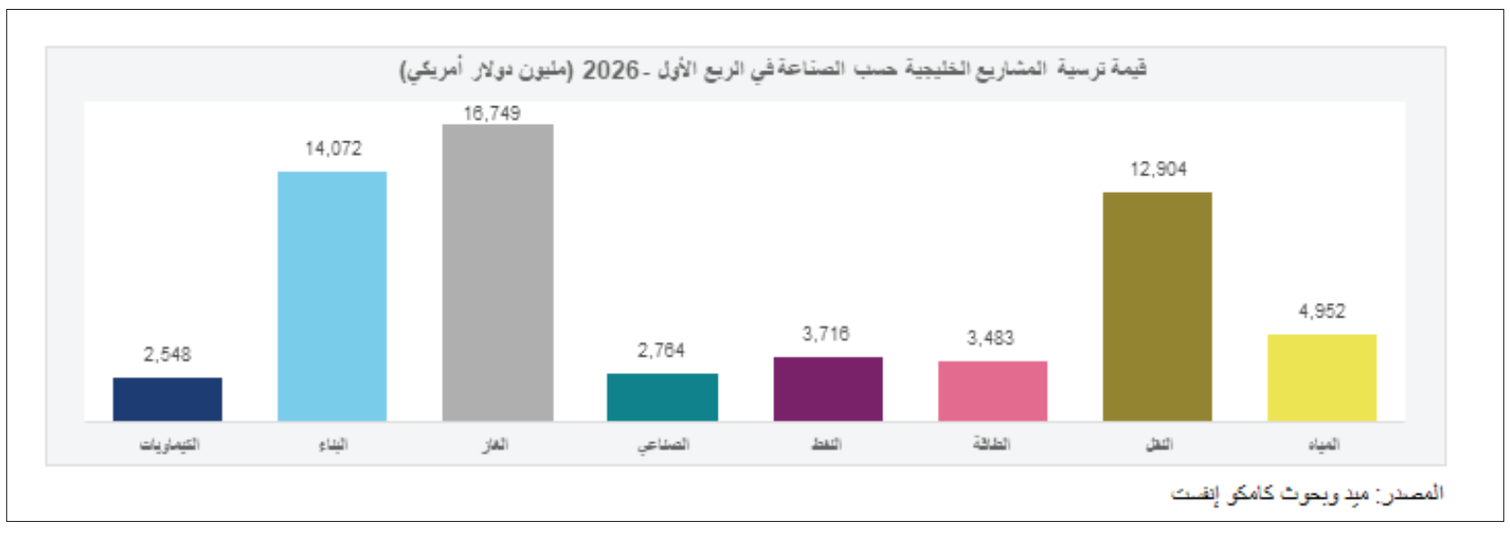

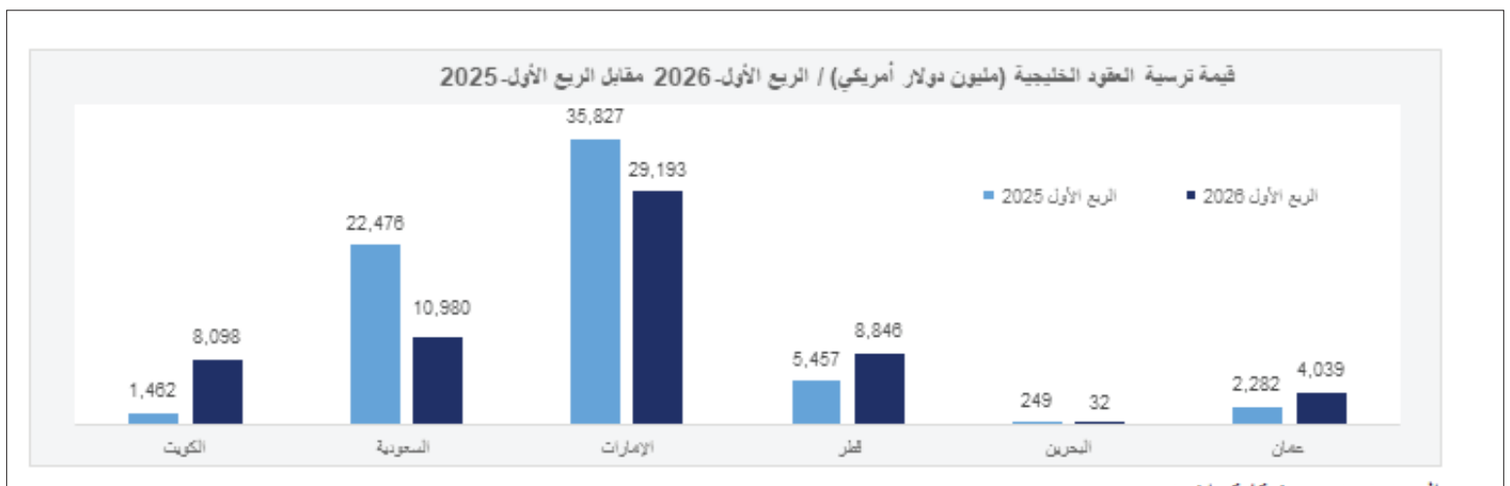

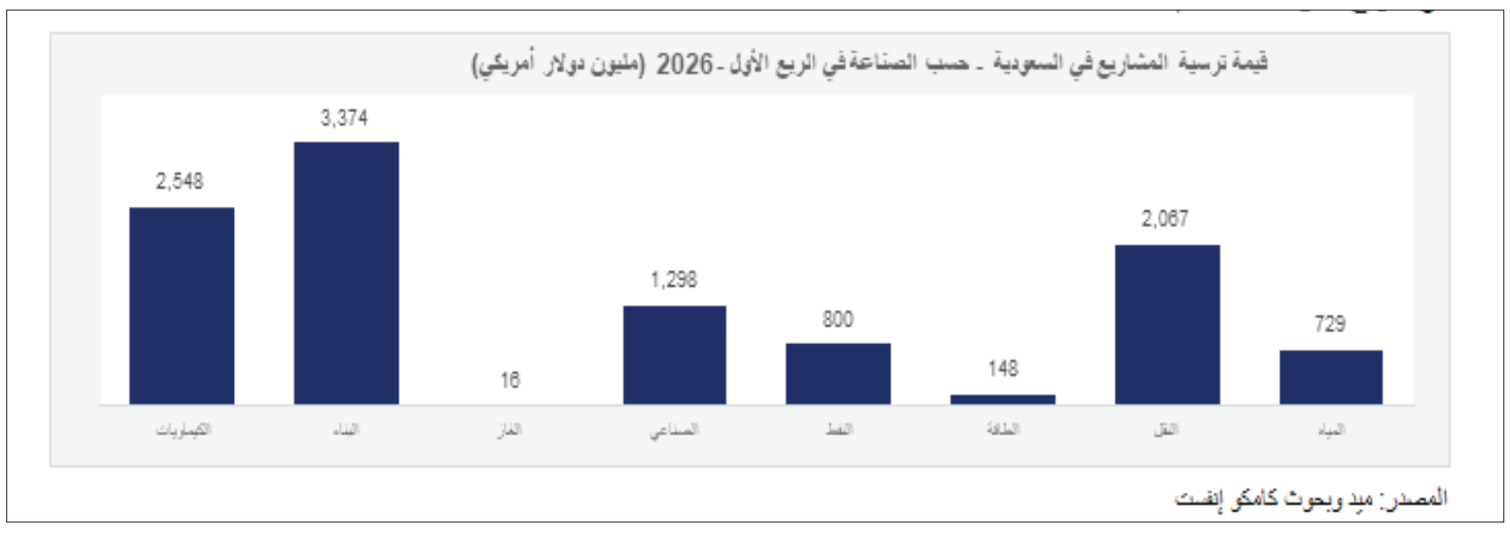

تباطأت وتيرة سوق المشاريع في الدول الخليجية خلال الربع الأول من العام 2026، إذ تأثر بشكل مباشر بحالة عدم الاستقرار التي سادت المنطقة. ووفقاً لبيانات مجلة ميد، انخفضت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في الدول الخليجية بنسبة 9.7 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 61.2 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2026، مقابل 67.8 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام من العام 2025. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى الانخفاض الحاد لقيمة العقود المسندة في كل من السعودية والإمارات، باعتبارهما أكبر سوقين للمشاريع في المنطقة. وفي المقابل، سجلت كل من الكويت وعمان وقطر نمواً في قيمة المشاريع المسندة خلال الفترة ذاتها.

ووفقاً لبيانات مجلة ميد، انخفض عدد العقود المسندة في الدول الخليجية من 84 عقداً في يناير 2026 و80 عقداً في فبراير 2026 إلى 25 عقداً فقط في مارس 2026. كما تراجعت القيمة الإجمالية للعقود المسندة بشكل مماثل، من 20.5 مليار دولار أمريكي و26.0 مليار دولار أمريكي في يناير وفبراير 2026 على التوالي، إلى 11.8 مليار دولار أمريكي فقط في مارس 2026. وقد بدأت تداعيات الحرب بالفعل في التأثير على مختلف جوانب الحياة والأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك اضطرابات سلاسل الإمداد نتيجة تعطل حركة الشحن عبر مضيق هرمز، إلى جانب انعكاس ذلك في تراجع المعنويات في بعض القطاعات الحيوية، مثل العقارات والسياحة.

بالإضافة إلى ذلك، تمثل صادرات الطاقة المصدر الرئيسي لإيرادات الدول الخليجية، ما يعني أن أي اضطرابات في إنتاج أو تصدير النفط والغاز سيكون لها تأثير سلبي ملموس على قدرة هذه الدول على تمويل المشاريع. وقد أدى بالفعل إغلاق مضيق هرمز والهجمات التي تعرضت لها البنية التحتية للطاقة إلى ارتفاع أسعار النفط بوتيرة حادة، إلى جانب توقف الإنتاج في عدد من المجمعات الهيدروكربونية. وشهدت عملية اسناد العقود في السعودية تراجعاً حاداً بنسبة 51.1 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 11 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2026، مقابل 22.5 مليار دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام 2025. وعلى النقيض من ذلك، قفزت قيمة المشاريع المسندة في الكويت بأكثر من خمسة أضعاف لتبلغ 8.1 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.5 مليار دولار أمريكي في الربع المماثل من العام السابق.

وفي الوقت ذاته، تراجعت وتيرة إسناد العقود في الإمارات بنسبة 18.5 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2026، لتسجل 29.2 مليار دولار أمريكي مقابل 35.8 مليار دولار أمريكي. وعلى صعيد التوقعات المستقبلية، يتوقع أن يتباطأ زخم نشاط سوق المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام 2026، متأثراً بالتداعيات المؤثرة سلباً على الاستقرار نتيجة للتوترات بين الولايات المتحدة وإيران، وانعكاساتها على كل من المنطقة والاقتصاد العالمي. ووفقاً لأحدث التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان "آفاق الاقتصاد الإقليمي"، تم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي للعام 2026 بمقدار 230 نقطة أساس لتصل إلى 2.0 في المائة، كما تم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 260 نقطة أساس لتبلغ 1.1 في المائة. هذا ومن المتوقع أن يكون للتباطؤ المتوقع في النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الخليجية تأثير سلبي على تمويل العقود الممنوحة خلال العام. في المقابل، من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي نموًا معتدلًا خلال العام المقبل، وبالتالي من المتوقع انتعاش في منح العقود في العام 2027.

السعودية

بلغت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في السعودية خلال الربع الأول من العام 2025 ثاني أدنى مستوياتها المسجلة خلال الواحد والعشرين ربعاً السابقة، إذ وصلت إلى 11 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل تراجعاً حاداً مقابل 22.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. وقد شهدت أنشطة ترسية العقود تراجعاً في أربعة من أصل ثماني قطاعات ضمن سوق المشاريع في المملكة خلال هذا الربع. وقاد هذا التراجع الواسع قطاع الإنشاءات، الذي سجل انخفاضاً بنسبة 64.4 في المائة لتبلغ قيمة العقود المسندة فيه 3.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 9.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025، يليه قطاع المياه الذي تراجعت فيه قيمة المشاريع المسندة من 5.1 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025 إلى 729 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026.

وبالمثل، سجل قطاعا الغاز والطاقة انخفاضاً ملحوظاً في قيمة العقود المسندة خلال هذا الربع، إذ بلغت 16 مليون دولار أمريكي و148 مليون دولار أمريكي، على التوالي. في المقابل، سجل قطاع الكيماويات في المملكة أكبر زيادة مطلقة في قيمة العقود المسندة، حيث انتقل من عدم تسجيل أي عقود في الربع الأول من العام 2025 إلى 2.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026.

أما قطاع النفط، الذي يعد من أبرز القطاعات الحيوية، فقد شهد ترسية مشاريع بقيمة تقارب 800 مليون دولار أمريكي فقط خلال هذا الربع، وذلك وفقاً لبيانات مجلة ميد. ويأتي تراجع قيمة العقود المسندة في السعودية خلال الربع الأول من العام 2026 امتداداً لحالة التباطؤ التي شهدها سوق المشاريع خلال العام 2025، والتي تعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض وتيرة ترسية المشاريع الكبرى (الجيجا) في المملكة. وخلال هذا الربع، تفاقم هذا التباطؤ نتيجة الضغوط الإضافية الناجمة عن الاضطرابات وعدم الاستقرار المستمر في المنطقة على خلفية الحرب بين الولايات المتحدة وإيران. وعلى الرغم من ذلك، ما تزال المملكة تحتفظ بأكبر سوق للمشاريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ تبلغ قيمة المشاريع قيد التنفيذ نحو 735.1 مليار دولار أمريكي. كما تصل قيمة المشاريع المخطط لها في السوق السعودي إلى نحو 999.3 مليار دولار أمريكي كما في أبريل 2026، يتجه منها 38 في المائة إلى قطاع الإنشاءات، و20 في المائة إلى قطاع الطاقة، و17 في المائة إلى قطاع النقل.

ومن أبرز العقود التي تم ترسيتها خلال الربع الأول من العام 2026، عقد بقيمة 850 مليون دولار أمريكي وقعته مؤسسة حديقة الملك سلمان مع تحالف تقوده شركة رتال للتطوير العمراني، ويتضمن تطوير منطقة حضرية متكاملة تضم أكثر من 600 وحدة سكنية، و140 غرفة فندقية، ومساحات مكتبية من الفئة الأولى بمساحة 50 ألف متر مربع، إلى جانب مجموعة من مرافق التجزئة والأغذية والمشروبات. كما شملت المشاريع البارزة عقداً بقيمة 500 مليون دولار أمريكي منحته شركة أرامكو السعودية لشركة "سايبم" الإيطالية، لتنفيذ أعمال الهندسة والتوريد والإنشاء والتركيب ضمن مشروع تطوير حقل السفانية البحري للنفط والغاز.

الإمارات

انخفضت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في الإمارات بنسبة 18.5 في المائة على أساس سنوي (حوالي 6.6 مليار دولار أمريكي) لتصل إلى 29.2 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2026، مقابل 35.8 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025، وذلك وفقاً لبيانات مجلة ميد. وجاء هذا التراجع مدفوعاً بانخفاض قيمة المشاريع المسندة على أساس سنوي واسع النطاق شمل 6 من أصل 8 قطاعات خلال هذا الربع، بقيادة قطاع الطاقة الذي سجل تراجعاً حاداً بنسبة 95.8 في المائة (بما يعادل 7.6 مليار دولار أمريكي)، ليصل إلى 333 مليون دولار أمريكي مقابل 8.0 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. لا أنه على الرغم من هذا التراجع، استعادت سوق المشاريع في الإمارات مركزها الريادي كأكبر سوق للمشاريع على مستوى الدول الخليجية خلال الربع الأول من العام 2026، متجاوزة السعودية، وإن تراجعت حصتها من إجمالي مشاريع الدول الخليجية من 52.9 في المائة في الربع الأول من العام 2025 إلى 47.7 في المائة في الربع الأول من العام 2026. وفي هذا السياق، وعلى الرغم من انخفاض إجمالي قيمة المشاريع المسندة خلال هذا الربع، إلا أن قطاعي الغاز والنقل سجلا أداءً قوياً، إذ شهدا زيادات ملحوظة في قيمة العقود المسندة. ويعكس ذلك استمرار الزخم الإيجابي في سوق المشاريع الإماراتي، الذي يشهد توسعاً قوياً.

ووفقاً للبيانات الصادرة عن مجلة ميد، تبلغ قيمة المشاريع المخطط تنفيذها في الإمارات نحو 550 مليار دولار أمريكي (متوقعة خلال الفترة القادمة)، يخصص منها 57.1 في المائة لقطاع الإنشاءات، تليها نسبة 11.5 في المائة لقطاع النقل. وتدعم المشاريع الممولة حكومياً هذا النمو، ومن أبرزها توسعة شبكة الركاب التابعة لمشروع قطارات الاتحاد، التي من المتوقع أن تبدأ في العام 2026، حيث يتوقع أن تستغرق الرحلة المباشرة بين أبوظبي ودبي نحو 50 دقيقة. وعلى مستوى الأداء القطاعي خلال هذا الربع، استحوذ قطاع النقل على الحصة الأكبر من المشاريع المسندة في الإمارات، بنسبة 34.4 في المائة من إجمالي المشاريع، وبقيمة بلغت 10.1 مليار دولار أمريكي مقابل 3.0 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. كما سجل قطاع الغاز ثاني أعلى قيمة للعقود المسندة، بقيمة بلغت 8.5 مليار دولار أمريكي مقابل 2.9

الكويت حققت نموا قويا بلغ 5.5 أضعاف بأعلى معدل على مستوى الخليج

11 مليار دورلار القيمة الإجمالية للعقود المسندة في السعودية في 3 أشهر

مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. في المقابل، تراجعت قيمة العقود المسندة في قطاع الإنشاءات بنسبة 39.9 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 7.0 مليار دولار أمريكي، مقابل 11.7 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. وما يزال سوق العقارات في دبي يمثل أبرز المحركات الرئيسية للنشاط، مع تحوله مؤخراً من وتيرة النمو السريع إلى نمو أكثر استقراراً.

ومن أبرز المشاريع التي تمت ترسيتها خلال هذا الربع، عقد بقيمة 544 مليون دولار أمريكي منحته شركة دبي الجنوب للعقارات لتطوير عدة مراحل من مشروع "حياة من دبي الجنوب"، وهو مجمع سكني متكامل يمتد على مساحة 10 مليون قدم مربع، وتم إسناده لشركة محمد عبدالمحسن الخرافي وأولاده. ويشمل المشروع نحو 2,500 وحدة سكنية متنوعة بين منازل تاون هاوس، وفلل شبه منفصلة ومستقلة، وقصور، وشقق، وشقق فندقية، بتصاميم تتراوح بين غرفة واحدة وخمس غرف. كما تم خلال هذا الربع ترسية عقد بارز آخر بقيمة 545 مليون دولار أمريكي لتطوير أكثر من 2,210 وحدة سكنية ضمن مشروع الجادة في الشارقة.

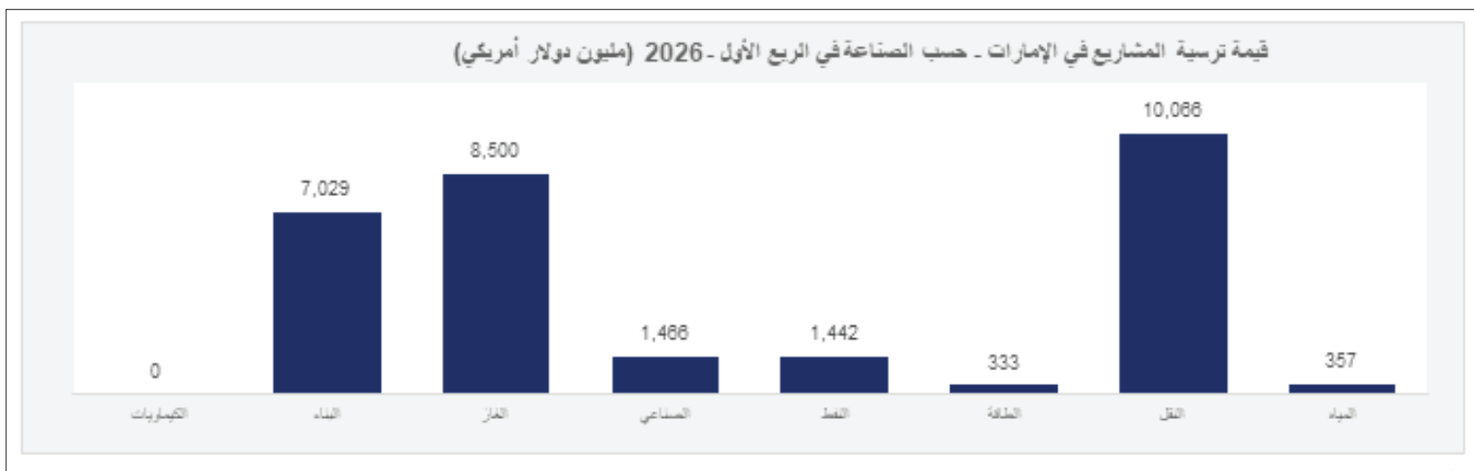

قطر

سجلت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في قطر نمواً قوياً بنسبة 62.1 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 8.8 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2026، مقابل 5.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025، وذلك وفقاً لبيانات مجلة ميد. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى الارتفاع الحاد لقيمة المشاريع ضمن قطاع الغاز، الذي سجل نمواً يقارب الضعف ليصل إلى 8.2 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026، مقابل 4.3 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام السابق. واستحوذ قطاع الغاز على أكثر من 93 في المائة من إجمالي قيمة العقود المسندة في الدولة خلال هذا الربع، ويعزى ذلك إلى استثمارات حديثة بقيمة تقارب 8 مليار دولار أمريكي لتطوير خطي معالجة جديدين للغاز الطبيعي المسال بطاقة إجمالية تبلغ 16 مليون طن سنوياً. في المقابل، شهد قطاع الإنشاءات في قطر تراجعاً هامشياً بنسبة 2.2 في المائة على أساس سنوي، لتبلغ قيمة العقود المسندة فيه نحو 610 مليون دولار أمريكي، مقابل 624 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025.

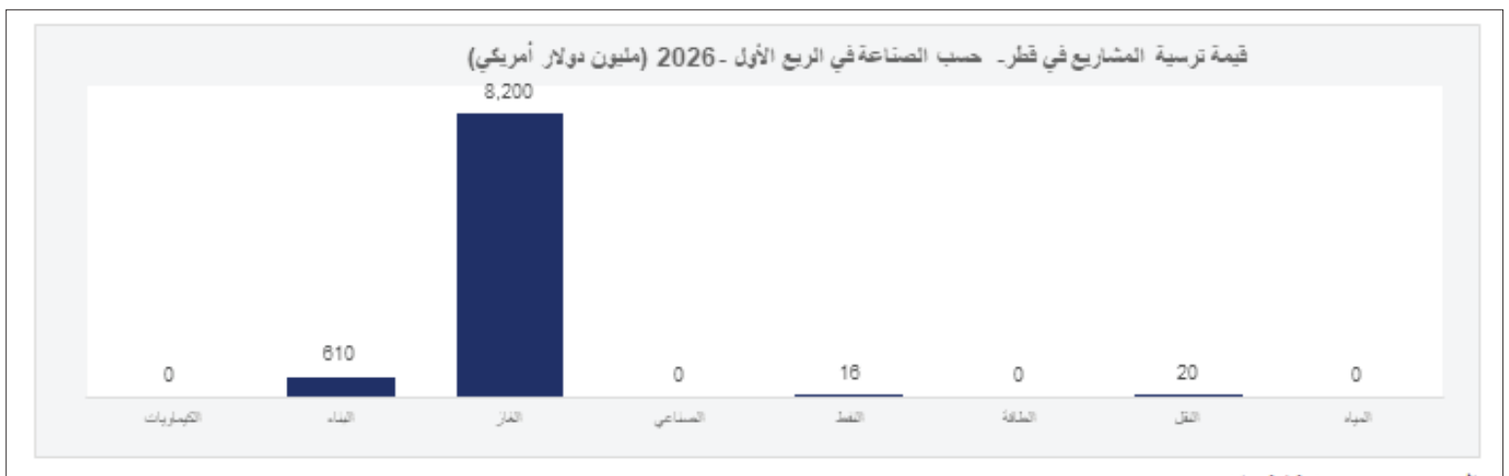

الكويت

بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في الكويت خلال الربع الأول من العام 2026 أعلى مستوياتها على أساس ربع سنوي منذ أكثر من 21 فترة ربع سنوية (منذ الربع الأول من العام 2021)، إذ ارتفعت إلى 8.1 مليار دولار أمريكي مقابل 1.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. وسجلت الكويت نمواً قوياً على أساس سنوي بلغ 5.5 أضعاف في قيمة العقود المسندة خلال هذا الربع، وهو أعلى معدل نمو على أساس سنوي على مستوى الدول الخليجية خلال هذه الفترة. وجاء هذا الأداء مدفوعاً بصفة رئيسية بالمشاريع المتوافقة مع أجندة التنويع الاقتصادي للحكومة الكويتية ضمن إطار رؤية الكويت 2035، والتي شكلت ركيزة جوهرية لنمو سوق المشاريع في الدولة. وإلى جانب ذلك، واصلت الكويت تنفيذ عدد من المبادرات الهادفة إلى تحديث القطاعات الحيوية، لا سيما قطاع الطاقة (خاصة النفط والغاز)، إضافة إلى قطاعي الكهرباء والنقل خلال هذا الربع.

واستحوذ قطاع المياه على أكثر من 45 في المائة من إجمالي قيمة المشاريع المسندة في الكويت خلال هذا الربع (3.7 مليار دولار أمريكي). وتبعه قطاع الإنشاءات 2.6 مليار دولار أمريكي، مقابل 147 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025 والنفط، الذي سجل قفزة هائلة تجاوزت 36 ضعفاً على أساس سنوي، ليصل إلى 1.5 مليار دولار أمريكي مقابل 41 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. ووفقاً لبيانات مجلة ميد، تبلغ قيمة المشاريع قيد الإعداد نحو 128.8 مليار دولار أمريكي، منها 34.4 في المائة في مرحلة الدراسة، و29.6 في المائة في مرحلة التصميم، و11.5 في المائة في مرحلة تقييم العطاءات. وعلى صعيد توزيع المشاريع المستقبلية، يستحوذ قطاع الإنشاءات (28.4 في المائة) وقطاع الكهرباء (27.7 في المائة) على النصيب الأكبر من إجمالي قيمة المشاريع قيد الإعداد.

ومن أبرز المشاريع التي تمت ترسيتها خلال هذا الربع، مشروع تطوير محطة كبد الشمالية لمعالجة مياه الصرف الصحي، بميزانية تبلغ 3.2 مليار دولار أمريكي، حيث من المتوقع أن تصل الطاقة التشغيلية للمشروع إلى نحو مليون متر مكعب يومياً باستخدام تقنيات متقدمة. ويشمل نطاق المشروع أعمال التصميم والإنشاء والتشغيل والصيانة لمدة عشر سنوات، إضافة إلى تطوير المحطة القائمة وإنشاء وحدتين جديدتين لمعالجة مياه الصرف. كما شهد الربع الأول من العام 2026 ترسية عقد آخر بقيمة 320 مليون دولار أمريكي لإنشاء خطوط أنابيب النفط الخام والأعمال المرتبطة بها في جنوب الكويت، بما في ذلك توريد مواد البناء وتنفيذ خطوط التدفق للآبار الإنتاجية وآبار الحقن وآبار التخلص.

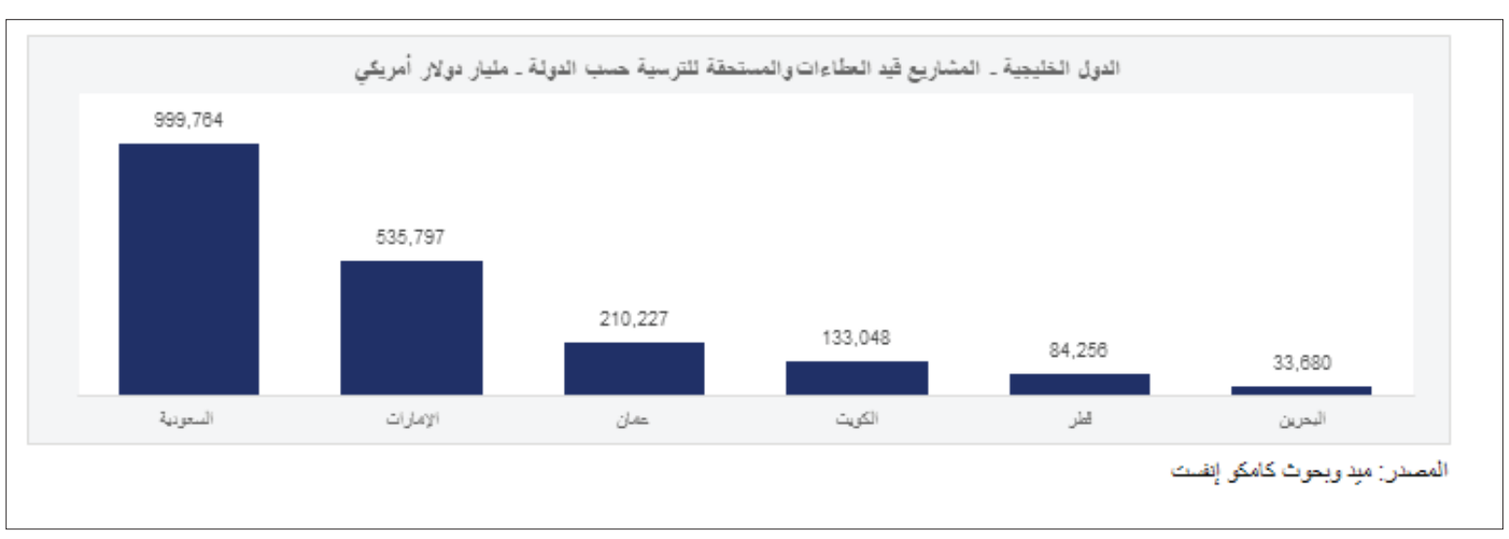

من المتوقع أن تؤثر الحرب في منطقة الخليج العربي سلباً على التوقعات القوية لسوق المشاريع خلال العام 2026. وحتى الآن، أعلنت ثلاث دول (الكويت وقطر والبحرين) حالة القوة القاهرة على عدد من منشآت إنتاج وتصدير الطاقة، في حين قامت دول أخرى في المنطقة بخفض مستويات إنتاجها. ومن المرجح أن يؤدي هذا الاضطراب الكبير إلى تقليص قدرة الدول الخليجية على تمويل المشاريع خلال العام الحالي. إلا انه وفقاً لمجلة ميد، تبلغ القيمة الإجمالية للمشاريع المستقبلية في الدول الخليجية حالياً نحو 2.0 تريليون دولار أمريكي، تستحوذ السعودية على ما يقارب 50 في المائة منها، تليها الإمارات بنسبة 27.5 في المائة. وعلى المستوى القطاعي، يتوقع أن يستحوذ قطاع الإنشاءات على الحصة الأكبر من المشاريع المستقبلية (39.7 في المائة)، يليه قطاع النقل بنسبة 16.3 في المائة، ثم قطاع الكهرباء بنسبة 15.7 في المائة. أما من حيث مراحل تطور المشاريع، فإن غالبية المشاريع المستقبلية في الدول الخليجية تقع حالياً في مرحلة التصميم، بقيمة إجمالية تبلغ 841.5 مليار دولار أمريكي، تليها مرحلة الدراسة بقيمة 554.1 مليار دولار أمريكي، ثم مرحلة تقييم العطاءات بقيمة 220.4 مليار دولار أمريكي.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 644 • الأربعاء 12 من ذى القعدة 1447 • 29 أبريل 2026 م
aleqtisadyah.com

على هامش مؤتمر المحللين للثلاثة أشهر الأولى من عام 2026

الصقر: نتائج «الوطني» في الربع الأول تعكس فعالية استراتيجية التنويع في الحد من تأثير التوترات الجيوسياسية

«الوطني» يواصل ترسيخ مكانته كشريك رئيسي في برامج الحكومة للإصلاح وتطوير البنية التحتية

دور محوري تلعبه «الوطني للثروات» في توسيع نطاق الخدمات الاستشارية والاستثمارية

مساهمة فاعلة لبنك بوبيان في تعزيز موقع المجموعة داخل السوق المحلي

1.20% العائد على متوسط الأصول و12.2% العائد على متوسط حقوق الملكية

حققنا 61% من هدفنا للوصول بالأصول المستدامة إلى 10 مليارات دولار أمريكي بحلول 2030

أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، عصام الصقر، أن النتائج المالية التي حققها البنك خلال الربع الأول من عام 2026 تعكس بوضوح فعالية استراتيجية التنويع المتبعة على مستوى أنشطة المجموعة ومواقعها المختلفة، والتي ساهمت في الحد من تأثير التوترات الجيوسياسية الأخيرة على أدائها.

وذكر الصقر على هامش مؤتمر المحللين لنتائج الربع الأول من عام 2026، أن "الوطني" حقق صافي أرباح بلغ 135.5 مليون دينار كويتي خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في 31 مارس 2026، مقارنة بصافي أرباحه خلال الربع الأول من عام 2025 التي بلغت 134.1 مليون دينار كويتي، وبنسبة نمو بلغت 1% على أساس سنوي.

وأضاف أن صافي الإيرادات التشغيلية ارتفع بنسبة 6.6% على أساس سنوي ليصل إلى 331.2 مليون دينار كويتي، فيما حافظت المؤشرات الرئيسية على قوتها، حيث بلغ العائد على متوسط الموجودات 1.20%، ووصل العائد على متوسط حقوق المساهمين إلى 12.2%.

وأفاد الصقر بأن المجموعة تواصل السير وفق مسارها الاستراتيجي المحدد، مع تركيز واضح على الابتكار والخدمات المصرفية الرقمية، من خلال تطوير المنصات الرقمية، وتعزيز قدرات الخدمات عبر الموبايل، وتوسيع نطاق الحلول المقدمة، بما يسهم في تعميق تفاعل العملاء وترسيخ علاقات قوية مع شريحة متنامية تعتمد بشكل متزايد على القنوات الرقمية.

وقال الصقر: "يؤكد بنك الكويت الوطني، انطلاقًا من هذا الزخم، ثقته بقدرته على الحفاظ على ريادته في السوق المحلي، بدعم من متانة الأسس المالية ومرونة النموذج التشغيلي للمجموعة، كما تواصل العلاقات القوية التي تربط البنك بعملائه ترسيخ مكانته كشريك رئيسي في تنفيذ برامج الحكومة لتطوير البنية التحتية ودفع أجندة الإصلاحات".

وأكد أن المجموعة ستواصل إعطاء الأولوية للتنويع باعتباره من الركائز الجوهرية ضمن استراتيجيتها، من خلال الاستفادة من حضورها الإقليمي والدولي لتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتوطيد علاقاتها مع العملاء، وترسيخ مكانتها في مختلف الأسواق.

وأوضح الصقر أن "الوطني للثروات" - ذراع إدارة الثروات للمجموعة - تواصل لعب دور محوري في توسيع نطاق خدمات المجموعة، عبر تقديم باقة متكاملة من الحلول الاستشارية والاستثمارية، في حين يظل بنك بوبيان - ذراع المجموعة للخدمات المصرفية الإسلامية - أحد أكبر قطاعات الأعمال الرئيسية المساهمة في أداء المجموعة، بما يعزز حضورها في السوق المحلي.

وعلى صعيد الاستدامة، شدد الصقر على التزام بنك الكويت الوطني بتعزيز أجندته في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، مشيرًا إلى أن البنك نجح في تجاوز مستهدفاته التشغيلية لخفض الانبعاثات خلال عام 2025 قبل الموعد المحدد، إضافة إلى تحقيقه 61% من هدفه للوصول إلى أصول مستدامة بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2030.

وأشار إلى أن هذه الإنجازات، إلى جانب التحسن الملحوظ في تقييمات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، تساهم في ترسيخ مكانة "الوطني" ضمن أبرز البنوك الرائدة في المنطقة.

انعكاسات الحرب

وقال الصقر إن الربع الأول من عام 2026 شهد اندلاع حرب في منطقة الشرق الأوسط، ضمن أحد أكثر السيناريوهات الجيوسياسية حدة، وهو ما كان البنك قد ناقشه سابقًا وسعى إلى استشراف تداعياته المحتملة، موضحاً أن نتائج هذه الحرب تحمل انعكاسات سلبية ممتدة لا تقتصر على المنطقة فحسب، بل تمتد لتطال الاقتصاد العالمي، في ظل استمرار التوترات التي تتسبب في اضطراب سلاسل التجارة وإمدادات الطاقة.

الاقتصاد الكويتي والخليجي

وبالنسبة للاقتصاد الكويتي، أشار الصقر إلى أن النشاط الاقتصادي في الكويت أظهر زخمًا قويًا في بداية العام 2026 قبل تصاعد حدة النزاع في المنطقة، إلا أن تداعيات الحرب من المتوقع أن تلقي بظلالها على آفاق النمو بصفة عامة، سواء في القطاع النفطي أو غير النفطي.

وأوضح أنه، واستنادًا إلى الأداء القوي الذي شهده شهرا يناير وفبراير، بلغت قيمة المشاريع التنموية المسندة خلال الربع الأول من عام 2026 نحو 1.8 مليار دينار كويتي، ما يعكس التزام الحكومة بمواصلة تنفيذ وتطوير مشاريع البنية التحتية الكبرى.

وأكد الصقر أن آفاق نشاط سوق المشاريع خلال الفترة المتبقية من العام ما تزال رهينة بالتطورات الجيوسياسية، إلى جانب التحديات المرتبطة بتوافر المواد والعمالة، في حين يظل تأكيد الحكومة على توجيه الجهات المعنية وتسريع وتيرة التنفيذ من أبرز العوامل الداعمة لسيناريو أكثر إيجابية.

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، ذكر الصقر أن المنطقة، بوصفها الأكثر تأثرًا بشكل مباشر بالتطورات الجيوسياسية الأخيرة، شهدت تباطؤًا في وتيرة النشاط الاقتصادي، فيما لا تزال حالة عدم اليقين تلقي بظلالها على الآفاق قصيرة الأجل، مبيناً في الوقت ذاته أنه على المدى الأطول، فإن الملاءة المالية القوية لدول المنطقة من شأنها دعم تعافٍ سريع نسبيًا عقب انتهاء الحرب.

استمرارية العمليات

من جانبه، قال المدير المالي لمجموعة بنك الكويت الوطني، سوجيت رونغي: «يعكس أداء المجموعة

رونغي: أداء المجموعة خلال الربع الأول يعكس قدرتها على التكيف لضمان استمرارية العمليات حتى في أكثر الظروف تقلباً

6.6% نمو صافي الإيرادات التشغيلية على أساس سنوي مدعوماً بالزخم القوي للأعمال الأساسية وكفاءة توظيف الميزانية العمومية

42% حصة الخدمات المصرفية الدولية والإسلامية من إجمالي أرباح المجموعة ما يعكس قوة ركائز التنويع

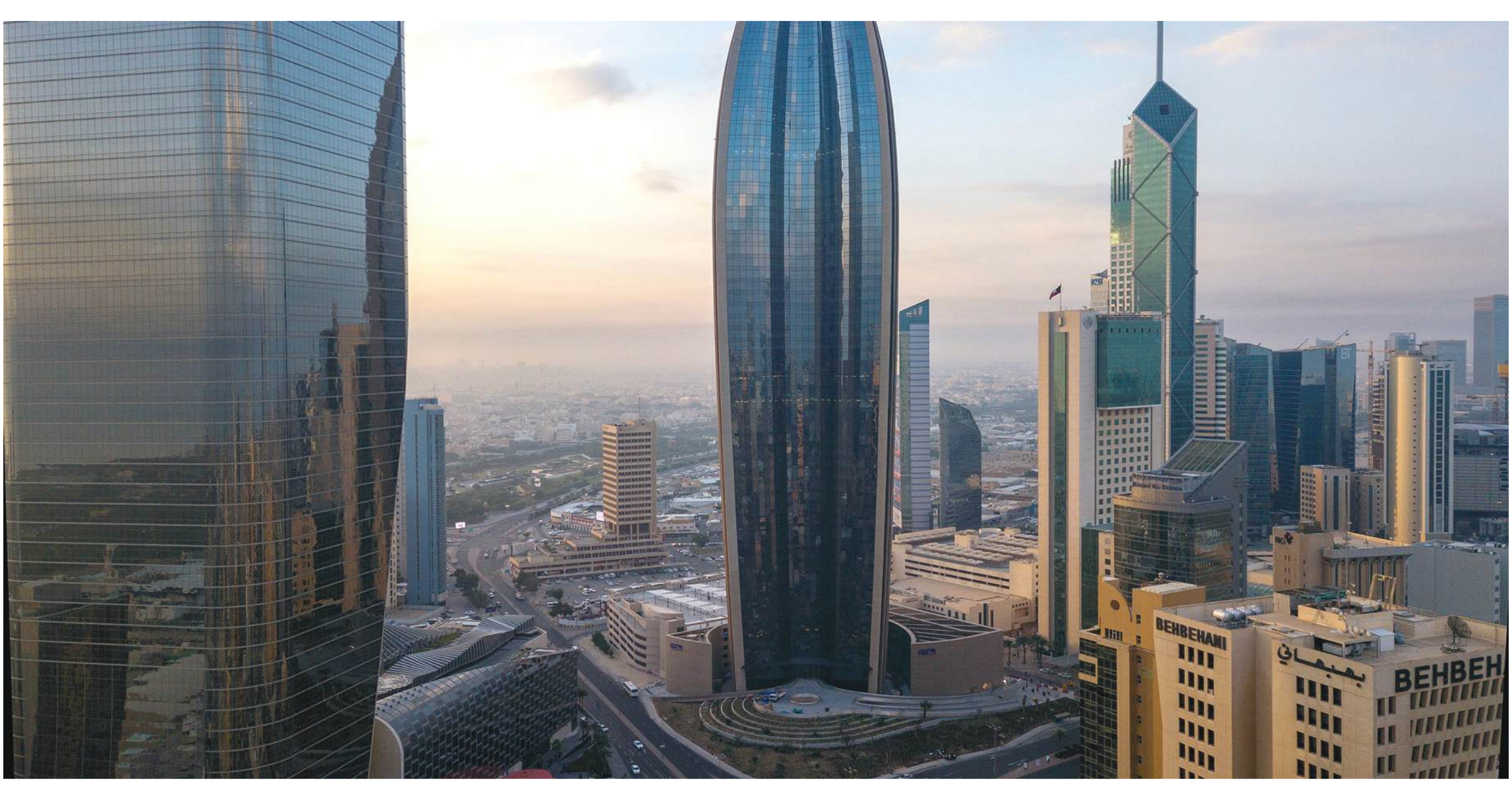

خلال الربع الأول من عام 2026 مرونة نموذج أعمالها وقدرتها العالية على التكيف، وضمان استمرارية العمليات دون انقطاع، حتى في ظل أكثر الظروف تحدياً وتقلباً».

وأوضح رونغي أن بداية عام 2026 اتسمت بزخم إيجابي في بيئة الأعمال، مدعوماً بتوقعات قوية لنمو الأنشطة الاقتصادية سواء في الكويت أو على مستوى الأسواق الدولية، إلا أن هذا الزخم سرعان ما تأثر بالتصعيد المفاجئ والحاد في التوترات الجيوسياسية منذ شهر مارس، ما أدى إلى اضطراب البيئة التشغيلية الإقليمية، إلى جانب امتداد هذه الانعكاسات لتطال الاقتصاد العالمي.

وأشار إلى أن هذه التطورات ساهمت في تعميق حالة عدم اليقين على صعيد الاقتصاد الكلي، في ظل عدم اتضاح الصورة الكاملة لتداعيات الأزمة الراهنة، مؤكداً أنه رغم هذه التحديات غير المتوقعة، واصلت مجموعة بنك الكويت الوطني إظهار قوة تشغيلية ومالية واضحة، مستندة إلى نموذج أعمالها المتنوع بشكل جيد، وانتشارها الجغرافي المتوازن، وتنوع مصادر الدخل.

تحسن الأداء التشغيلي

وأوضح رونغي أن صافي الأرباح الذي حققته المجموعة خلال الربع الأول من عام 2026 يعكس زيادة سنوية قدرها 1.4 مليون دينار كويتي، كما أنه تجاوز صافي الربح المسجل في الربع السابق بمقدار27.2 مليون دينار كويتي، مدعومًا بتحسن الأداء التشغيلي وانخفاض صافي مخصصات خسائر الائتمان، إلى جانب تراجع مخصصات خسائر انخفاض القيمة.

وعزا رونغي ارتفاع صافي الإيرادات التشغيلية خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 6.6% على أساس سنوي، إلى الزخم القوي للأعمال الأساسية، وكفاءة توظيف الميزانية العمومية، ونمو كل من صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد، مبيناً أن هيكل الإيرادات يعكس استمرار التوازن بين هذين المكونين، حيث ساهمت إيرادات غير الفوائد بنسبة 25% من إجمالي الإيرادات التشغيلية.

ولفت رونغي إلى أن قطاعي الخدمات المصرفية الدولية والخدمات المصرفية الإسلامية، واللذان يعدان ركيزتان أساسيتان لتنويع أعمال مجموعة بنك الكويت الوطني، أسهما مجتمعين بما نسبته 42% من إجمالي أرباح المجموعة خلال الربع الأول من عام 2026.

وفيما يتعلق بإدارة المخاطر، أفاد رونغي بأن تكلفة المخاطر بلغت 18 نقطة أساس خلال الربع الأول من عام 2026، مقارنة بـ 40 نقطة أساس في الربع الأول من عام 2025، وذلك نتيجة لاسترداد ديون سبق تكوين مخصصات كاملة لها، مضيفاً أن الميزانية العمومية للمجموعة ما تزال تتمتع بمتانة واضحة، مدعومة باستقرار جودة الأصول، إلى جانب قاعدة رأسمالية قوية وقدرة عالية على تحقيق أرباح تشغيلية، ما يوفر مرونة كبيرة في استيعاب أي خسائر ائتمان محتملة.

الموجودات والقروض

وعلى صعيد الميزانية العمومية، قال رونغي: «بلغ إجمالي الموجودات 46.1 مليار دينار كويتي كما في مارس 2026، محققًا نموًا سنويًا بنسبة 10.7%، كما بلغت القروض والسلفيات الإجمالية 27.3 مليون دينار كويتي بنمو بلغ 10.9% على أساس سنوي، رغم الظروف الجيوسياسية المعاكسة".

وأشار إلى أن موجودات البنك تتميز بتنوع جيد بين الأنشطة داخل الكويت والفروع الخارجية، وكذلك بين الأنشطة المصرفية التقليدية والإسلامية، مضيفاً أن محفظة القروض تتسم بتوزيع قطاعي متوازن، حيث تمثل القروض الشخصية 28% من إجمالي المحفظة، وهي في معظمها قروض مدعومة برواتب موظفي القطاع الحكومي وتتميز بانخفاض معدلات التعثر.

وفيما يتعلق بالسيولة ورأس المال، أكد رونغي أن البنك يواصل الحفاظ على مستويات تفوق متطلبات بازل 3، حيث بلغت نسبة تغطية السيولة 161%، ونسبة صافي التمويل المستقر 106%، فيما بلغ معدل كفاية رأس المال 16.4%، بما يتجاوز المتطلبات الرقابية.

وأشاد رونغي باتخاذ بنك الكويت المركزي مجموعة من الإجراءات التحفيزية الداعمة للقطاع المصرفي الكويتي خلال الفترة الأخيرة، مبيناً أن "الوطني" يتطلع إلى قيام الحكومة أو بنك الكويت المركزي بإصدار مزيد من أدوات الدين، بما يتيح له توظيف مستويات السيولة المتاحة في أصول مدرّة للفوائد خلال الأشهر المقبلة.

وختم رونغي حديثه قائلاً إن بنك الكويت الوطني يحتفظ بنظرة تتسم بالتفاؤل الحذر تجاه تحسن تدريجي في بيئة الأعمال خلال عام 2026، مشيرًا إلى أن توقعات نمو القروض للعام الحالي جرى تعديلها لتكون ضمن نطاق متوسط إلى مرتفع في خانة الآحاد، مع بقاء تكلفة المخاطر قريبة من مستوياتها الطبيعية على المدى المتوسط، رغم التحديات القائمة.

تحت مظلة جامعة الاشتمال والتنوع والإنصاف (IDEU) التابعة لمجموعة زين

زين تطلق «الأكاديمية التنظيمية» بالشراكة مع GSMA Advance

الأكاديمية ستقدم مسارا للاعتماد المهني وسترسي معيارا جديدا للتميز في العلاقات التنظيمية والامتثال والحوكمة

شراكة استراتيجية مع مؤسسة GSMA Advance الذراع التعليمي والتدريبي لاتحاد الـGSMA

أبرمت مجموعة زين شراكة استراتيجية في مجالات تعزيز التميز في الكفاءات البشرية مع مؤسسة GSMA Advance الذراع التعليمي والتدريبي لاتحاد الـGSMA ، لإطلاق «الأكاديمية التنظيمية».

وذكرت زين الشركة الرائدة في الابتكارات التكنولوجية في أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا أن هذا التعاون - الذي يأتي تحت مظلة جامعة الاشتمال والتنوع والإنصاف (IDEU) التابعة للمجموعة - يهدف إلى تقديم برامج تدريب معتمدة مع مؤسسة GSMA Advance لبناء خبرات عالمية المستوى للفرق التنظيمية في عملياتها، وتمكينها من استشراف التغيير، والتفاعل مع الجهات التنظيمية، والمساهمة في تشكيل مستقبل صناعو تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

وأفادت المجموعة أن الأكاديمية الجديدة ستتيح للفرق المسؤولة عن العمليات التنظيمية والقانونية والامتثال الوصول إلى برامج الاعتماد المعترف به عالمياً من GSMA Advance ، والتي تعتمد على منهجية تدريبية متكاملة تشمل وحدات تعليمية إلكترونية ذاتية، ندوات يقودها خبراء، تطبيقات عملية، إلى جانب محتوى إقليمي مخصص يتناول قضايا محورية مثل إدارة الطيف، تطورات شبكات الجيل الخامس، إنترنت الأشياء، خصوصية الهاتف، الأمن السيبراني، سياسات المنافسة، والتكنولوجيا المالية في العصر الرقمي، وغيرها.

الجدير بالذكر أن مؤسسة GSMA Advance تهدف إلى تطوير مهارات الكوادر في قطاع الاتصالات المتنقلة من خلال دورات معتمدة دوليا، توفر برامج في 5G، الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، والأمن السيبراني، وتعرف أيضا باسم «قسم التعلم والمهارات في GSMA"، وتعتبر شريكا استراتيجيا للعديد من المؤسسات لبناء قوى عاملة جاهزة للمستقبل.

وبينت زين أن الأكاديمية التي تعتبر جزءا من مبادرة جامعتها IDEU ستسهم الأكاديمية في دعم أولويات أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في تعزيز الحوكمة، وتوحيد التوجهات التنظيمية في الأسواق المختلفة، وبناء منظومة مستدامة لتطوير الكفاءات، وترسيخ مكانة قادة التنظيم والسياسات كقادة فكر على مستوى القطاع.

وأضافت أن هذه الخطوة ستساعد على تمكين فرق زين من التعامل بكفاءة مع البيئات التنظيمية المعقدة التي تشكلها تقنيات الجيل الخامس، الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، إنترنت الأشياء، ونماذج الأعمال المعتمدة على البيانات، بما يضمن امتثالا قويا، ودورا فاعلا في رسم السياسات، ومساهمات مؤثرة في المنظومات الرقمية.

وقال الرئيس التنفيذي للشؤون التنظيمية في مجموعة زين الدكتور أندرو أرووجولو «يشهد المشهد التنظيمي تعقيدا متزايدا وأهمية استراتيجية أكبر، مدفوعا بتقنيات الذكاء الاصطناعي، والجيل الخامس، وتقنيات الأقمار الصناعية، ومن خلال برنامج الأكاديمية التنظيمية، فإننا لا نعمل فقط على بناء المعرفة، بل نبني القدرة على التأثير أيضا».

وتابع قائلا " نعمل في زين على تجهيز فرقنا لاستشراف التغيير، والتفاعل مع الجهات التنظيمية، والمساهمة الفاعلة في تشكيل مستقبل صناعتنا، ومن خلال شراكتنا مع GSMA Advance، نضمن أن تكون فرقنا مستعدة للتغيير".

وأفاد بقوله «تشكل أكاديمية زين التنظيمية امتدادا لاستثماراتنا التي تضع الموظف في صميم الأولويات، ضمن مجال مهني عالي التخصص يزداد مركزية لأمن واستدامة مستقبل قطاع الاتصالات، ومع تطور بيئات العمل، تعزز هذه المبادرة التعليمية الحوكمة، وتوحيد الرؤى، وتحقيق النمو المستدام، من خلال تزويد فرق المجموعة بخبرات عالمية، ورؤى تنظيمية عملية».

من جانبه، قال رئيس مؤسسة GSMA Advance الدكتور درو ماكفارلين «يسعدنا الترحيب بمجموعة زين كشريك في برنامج التميز في الكفاءات البشرية، إذ تعكس هذه الشراكة التزاما واضحا بالاستثمار في العنصر البشري بوصفه محركا أساسيا لنجاح المؤسسات، ومن خلال دعم كوادر السياسات والتنظيم ببرامج اعتماد منظمة ومعترف بها عالميا، لا تعزز زين خبراتها الداخلية فحسب، بل تضع معيارا جديدا للتميز على مستوى القطاع».

وأضاف قائلا «مع استمرار تطور المشهد التنظيمي بالتوازي مع التقنيات الحديثة ونماذج الأعمال الجديدة، بات من الضروري أن تمتلك المؤسسات فرقا لا تتمتع بالمعرفة فقط، بل بكفاءات معتمدة ومعترف بها على مستوى الصناعة، وتمثل هذه الشراكة نموذجا رائدا لكيفية اتخاذ المشغلين الكبار خطوات استباقية لبناء هذه القدرات على نطاق واسع».

يذكر أن الأكاديمية التنظيمية التي أطلقتها مجموعة زين تأتي استكمالا لمنصة مبادرات وبرامج جامعة IDEU الرائدة التي أطلقتها المجموعة بالتعاون مع جامعة IE الإسبانية، ومنذ العام 2023، أسهمت جامعة IDEU في إشراك أكثر من 2,000 موظف في برامج التحول الرقمي، بما في ذلك مسارات الحصول على شهادة الماجستير، حيث حققت نسبة نجاح بلغت 92%، وأكثر من 800 نشط في برامج الماجستير، وأسهمت في إصدار ما يزيد على 10,000 شهادة، وتقديم أكثر من 100,000 ساعة تدريبية.

أصدر تقريرا خاصاً بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي

بنك الخليج يستعرض جهوده في تعزيز الشمول المالي في المجتمع

حسابات مخصصة للأطفال والشباب ومزايا متعددة للنساء والمتقاعدين والمبادرين

خدمات نوعية لذوي الاحتياجات الخاصة في 6 فروع موزعة على المحافظات الست

دعم العمالة المنزلية وذوي الدخل المحدود للاستفادة من الخدمات المصرفية

بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، أصدر بنك الخليج تقريراً خاصاً استعرض فيه دوره الرائد في دعم جهود الدولة لتعزيز الشمول المالي، وتمكين مختلف شرائح المجتمع من الوصول العادل والآمن إلى الخدمات المالية، بما ينسجم مع توجهات بنك الكويت المركزي وأفضل الممارسات المصرفية المستدامة.

وخلص التقرير إلى أن الشمول المالي يُعد في بنك الخليج التزاماً وفرصة في آنٍ واحد، حيث لا تُعتبر مبادرات الشمول المالي أنشطة منفصلة، بل جزءاً أصيلاً من التوجهات الاستراتيجية الشاملة للبنك، الهادفة إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت، مع الالتزام بالأطر والتوجيهات التنظيمية المحلية، وذلك من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات، وتشجيع الممارسات المصرفية المسؤولة، وتقديم خدمات عالية الجودة ترتكز على احتياجات العملاء.

وتناول التقرير الجهود التي يبذلها البنك في تطوير حلول مصرفية شاملة ومبتكرة، تركز على سهولة الوصول وتحفيز الاستخدام الفعلي للخدمات، ومعالجة التحديات التي قد تواجه بعض الفئات، بما في ذلك النساء، والشباب، وذوي الدخل المحدود، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعمالة المنزلية، إلى جانب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تسهيل فتح الحسابات، وتوفير الحلول الرقمية، وبوابات الدفع، وخدمات التمويل، والاستشارات المالية المتخصصة.

الاستفادة الفعالة والمستدامة

يحرص بنك الخليج على تسهيل فتح الحسابات المصرفية لجميع شرائح المجتمع، عبر تبسيط الإجراءات وتقليل المتطلبات، بما يضمن وصولاً عادلاً وآمناً إلى الخدمات المالية دون تمييز، وتمكين العملاء من الاستفادة الفعالة والمستدامة من الخدمات المصرفية. وفي هذا الإطار، تم تقديم المبادرات التالية:

الأطفال:

أطلق بنك الخليج حساب Neo للأطفال، بهدف تعزيز ثقافة الادخار في المجتمع، ابتداءً من حديثي الولادة وحتى سن 14 عاماً، دون حد أدنى لفتح الحساب أو رسوم إصدار. ويوفر الحساب وسيلة بسيطة وآمنة للآباء لبناء المستقبل المالي لأطفالهم، كما يساعد الأطفال على تعلم قيمة الادخار والمسؤولية المالية منذ الصغر.

الشباب:

يوفر البنك حسابred ، وهو حساب توفير مخصص للطلبة والشباب من سن 15 إلى 25 عاماً، يتميز بعدم وجود حد أدنى لفتح الحساب، مع بطاقة red Plus مسبقة الدفع، ومنح 5,000 نقطة ترحيبية عند تحويل مكافأة الطالب، يمكن الاستفادة منها عبر برنامج «نقاط الخليج»، إلى جانب قسيمة وقود من محطة «أولى» بقيمة 50 ديناراً كويتياً للمنضمين الجدد، فضلاً عن حزمة من المزايا الحصرية، تشمل خصماً بنسبة 50% على تذاكر السينما يومياً، وخصومات في مطاعم ومتاجر مختارة.

النساء:

يوفر بنك الخليج بطاقة Rose Gold الائتمانية، المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المرأة العصرية، وهي مجانية مدى الحياة، وتقدم مزايا وبرامج مكافآت تُعد من بين الأعلى في السوق المحلي، إلى جانب خصومات فورية لدى مجموعة واسعة من المتاجر والمطاعم والنوادي الصحية، وخدمات الكونسيرج، وإمكانية تقسيط المشتريات حتى 12 شهراً دون فوائد عبر خدمة Easy Pay.

المتقاعدون:

يولي بنك الخليج اهتماماً خاصاً بفئة المتقاعدين، حيث يمنحهم هدية نقدية ترحيبية تصل إلى 500 دينار كويتي عند تحويل المعاش التقاعدي، إضافة إلى إتاحة قرض إسكان حتى 70 ألف دينار مع فترة سماح 12 أو 24 شهراً، وقرض استهلاكي حتى 25 ألف دينار بفترة سداد مرنة تصل إلى 5 سنوات. كما يحصل العميل على بطاقة ائتمانية مجانية مدى الحياة، مع الانضمام التلقائي إلى برنامج «نقاط الخليج»، إلى جانب خصومات حصرية لدى معارض سيارات رائدة، مع فائدة 0% على سيارات مختارة.

ذوو الاحتياجات الخاصة:

يوفر بنك الخليج خدمات مميزة لذوي الاحتياجات الخاصة عبر 6 فروع، بواقع فرع في كل محافظة، تتميز بسهولة الدخول لمستخدمي الكراسي المتحركة، وتصاميم داخلية واسعة. كما تم تجهيز مكائن السحب الآلي بارتفاعات مناسبة، ولوحات مفاتيح بنظام «برايل» للمكفوفين، وسماعات للإرشادات الصوتية، مع توفير الخصوصية داخل غرف زجاجية مخصصة.

ويحرص البنك على تنظيم دورات تدريبية سنوية لعدد كبير من موظفي الفروع في لغة الإشارة، بإجمالي ساعات تدريبية تقارب 900 ساعة تدريبية. كما يتعاون البنك مع شركة Sign-Com لتوفير خدمات الترجمة الفورية بلغة الإشارة داخل هذه الفروع، عبر أجهزة لوحية تتيح التواصل المباشر مع مترجمين محترفين.

ذوو الدخل المحدود:

يوفر البنك حساب راتب مخصصاً للموظفين غير الكويتيين (إقامة مادة 18) ممن تقل رواتبهم عن 400 دينار كويتي، مصحوباً ببطاقة سحب آلي (بطاقة عامل)، مع إمكانية الاستفادة من تطبيق بنك الخليج وخدمة «ومض» لتحويل الأموال.

العمالة المنزلية:

يقدم بنك الخليج حساب العامل لفئة العمالة المنزلية (إقامة مادة 20)، وهو حساب توفير بعائد يتطلب رصيد 100 دينار لفتحه، مع إتاحة استخدام تطبيق البنك والاستفادة من خدمات التحويل عبر "ومض"

الشركات الصغيرة والمتوسطة:

ضمن دعمه المستمر للمبادرين والشركات الصغيرة والمتوسطة، أطلق بنك الخليج تطبيقاً مصرفياً مخصصاً لقطاع الأعمال، يواكب احتياجات مختلف القطاعات. كما يوفر بطاقات إيداع للأعمال دون حد أقصى لعدد الموظفين المخولين، وبطاقة Visa Business Signature الائتمانية مجاناً للسنة الأولى، وخزائن أمانات بخصم 25%، إضافة إلى إعفاءات وخصومات على أجهزة نقاط البيع وبوابات الدفع الإلكتروني وحلول روابط الدفع.

تعزيز المشاركة الاقتصادية

يدرك بنك الخليج أن الشمول المالي يُعد عنصراً محورياً في تعزيز المشاركة الاقتصادية، وحماية العملاء، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل. ويتماشى نهج البنك بالكامل مع تعليمات بنك الكويت المركزي، حيث جرى دمج مبادرات الشمول المالي ضمن استراتيجيته المؤسسية، مع رفع تقارير دورية وفق المتطلبات التنظيمية.

ويشكل التثقيف المالي ركناً أساسياً في استراتيجية البنك، من خلال تنفيذ حملات توعوية بالتعاون مع جهات مجتمعية وتعليمية في مقدمتها INJAZ، إلى جانب دعمه المستمر لحملة «لنكن على دراية»، الهادفة إلى رفع مستوى الوعي المالي، وتعزيز الممارسات المصرفية المسؤولة، والتوعية بمخاطر الاحتيال المالي وسبل الاستخدام الآمن للخدمات المصرفية.

ويُعد الشمول المالي أحد الممكنات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لما له من دور في تمكين الأفراد والمجتمعات من الاندماج في الاقتصاد، وتحسين سبل العيش، والحد من الفقر، والمساهمة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وهو ما انعكس في إدراجه صراحة ضمن عدد من مستهدفات هذه الأهداف.

استبيان «الاقتصادية»

إبريل 2026

السؤال

ما هي الأسباب وراء ارتفاع موجة تعثر العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة وإغلاق مقراتها؟

☐ نعم

☐ لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملاً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان أبريل 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي قضية إغلاقات المشاريع وهجرة المواقع المؤجرة في المجمعات.

التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص والتنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

1. حساب «الاقتصادية» على (X) https://x.com/Aleqtisadyahkw
2. عبر موقع الجريدة الإلكتروني: https://aleqtisadyah.com
3. عبر الواتساب 50300624

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

الاقتصادية 21
ALEQTISADYAH
العدد 644 • الأربعاء 12 من ذى القعدة 1447 • 29 أبريل 2026 م
aleqtisadyah.com

بنوك عالمية تشارك في تمويل بقيمة 6 مليارات دولار لصفقة خطوط أنابيب نفط بالكويت

«رويترز»: مدة القرض 20 عاما وسعره الاسترشادي 170 نقطة أساس فوق سعر التمويل

قالت ثلاثة مصادر مطلعة لـ«رويترز» إن بنك جي. بي مورغان واثنين من البنوك الكويتية سينضمون إلى بنك إتش.إس.بي.سي في تحالف تمويلي بقيمة 6 مليارات دولار مخصص للمشترين المحتملين لحصة في شبكة أنابيب النفط الخام التابعة لمؤسسة البترول الكويتية.

وذكرت «رويترز» في فبراير أن مؤسسة البترول الكويتية تجري محادثات مع مجموعة من المستثمرين المحتملين بشأن بيع حصة تقدر قيمتها بنحو 7 مليارات دولار في خطوط أنابيب النفط الخام التابعة لها.

ومع ذلك، أصبحت العملية محاطة بالضبابية بسبب الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، إذ قالت شركة الطاقة الحكومية إنها تعرضت «لأضرار مادية جسيمة» في بعض الوحدات التشغيلية بعد هجمات بطائرات مسيرة. ولم تحدد الشركة الوحدات التي تعرضت للهجوم.

وذكر اثنان من المصادر الثلاثة أن الشركة أرجأت الموعد النهائي لتقديم العروض الأولية من السابع من أبريل إلى 28 من الشهر نفسه بعد أن قال المستثمرون إنهم بحاجة إلى مزيد من الوقت بسبب الصراع سريع التطور. وأعلن عن وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران في الثامن من أبريل.

وقال أحد المصادر إن المستثمرين يسعون للحصول على ضمانات ضد مخاطر انقطاع الإمدادات عبر شبكة الأنابيب الكويتية ومضيق هرمز.

شروط القرض

قالت المصادر إن مدة القرض الذي يقدمه بنك جي. بي مورغان وغيره لتمويل صفقة لشراء حصة في شبكة أنابيب نفط الكويت تبلغ 20 عاما، ويبلغ سعره الاسترشادي 170 نقطة أساس فوق سعر التمويل المضمون لليلة واحدة.

وذكرت المصادر أيضا أن القرض سيشارك فيه أيضا بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي. وطلبت المصادر عدم الكشف عن أسمائها لأن الأمر لم يُعلن بعد بصفة رسمية.

ووصف أحد المصادر السعر بأنه تنافسي بالنظر إلى الظروف الحالية للسوق في المنطقة.

وأحجم البنكان إتش.إس.بي.سي وجي. بي مورغان عن التعليق. ولم ترد مؤسسة البترول الكويتية ولا بنك الكويت الوطني ولا بيت التمويل الكويتي على طلبات التعليق.

سلسلة متطلبات تنظيمية

ويقدم جي. بي مورغان المشورة لمؤسسة البترول الكويتية بشأن هذه العملية.

وتنضم البنوك الثلاثة إلى بنك إتش.إس.بي.سي الذي أفادت «رويترز» بأنه تولى دورا رائدا في الاكتتاب في هذه الصفقة.

وبدأت عملية بيع الحصة قبل وقت قصير من الغارات الأمريكية الإسرائيلية المشتركة على إيران في 28 فبراير، والهجمات الإيرانية اللاحقة على إسرائيل والقواعد الأمريكية ودول الخليج.

واستجاب بنك الكويت المركزي للصراع بتخفيف سلسلة من المتطلبات التنظيمية المفروضة على المقرضين المحليين، وتخفيف معايير السيولة بما في ذلك نسبة التغطية ونسبة التمويل المستقر الصافي، ورفع حدود الإقراض، وذلك في محاولة للحفاظ على تدفق الائتمان ودعم الاستقرار الاقتصادي.

وتنقل شبكة أنابيب مؤسسة البترول الكويتية النفط الخام والمنتجات المكررة عبر الكويت، وتربط حقول النفط في البلاد بمحطات التصدير على الخليج.

البنك الدولي يتوقع ارتفاع أسعار الطاقة 24% في 2026

توقعت مجموعة البنك الدولي أن تقفز أسعار الطاقة بنسبة 24% خلال عام 2026، لتسجل أعلى مستوياتها منذ الغزو الروسي واسع النطاق لأوكرانيا قبل أربع سنوات، وذلك في حال انتهاء أشد الاضطرابات الناتجة عن الحرب في الشرق الأوسط بحلول شهر مايو.

وأوضح البنك، في أحدث تقرير له حول آفاق أسواق السلع الأساسية، أن أسعار السلع قد ترتفع بوتيرة أكبر في حال تصاعد التوترات في المنطقة واستمرار اضطرابات الإمدادات لفترة أطول من المتوقع، وفق وكالة رويترز.

وأشار إلى أن السيناريو الأساسي يفترض عودة تدريجية لحجم الشحنات عبر مضيق هرمز الحيوي إلى مستويات قريبة من ما قبل الحرب بحلول أكتوبر، لكنه حذّر من أن المخاطر تميل بشكل واضح نحو تسجيل أسعار أعلى.

ويتوقع البنك ارتفاعاً بنسبة 16% في إجمالي أسعار السلع خلال عام 2026، مدفوعاً بارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة، إلى جانب تسجيل عدة معادن رئيسية مستويات قياسية.

وواصلت أسعار النفط ارتفاعها يوم الثلاثاء مع تعثر الجهود الرامية لإنهاء الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، واستمرار الإغلاق شبه الكامل لمضيق هرمز، ما أبقى إمدادات الطاقة والأسمدة وسلع أخرى من منطقة الشرق الأوسط المنتجة خارج متناول المشترين العالميين.

أكبر صدمة لإمدادات النفط

وأكد البنك الدولي أن الهجمات على البنية التحتية للطاقة وتعطل الشحن في المضيق – الذي كان ينقل قبل الحرب نحو 35% من تجارة النفط الخام المنقول بحراً عالمياً – تسببت في أكبر صدمة لإمدادات النفط على الإطلاق.

وأشار إلى أن أسعار خام برنت كانت أعلى بأكثر من 50% في منتصف أبريل مقارنة ببداية العام. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت نحو 86 دولاراً للبرميل في عام 2026، ارتفاعاً من 69 دولاراً في 2025.

كما رجّح البنك أن تصل أسعار برنت إلى متوسط 115 دولاراً للبرميل هذا العام في حال تعرض منشآت النفط والغاز الحيوية لمزيد من الأضرار واستغرق تعافي الصادرات وقتاً أطول.

قفزة كبيرة في معدلات التضخم

ووفقاً لتقديرات برنامج الأغذية العالمي، فإن نحو 45 مليون شخص إضافي قد يواجهون انعداماً حاداً في الأمن الغذائي هذا العام إذا استمرت الحرب لفترة طويلة.

كما توقع البنك الدولي أن يبلغ متوسط التضخم في الاقتصادات النامية 5.1% خلال عام 2026 وفق السيناريو الأساسي، مقارنة بـ 4.7% في العام الماضي، وبزيادة نقطة مئوية كاملة عن التوقعات السابقة للحرب.

وأشار إلى أن التضخم قد يرتفع إلى 5.8% في الاقتصادات النامية في حال استمرار الحرب لفترة أطول.

صناديق سيادية خليجية تضخ 24 مليار دولار بصفقة استحواذ «باراماونت» على «وارنر برذرز»

إجمالي قيمة الصفقة يتجاوز 100 مليار دولار

يعتمد استحواذ شركة «باراماونت» على "وارنر برذرز ديسكفري" في صفقة تبلغ قيمتها 111 مليار دولار بشكل كبير على تمويلات من صناديق ثروة سيادية في الشرق الأوسط، ما سيجعل المستثمرين الأجانب يمتلكون ما يقارب نصف أسهم المجموعة بعد إتمام الصفقة.

وحسب إفصاح قدمته «باراماونت» إلى لجنة الاتصالات الفيدرالية الأمريكية، ستوفر صناديق سيادية خليجية نحو 24 مليار دولار لدعم الصفقة، بينها حصة قدرها 15.1% لصندوق الاستثمارات العامة السعودي، و12.8% لأداة استثمارية مدعومة من صندوق سيادي في أبوظبي، و10.6% لجهاز قطر للاستثمار.

ومن المتوقع أن يمتلك المستثمرون الأجانب بشكل غير مباشر أقل بقليل من 50% من أسهم الشركة بعد إتمام الصفقة، في واحدة من أكبر الصفقات في تاريخ صناعة الترفيه.

ورغم ضخامة هذه الحصص، لن تمتلك الصناديق الخليجية حقوق تصويت، حيث ستبقى السيطرة التصويتية الكاملة بيد عائلة إليسون وشريكتها "RedBird Capital".

وتسعى «باراماونت» من خلال هذا الإفصاح إلى الحصول على موافقة لرفع القيود القانونية على الملكية الأجنبية لأصول البث داخل أمريكا، وهو شرط ضروري لإتمام الصفقة.

وتتنافس الصفقة، التي جاءت بعد مزايدة مع "Netflix"، على الاستحواذ على أحد أعرق استوديوهات هوليوود، فيما أكد مسؤولون في إدارة الرئيس الأمريكي ترامب دعمهم للاتفاق، مع توقعات بالموافقة عليه سريعاً.

ومن المتوقع أن تخضع الصفقة لتدقيق من الجهات التنظيمية والإعلامية في أمريكا، نظراً لامتلاك «باراماونت» شبكة "CBS News" وامتلاك «وارنر برذرز ديسكفري» شبكة "CNN"، وسط مخاوف داخلية تتعلق بالاستقلال التحريري في ظل علاقات الملاك بالإدارة الأمريكية.

تراجع بتكوين دون 77 ألف دولار بضغط من ارتفاع النفط

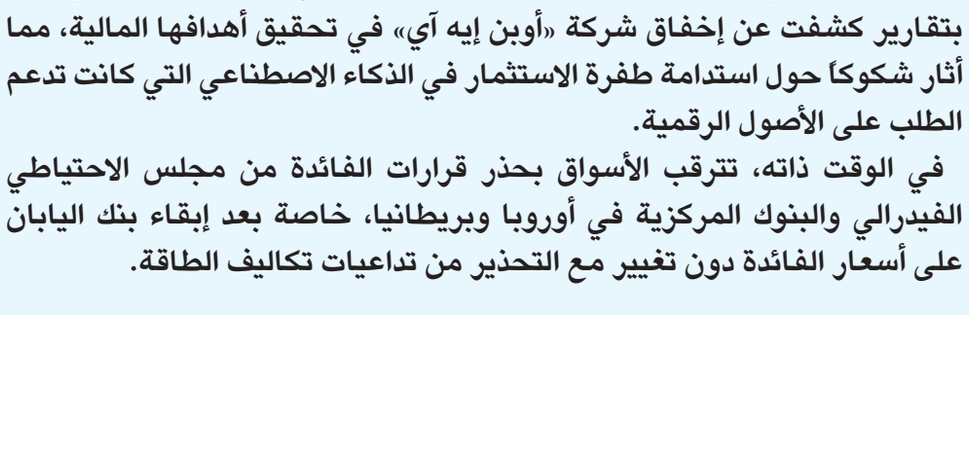

انخفضت بتكوين، الثلاثاء، إلى ما دون 77 ألف دولار، مسجلة انخفاضاً بنسبة 1.1% لتصل إلى 76,919 دولاراً، وذلك بعد فشلها في الحفاظ على مكاسبها المؤقتة التي تجاوزت حاجز 79 ألف دولار. وجاء هذا التراجع نتيجة عمليات جني الأرباح وضعف شهية المخاطرة لدى المستثمرين إثر الارتفاع المستمر في أسعار الطاقة.

ومع ملة خام برنت مستوى 110 دولارات للبرميل بسبب استمرار إغلاق مضيق هرمز، وتشكيك الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مقترح طهران لإعادة فتحه، تصاعدت المخاوف من موجة تضخمية جديدة. كما تأثرت معنويات السوق سلباً بتقارير كشفت عن إخفاق شركة «أوبن إيه آي» في تحقيق أهدافها المالية، مما أثار شكوكاً حول استدامة طفرة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي التي كانت تدعم الطلب على الأصول الرقمية.

في الوقت ذاته، تترقب الأسواق بحذر قرارات الفائدة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية في أوروبا وبريطانيا، خاصة بعد إبقاء بنك اليابان على أسعار الفائدة دون تغيير مع التحذير من تداعيات تكاليف الطاقة.

الإمارات تعلن قرار الخروج من «أوبك» و«أوبك +»

أعلنت دولة الإمارات الثلاثاء قرارها بالخروج من منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» و«أوبك +» على أن يسري القرار بدءاً من الأول من مايو 2026.

ويتماشى هذا القرار مع الرؤية الاستراتيجية والاقتصادية طويلة الأمد لدولة الإمارات وتطور قطاع الطاقة لديها بما في ذلك تسريع الاستثمار في الإنتاج المحلي للطاقة، كما يرسخ التزامها بدورها كمنتج مسؤول وموثوق يستشرف مستقبل أسواق الطاقة العالمية، بحسب وكالة الأنباء الإماراتية «وام".

وجاء هذا القرار بعد مراجعة مستفيضه لسياسة دولة الإمارات الإنتاجية وقدرتها الحالية والمستقبلية، ونظراً لما تقتضيه المصلحة الوطنية والتزام الدولة بالمساهمة بشكل فعال في تلبية الاحتياجات الملحّة للسوق، فيما تستمر التقلبات الجيوسياسية على المدى القريب من خلال الاضطرابات في الخليج العربي ومضيق هرمز والتي تؤثر في ديناميكيات العرض، إذ تشير الاتجاهات الأساسية إلى مواصلة نمو الطلب العالمي على الطاقة على المدى المتوسط والبعيد. ويعتمد استقرار منظومة الطاقة العالمية على توفر إمدادات مرنة وموثوقة وبأسعار معقولة وقد استثمرت الإمارات لتلبية متغيرات الطلب بكفاءة ومسؤولية، مع إعطاء الأولوية لاستقرار الإمدادات، والتكلفة، والاستدامة.

ويأتي هذا القرار بعد عقود من التعاون البنّاء، حيث انضمت الإمارات إلى «أوبك» في عام 1967 من خلال إمارة أبوظبي، واستمرت عضويتها بعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971. وخلال هذه الفترة، قامت الدولة بدور فعال في دعم استقرار سوق النفط العالمي وتعزيز الحوار بين الدول المنتجة.

ويؤكد القرار تطور سياسات القطاع بما يعزز المرونة في الاستجابة لديناميكيات السوق، مع استمرار المساهمة في استقراره بطريقة مدروسة ومسؤولة

تُعد دولة الإمارات منتجاً موثوقاً للنفط الأكثر تنافسية من حيث التكلفة، والأقل من حيث الكثافة الكربونية عالمياً، ما يسهم في تعزيز النمو العالمي وخفض الانبعاثات.

وبعد خروجها من منظمة أوبك، ستواصل الإمارات دورها المسؤول من خلال زيادة الإنتاج بشكل تدريجي ومدروس، بما يتماشى مع الطلب وظروف السوق.

وبفضل قاعدة موارد كبيرة وتنافسية، ستواصل الإمارات العمل مع الشركاء لتطوير الموارد، بما يدعم النمو والتنويع الاقتصادي.

جدير بالذكر أن هذا القرار لا يغيّر التزام دولة الإمارات باستقرار الأسواق العالمية أو نهجها القائم على التعاون مع المنتجين والمستهلكين، بل يعزز قدرتها على الاستجابة لمتطلبات السوق المتغيرة.

وتؤكد دولة الإمارات تقديرها لجهود كل من منظمة أوبك وتحالف «أوبك+» حيث كان لوجود الدولة في المنظمة إسهامات كبيره وتضحيات أكبر لمصلحة الجميع، ولكن آن الأوان لتركيز الجهود على ما تقتضيه المصلحة الوطنية للإمارات، والتزامها أمام شركائها المستثمرين والمستوردين واحتياجات السوق وهذا ما ستركز عليه في المستقبل.

كما تؤكد دولة الإمارات استمرار التزام سياساتها الإنتاجية بالمسؤولية والتركيز على استقرار السوق، مع الأخذ في الاعتبار العرض والطلب العالميين.

وستواصل الدولة الاستثمار عبر سلسلة القيمة لقطاع الطاقة، بما في ذلك النفط والغاز والطاقة المتجددة والحلول منخفضة الكربون، لدعم المرونة والتحول بعيد المدى في منظومة الطاقة.

وتثمّن دولة الإمارات أكثر من خمسة عقود من التعاون مع الشركاء، مع مواصلة مشاركتها الفاعلة لدعم استقرار أسواق الطاقة العالمية.

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني

SPECIAL PRICE

SINCE 2015

www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

24 الاقتصادية ALEQTISADYAH
العدد 644 • الأربعاء 12 من ذى القعدة 1447 • 29 أبريل 2026 م
aleqtisadyah.com

قطر تطلق حزمة إجراءات تستهدف دعم مجتمع الأعمال

تغطية تصل إلى 40% من المصروفات المحلية لتعزيز الاستقرار

أطلقت قطر حزمة تدابير وإجراءات تستهدف دعم الشركات ومجتمع الأعمال، تتضمن تغطية تصل إلى 40% من المصاريف المحلية، في خطوة تستهدف احتواء الضغوط التشغيلية وتعزيز استقرار بيئة الأعمال وسط المتغيرات الإقليمية المتسارعة.

وقال وزير التجارة والصناعة، ورئيس المجلس الاستشاري لوكالة ترويج الاستثمار، الشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني، إن دعم مجتمع الأعمال يمثل التزامًا ثابتًا، وإن الإجراءات تستهدف ضمان استمرارية الشركات وتعزيز الثقة ببيئة الاستثمار.

دعم مالي وتنظيمي

تتوزع الحزمة على ثلاثة محاور رئيسية تشمل التخفيف المالي، والمرونة التنظيمية، والدعم التشغيلي، بهدف تقليل كلفة التشغيل والامتثال على الشركات، بما في ذلك تقديم وكالة ترويج الاستثمار دعمًا مباشرًا للمستثمرين عبر برنامج الحوافز الوطنية، الذي ساهم حتى الآن في دعم مشاريع بقيمة 2.8 مليار ريال قطري (770.38 مليار دولار)، نتج عنها أكثر من 900 فرصة عمل.

كما شملت الإجراءات إعفاءات من الإيجارات، وتأجيل المدفوعات، وتمديد عقود الإيجارات التجارية عبر مركز قطر للمال وهيئة المناطق الحرة، بما يعزز السيولة لدى الشركات، إضافة إلى تمديد المواعيد النهائية لتقديم البيانات المالية المدققة، مع إتاحة تعديل جداول الإقرارات الضريبية وفق كل حالة، في خطوة تستهدف تخفيف أعباء الامتثال وتمكين الشركات من التركيز على أنشطتها التشغيلية.

استمرارية الأعمال وتوقعات النمو

توفر وزارة التجارة والصناعة أكثر من 500 خدمة رقمية، إلى جانب مركز عمليات يعمل على مدار الساعة لمراقبة استقرار الأسعار وتسوية النزاعات.

كما عززت الجهات المعنية تواصلها مع المستثمرين عبر لقاءات أسبوعية وخطوط دعم مباشرة، مع تقديم خدمات لوجستية واستشارية، وتنسيق مع الخطوط الجوية القطرية والهيئة العامة للجمارك لضمان استمرارية سلاسل الإمداد.

وتُطبق هذه الإجراءات حاليًا مع مراجعة دورية وفق احتياجات القطاع الخاص، في إطار نهج مرن للتعامل مع التحديات الاقتصادية.

ويأتي ذلك في ظل استمرار مرونة الاقتصاد القطري، مدعومًا بالاحتياطيات السيادية وبرامج الإصلاح ضمن استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، مع توقعات صندوق النقد الدولي بتصدر قطر قائمة الاقتصادات الأسرع نموًا في منطقة الخليج بحلول عام 2027.

شراكة عالمية بين أو كيه إكس وبلاك روك وستاندرد تشارترد لتعزيز التداول الرقمي

في خطوة تعكس تسارع دمج التمويل التقليدي مع عالم الأصول الرقمية، أعلنت منصة تداول العملات الرقمية OKX «أو كيه إكس»، عن شراكة استراتيجية مع شركة إدارة الأصول العالمية BlackRock «بلاك روك»، وبنك Standard Chartered «ستاندرد تشارترد»، لإطلاق نظام جديد يتيح استخدام أصول مالية حقيقية كضمانات في التداول الرقمي.

وبموجب هذه الشراكة، ستسمح «أو كيه إكس» لعملائها من المؤسسات والمستثمرين الكبار باستخدام عملة رقمية تُعرف باسم «بيلد» (BUIDL)، وهي تمثل حصصاً في صندوق استثماري تديره «بلاك روك» ويستثمر في أذون وسندات الخزانة الأمريكية قصيرة الأجل، كضمان عند تنفيذ عمليات التداول، مع استمرار تحقيق عائد مالي عليها في الوقت نفسه.

وسيتولى «ستاندرد تشارترد» حفظ هذه الأصول بشكل آمن وتحت رقابة تنظيمية، دون الحاجة إلى نقلها إلى منصة التداول نفسها، ما يمنح المستثمرين حماية أكبر ويقلل من مخاطر تعثر منصات التداول أو فقدان الأصول.

وتهدف هذه الخطوة إلى تحويل الأموال التي تُستخدم عادةً كضمانات مجمدة غير مستثمرة إلى أصول نشطة تحقق عائداً، بما يعزز كفاءة استخدام رأس المال لدى المؤسسات المالية. كما تمهد لتوسيع استخدام الأصول الواقعية الممثلة رقمياً داخل الأسواق العالمية.

وقالت «بلاك روك» إن هذه الشراكة تفتح آفاقاً جديدة أمام المستثمرين المؤهلين للاستفادة من مزايا تقنية «البلوكتشين» في الاستثمار بأدوات الدين الحكومية الأمريكية قصيرة الأجل، فيما أكدت «أو كيه إكس» أن المبادرة ستجعل الأسواق أكثر سرعة وشفافية وسهولة في الوصول.

من جانبه، قال «ستاندرد تشارترد» إن دوره في حفظ الأصول يعكس التزامه بتقديم حلول آمنة ومبتكرة للعملاء في عالم التمويل الرقمي.

وتأتي هذه المبادرة في وقت يتزايد فيه توجه المؤسسات المالية العالمية نحو تحويل الأصول التقليدية، مثل السندات والصناديق الاستثمارية، إلى أصول رقمية قابلة للتداول عبر تقنية «البلوكتشين»، في محاولة لخفض التكاليف وتسريع المعاملات ورفع كفاءة الأسواق.

المركزي الياباني يثبت أسعار الفائدة ويرفع تقديراته للتضخم

أبقى البنك المركزي الياباني على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند 0.75% الثلاثاء، مع رفع تقديراته للتضخم، في ظل زيادة المخاطر من جانب العرض نتيجة الحرب مع إيران.

وجاء قرار تثبيت الفائدة بأغلبية منقسمة 6 أصوات مقابل 3 أصوات، متوافقًا مع توقعات المحللين الذين استطلعت «رويترز» آراءهم.

واقترح الأعضاء المعارضون رفع سعر الفائدة إلى 1%، معتبرين أن التوترات في الشرق الأوسط دفعت مخاطر الأسعار نحو الارتفاع.

كما خفّض بنك اليابان توقعاته لنمو الاقتصاد في السنة المالية 2026 إلى 0.5% من 1%، ورفع بشكل ملحوظ توقعاته للتضخم الأساسي إلى 2.8% من 1.9%. ويستهدف البنك معدل تضخم رئيسي عند 2%.

وحذّر البنك من أن نمو الاقتصاد الياباني مرشح للتباطؤ، في ظل ارتفاع أسعار النفط الخام بسبب أزمة الشرق الأوسط، وهو ما يُتوقع أن يضغط على أرباح الشركات والدخول الحقيقية للأسر «من خلال عوامل مثل تدهور شروط التبادل التجاري».

«ساكسو بنك»: ارتفاع أسعار الطاقة يعقد مهمة «الفيدرالي» ويعرقل مسار خفض الفائدة

قال رئيس قسم تداولات الشرق الأوسط لدى ساكسو بنك، ياسر الرواشدة، إن التوقعات تشير إلى تثبيت أسعار الفائدة في اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المرتقب، مع تركيز واضح على تقييم مسار النمو ومخاطر التضخم خلال الفترة المقبلة في ظل إغلاق مضيق هرمز.

وأوضح في مقابلة مع «العربية» Business" إن اجتماع الفيدرالي في الأسبوع الحالي سيكون فرصة لرئيس الفيدرالي الحالي جيروم باول لإرسال آخر رسائله قبل نهاية ولايته في مايو المقبل، موضحاً أن رهانات خفض الفائدة بدأت تتراجع، موضحاً أن استمرار ارتفاع أسعار الطاقة قد يعقد مهمة الفيدرالي، ويجعل من الصعب المضي في سياسة التيسير النقدي خلال الفترة الحالية.

وأضاف أن أي توجه نحو خفض الفائدة سيظل مشروطا بتراجع واضح في أسعار الطاقة، بما يحد من الضغوط التضخمية، موضحاً أن الأسواق بدأت بالفعل تسعر هذه المعطيات، حيث ارتفعت عوائد سندات الخزانة الأمريكية، وهو ما يمثل أحد أبرز المخاطر الحالية في الأسواق، في ظل بيئة تتسم بعدم اليقين. وفيما يتعلق بأسواق العملات، أشار إلى أن الدولار الأسترالي يستفيد من ارتفاع الفائدة، كما يدعم ارتفاع النفط الكرونة النرويجية، وفي المقابل، توقع تعرض اليورو والجنيه الإسترليني لضغوط، خاصة مع المخاوف المرتبطة بإمدادات الطاقة في أوروبا لفصل الشتاء المقبل بالإضافة إلى جانب عوامل سياسية تؤثر على العملة البريطانية.

وعلى جانب أسعار الذهب أوضح الرواشدة أنه يتحرك ضمن نطاقات محدودة، لكن ارتفاع العوائد على السندات يلقى بضغوط عليه لكنه يتلقى دعماً على المدى البعيد من المخاطر الجيوسياسية.

وأشار إلى أن بنك اليابان يواصل التركيز على دعم النمو، رغم رفع توقعاته للتضخم، مشيراً إلى أن الانقسام في تصويت أعضاء البنك يعكس بداية تحول تدريجي في التفكير نحو تشديد السياسة النقدية مستقبلاً.

أصول البنوك السعودية المدرجة ترتفع إلى 1.265 تريليون دولار بنهاية الربع الأول

واصلت البنوك السعودية المدرجة تعزيز موجوداتها الإجمالية بنهاية الربع الأول من عام 2026م، حيث زادت بنسبة 7.38% على أساس سنوي، وسط ارتفاع أصول جميع البنوك، بقيادة عملاقي القطاع المصرفي في المملكة «الأهلي» و«الراجحي».

وزادت أصول البنوك السعودية بنهاية الربع الأول من العام 2026 بواقع 326.15 مليار ريال (86.97 مليار دولار)؛ حيث قفزت الموجودات الإجمالية إلى 4.744 تريليون ريال (1.265 تريليون دولار)، مقارنة مع 4.418 تريليون ريال (1.178 تريليون دولار) بنهاية الربع ذاته من العام 2025م، بحسب إحصائية أعدها «معلومات مباشر».

وواصل البنك «الأهلي» تصدره قائمة البنوك السعودية في حجم الموجودات؛ بإجمالي 1.228 تريليون ريال (327.6 مليار دولار)، مقابل 1.171 تريليون ريال (312.29 مليار دولار) بنهاية الربع الأول من 2025، لتزيد بنسبة 4.9% على أساس سنوي.

وحل مصرف «الراجحي» ثانياً بأصول تبلغ 1.051 تريليون ريال (280.34 مليار دولار) بنهاية الربع الأول من 2026، مسجلا زيادة بنحو 3% على أساس سنوي، مقابل 1.02 تريليون ريال (272.17 مليار دولار) بنهاية الربع المماثل من العام الماضي.

وجاء بنك «الرياض» في المرتبة الثالثة بعد أن حقق أعلى وتيرة نمو بالموجودات في الربع الأول من العام الحالي بنسبة 15.1% لتصل أصوله إلى 537.08 مليار ريال (143.22 مليار دولار)، يليه البنك «السعودي الأول» بواقع 459.74 مليار ريال (122.6 مليار دولار).

وارتفعت موجودات «البنك السعودي الفرنسي» و«مصرف الإنماء» بنهاية الربع الأول من 2026 بنسبة 7% و12.9% على التوالي، لتصل إلى 324.81 مليار ريال (86.62 مليار دولار)، و324.29 مليار ريال (86.48 مليار دولار) على الترتيب.

وتواجد البنك «العربي الوطني» في المرتبة السابعة بأصول قيمتها 284.89 مليار ريال (75.97 مليار دولار)، مسجلا زيادة بنهاية الربع الأول من العام الحالي بنسبة 7.4% على أساس سنوي، تلاه بنك «الاستثمار» بموجودات تبلغ 180.28 مليار ريال (48.07 مليار دولار) مسجلا زيادة بنحو 9.8%.

وبلغت موجودات بنك «البلاد» 179.96 مليار ريال (47.99 مليار دولار) بنهاية الربع الأول لعام 2026 لتزيد بنسبة 13.1% على أساس سنوي، وأخيرا بنك «الجزيرة» بأصول قيمتها 173.11 مليار ريال (46.16 مليار دولار) محققا ارتفاعا بنحو 12.9% على أساس سنوي.

وعلى أساس ربعي، ارتفعت موجودات البنوك السعودية المدرجة خلال الربع الأول من 2026 بنسبة 2.23% عن الربع السابق؛ حيث كانت تبلغ 4.640 تريليون ريال (1.237 تريليون دولار) بنهاية الرابع من عام 2025م.

ارتفاع عائدات سندات الخزانة الأمريكية

ارتفعت عائدات سندات الخزانة الأمريكية، أمس مع ترقب المستثمرين تطورات المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، والتي وصلت إلى طريق مسدود خلال عطلة نهاية الأسبوع.

وصعدت العائدات على سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات، وهي المعيار الأساسي لتكلفة اقتراض الحكومة الأمريكية، بأكثر من نقطتي أساس لتصل إلى 4.356%.

كما ارتفعت عائدات سندات الخزانة لأجل عامين، الذي يعكس بشكل أكبر توقعات سياسة الفائدة قصيرة الأجل لدى الاحتياطي الفيدرالي، بأكثر من نقطة أساس ليصل إلى 3.822%. وزادت أيضًا عائدات السندات لأجل ثلاثين عامًا بأكثر من نقطة أساس إلى 4.960%.

وقالت كارولين ليفيت، المتحدثة باسم البيت الأبيض، إن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، وفريقه للأمن القومي ناقشوا مقترح إيران بإعادة فتح مضيق هرمز مقابل رفع الحصار الأمريكي وإنهاء الحرب.

ويقضي المقترح بتأجيل المفاوضات بشأن الطموحات النووية الإيرانية إلى مرحلة لاحقة، بحسب تقارير نقلتها وكالات إعلامية من بينها «أكسيوس» و«أسوشيتد برس».

ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان ترامب، الذي تعهّد بعدم رفع الحصار حتى يتم التوصل إلى اتفاق «مكتمل بنسبة 100%»، قد قبل أو ناقش هذا العرض لإنهاء الحرب المستمرة منذ شهرين.

وفي الأثناء، ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف وسط استمرار حالة عدم اليقين بشأن مسار الحرب.

كما يترقب المستثمرون اجتماع السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي غدًا الأربعاء، حيث يُتوقع على نطاق واسع أن يُبقي رئيس المجلس المنتهية ولايته، جيروم باول Powell أسعار الفائدة دون تغيير.

كما يستعد كل من البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا لعقد اجتماعات حاسمة هذا الأسبوع، في ظل تأثير الحرب على توقعات التضخم والنمو الاقتصادي.

ومن المقرر أن تعلن المؤسستان قراراتهما النقدية يوم الخميس، مع توقعات بأن تُبقي كل منهما أسعار الفائدة دون تغيير، مع الإبقاء على احتمال رفعها لاحقًا خلال العام إذا تطورت الضغوط التضخمية.

بلاك روك تستهدف الأموال الخاملة في منصات التشفير

بدأت شركة «بلاك روك» دمج صندوق سوق المال الخاص بها بقيمة 2.5 مليار دولار مع منصة OKX لتداول العملات الرقمية بالتعاون مع بنك ستاندرد تشارترد.

تسمح هذه الخطوة للمتداولين باستخدام رموز صندوق BUIDL كضمان متاح للهامش، مما يحول الأموال الراكدة إلى أصول منتجة تدر عائداً بدلاً من بقائها خاملة، وفق «بلومبرج».

يهدف النظام الجديد إلى معالجة عدم كفاءة رأس المال عبر استثمار الضمانات في سندات الخزانة الأمريكية مع الاحتفاظ بالأصول لدى جهات حفظ منظمّة.

وأكد رفاد محاسنة الرئيس التنفيذي لشركة OKX بالشرق الأوسط أن المنتج صُمم لتقليل المخاطر وتوفير ضمانات أكثر إنتاجية للمستثمرين المؤسسيين في المنطقة.

يبرز انخراط بلاك روك تلاشي الحدود بين التمويل التقليدي والعملات المشفرة، حيث نما حجم الأصول الحقيقية المرمزة ليصل إلى حوالي 30 مليار دولار مؤخراً.

وتسعى كبرى شركات إدارة الأموال للاستفادة من «التوكنة» لتسريع عمليات التسوية وجعلها أكثر آلية، رغم تحذيرات صندوق النقد الدولي من تسارع الأزمات المالية.

أصبح صندوق BUIDL متاحاً للمستثمرين المؤهلين كأحد أكبر الصناديق في فئته، معتمداً على استراتيجية مرنة تتيح تحقيق عوائد سواء حُفظت الأصول بالبنوك أو المنصات.

وتعكس هذه التحركات رؤية لاري فينك رئيس «بلاك روك» الذي أكد مراراً أن مستقبل النظام المالي يعتمد على تحويل جميع الأصول الورقية إلى رموز رقمية مشفرة.

الاقتصادية

جريدة النخبة ورواد المال والأعمال

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

تابعونا: @aleqtisadyahkw

@aleqtisadyahkw

50300624

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

@aleqtisadyahkw

@aleqtisadyahkw

aleqtisadyah_kw

aleqtisadyah.com

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
الأربعاء 12 من ذى القعدة 1447 • 29 أبريل 2026 م • رقم العدد 644

المزروعي: انسحاب الإمارات من «أوبك» و«أوبك+» جاء دون تشاور وبعد دراسة متأنية

قال سهيل بن محمد فرج فارس المزروعي، وزير الطاقة في الإمارات، إن قرار بلاده الانسحاب من منظمة «أوبك» وتحالف «أوبك+» جاء بعد دراسة متأنية لاستراتيجيات الدولة في قطاعي الطاقة والبترول، مؤكدًا أن التوقيت الحالي مناسب لاتخاذ هذا القرار.

وأوضح المزروعي، في تصريحات لوكالة «رويترز»، الثلاثاء، أن الإمارات ظلت عضوًا في «أوبك» و«أوبك+» لفترة طويلة، لكنها ترى أن العالم سيحتاج إلى المزيد من الطاقة في المستقبل، ما يتطلب مرونة أكبر في التحرك والتعاون مع الشركاء والمستثمرين.

وأضاف أن القرار سيمكن الإمارات من العمل بشكل أوسع لتلبية الطلب العالمي على المنتجات الخام والبتروكيماويات والغاز، مشيرًا إلى أن الانسحاب تم دون التشاور المباشر مع أي جهة، وفي توقيت مدروس يراعي أوضاع السوق.

وأكد أن هذه الخطوة لن تؤثر بشكل كبير على الأسواق العالمية، خاصة في ظل التحديات الحالية المرتبطة بمضيق هرمز، لافتًا إلى أن القرار يأتي في وقت يحتاج فيه المستهلكون إلى اهتمام أكبر لضمان استقرار الإمدادات.

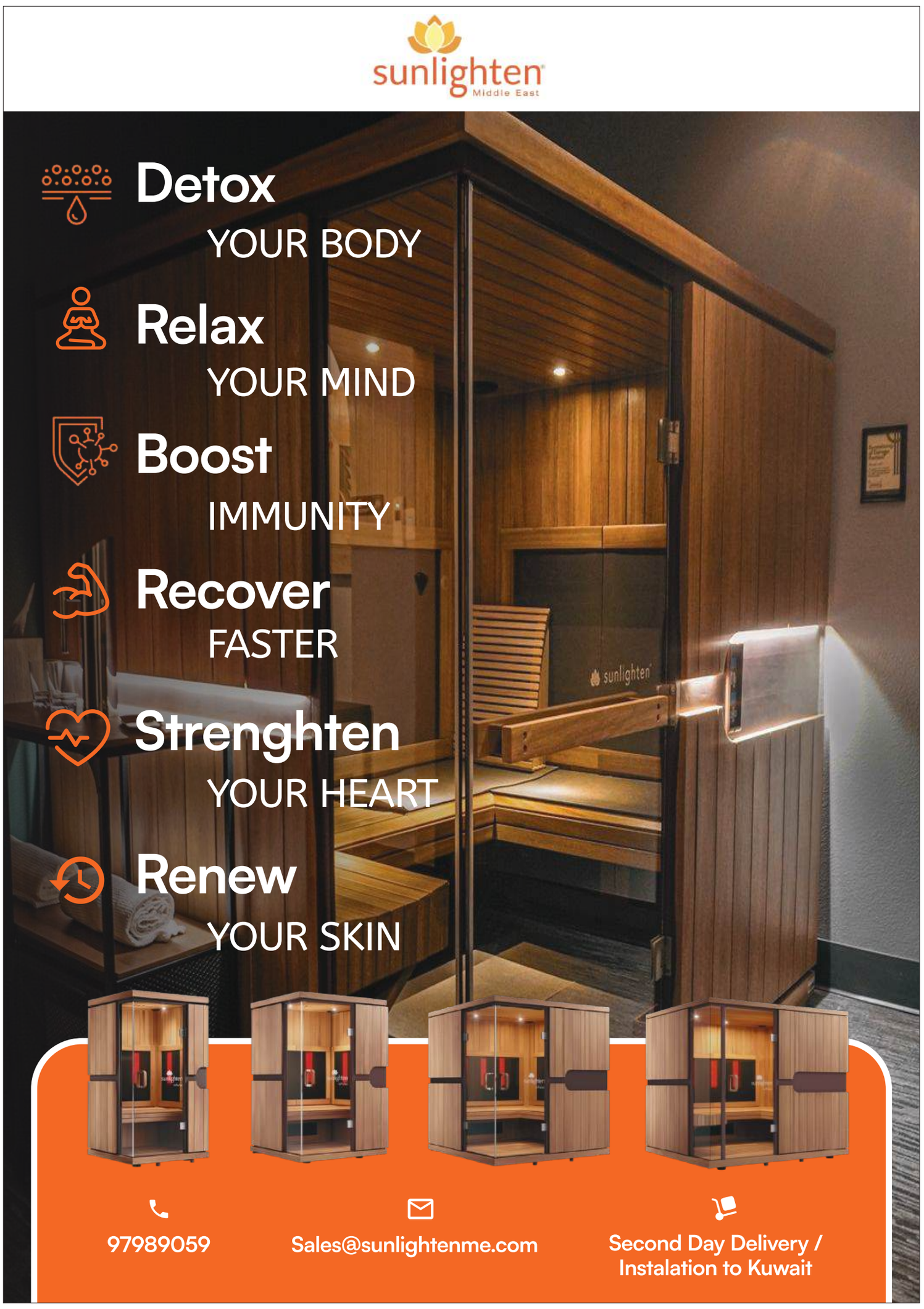

الاقتصادية ALEQTISADYAH | الموقع الالكترونى | رئيس التحرير هشام الفهد | نستقبل الأخبار على البريد التالى | للتواصل | مدير التسويق والإعلان
جريدة اقتصادية الكترونية يومية تصدر كل يوم صباحاً بنظام pdf | www.aleqtisadyah.com | editor@aleqtisadyah.com | news@aleqtisadyah.com | 50300624 | حازم حيدر | @aleqtisadyahkw